

منتدى الكويت للشفافية الثالث

الكويت مركز مالي وتجاري

جمعية الشفافية الكويتية

مركز المؤتمرات

فندق موفنبيك - المنطقة الحرة

١٩ - ٢٠ أبريل ٢٠٠٩

الكويت

٢٠٠٩



برنامج المنتدى

اليوم الأول الأحد 19 ابريل 2009

الجلسة الأولى : الساعة 6:00 مساء

المحور الأول : إستراتيجية الدولة

- الخطط والبرامج اللازمة لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا
- مشاركة القطاع الخاص في وضع أسس الإستراتيجية.
- اتجاهات الكويت نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية
- دور القطاع الخاص في تنفيذ الإستراتيجية.
- السياسات الإقتصادية و الفساد.

رئيس الجلسة :

- أ.د. راشد شبيب العجمي عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

المتحدثون :

- الدكتور/ رمضان علي الشراح أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية
- السيد/ أحمد يعقوب باقر وزير التجارة والصناعة
- الدكتور/ عادل عبد الله الوقيان أمين عام المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية
- السيد/ ماجد بدر جمال الدين مستشار غرفة تجارة و صناعة الكويت
- الدكتور/ رضوان علي شعبان البنك الدولي مدير فرع الكويت

الجلسة الثانية : الساعة 7:25 مساء

المحور الثاني : قدرة القطاع المالي

- تعزيز قطاع الخدمات المالية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ودعم قدرات المؤسسات المالية.
- تفعيل آليات الرقابة لتعزيز المنافسة والشفافية، ومواكبة أفضل الممارسات الاستثمارية العالمية.
- سبل الخروج من النظام المصرفي شبه المغلق و فتح المجال لتأسيس بنوك كويتية وفتح السوق للبنوك الأجنبية
- تدعيم السياسة النقدية والائتمانية وتطوير نظم الإشراف و الرقابة المصرفية، لاستيعاب رؤوس الأموال الأجنبية

رئيس الجلسة :

كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

● الدكتور/ رياض يوسف الفرس

المتحدثون :

- السيد/عبد المجيد حاجي الشطي
- السيد/أيمن عبدالله بودي
- السيد/عبد العزيز الرشيد البدر
- السيد / يوسف جاسم العبيد
- رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب - البنك التجاري
- رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب - شركة الأوراق المالية
- مدير عام إدارة المخاطر و المتابعة - بيت التمويل الكويتي
- مدير إدارة الرقابة والمتابعة - بنك الكويت المركزي

اليوم الثاني

الإثنين 20 أبريل 2009

الجلسة الثالثة : الساعة 6:00 مساء

المحور الثالث : بيئة الأعمال التجارية

- سبل الاستفادة من استقرار البيئة الاقتصادية وتعزيز التصنيفات الائتمانية العالية
- مشاريع تحديث البنية التحتية (الخدمات العامة وطرق النقل) ومشاريع البنية التكنولوجية (الاتصالات والمعلومات)
- سبل استقطاب التدفقات الرأسمالية.
- توسيع نطاق المناطق الحرة.
- الأزمة التجارية العالمية وتأثيرها على دولة الكويت.

رئيس الجلسة :

السيد/ عصام محمد البحر

عضو مجلس الإدارة غرفة تجارة و صناعة الكويت

المتحدثون :

- السيد/ توفيق أحمد الجراح
- السيد/ فيصل علي عبد الوهاب المطوع
- السيد/ عبد الإله محمد رفيع معرفي
- د. خالد محمد السعد
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- شركة مجتمعات الأسواق التجارية الكويتية
- رئيس مجلس الإدارة . شركة بيان للإستثمار
- مجموعة معرفي
- كلية العلوم الإدارية . جامعة الكويت

الجلسة الرابعة : الساعة 7:45 مساء

المحور الرابع : البنية التشريعية والإدارية

- الأطر التشريعية الملائمة لتعزيز دور القطاع الخاص في مشاريع الدولة الحيوية وإصلاح الخدمات العامة
- تحديث التشريعات للقضاء على البيروقراطية وتسهيل مزاولة الأعمال، وعودة التشريعات والنظم
- تعزيز القوانين التي تكفل حقوق المستثمر الأجنبي وتشجعه للاستثمار في السوق المحلي (قانون المستثمر الأجنبي ٢٠٠١/٨ وقانون حماية المنافسة المشروعة ٢٠٠٧/١٠)
- شفافية القوانين والإجراءات التي تنظم عمليات التجارة والاستثمار
- تسريع إصدار وتطوير وتفعيل التشريعات الاقتصادية (تعديل قانوني العمل وفق المعايير الدولية، تعديل قانون الشركات التجارية، قانون الخصخصة، تعديل قانون الضريبة، قانون هيئة سوق المال، تعديل قانون حماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وآليات قانون العلامات التجارية)

رئيس الجلسة :

- الدكتور / رمضان علي الشراح
- أمين عام اتحاد شركات الاستثمار

المتحدثون :

- السيد / عبدالرحمن الحميدان
- السيد / عبدالعزيز طاهر الخطيب
- د. أنور أحمد راشد الفزيح
- السيد/ زيد خالد النويف
- رئيس المجلس البلدي
- المحامي - مجموعة طاهر القانونية
- أستاذ القانون العام . جامعة الكويت
- الوكيل المساعد لشؤون التطوير والإدارة
- - ديوان الخدمة المدنية

كلمة راعي المنتدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه

يلقيها نيابة عن سموه

معالي المستشار / بدر فهد الدويه

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة / ممثلو منظمة الشفافية الدولية

السادة / ممثلو المنظمات الأهلية للشفافية بالدول الشقيقة والصديقة

الأخوات والأخوة الكرام؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني أن أتواجد معكم اليوم ممثلاً لحضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح راعي منتدى الكويت للشفافية الثالث والذي تقيمه جمعية الشفافية الكويتية، وباسم راعي المنتدى واسمي أرحب بكم في هذا المنتدى وأرحب بضيوف الكويت في بلدهم الثاني متمنياً لهم طيب المقام على أرض الكويت العزيزة.

الأخوات والأخوة :

لقد خطت الحكومة الكويتية خطوات عديدة في مجالات الإصلاح المتنوعة، السياسي والمالي والإداري... وهي مستمرة في ذلك الاتجاه إلى أن نشهد جميعاً نتائج ملموسة لهذا التوجه الحكومي الجاد.

وقد كانت دولة الكويت من الدول السبّاقة في التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد منذ أن وضعتها منظمة الأمم المتحدة في عام 2003 وقام مجلس الأمة الكويتي بالتصديق على تلك الاتفاقية في نوفمبر عام 2006، كما قام مجلس الوزراء بتشكيل فريق الحوكمة ومحاربة الفساد في عام 2008 والذي قام بالتعاون مع البنك الدولي لوضع وتطوير الكثير من التشريعات والنظم التي من شأنها ان تعزز من عمليات الإصلاح وتحد من الفساد وآلياته وسوف تظهر على أرض الواقع قريباً نتائج هذا الفريق.

ولقد بدأت الحكومة ممثلة بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بوضع خطة الدولة حتى عام 2035 انطلاقاً من رؤية حضرة صاحب السمو حفظه الله لتكون دولة الكويت مركزاً مالياً وتجاريّاً في المنطقة ويأتي هذا المنتدى ليؤكد تضافر الجهود الرسمية مع جهود مؤسسات المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للقضاء على أي مظاهر للفساد بأشكاله المختلفة مما يساعد على دعم مسيرة الدولة نحو التنمية الشاملة وذلك يؤكد تقدير الدولة لدور المجتمع المدني وضرورة مشاركته في مشاريع التنمية.

الحضور الكريم:

إننا على يقين، من خلال استعراض فعاليات منتدى الكويت للشفافية، والمشاركين فيه أننا سوف نستمتع إلى العديد من الخبرات والتجارب والرؤى.. التي من شأنها أن تساهم في تطوير إستراتيجية الدولة وتعزيز مشاركة أبنائها.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجمعية الشفافية الكويتية على تنظيم هذا المنتدى في هذا التوقيت الهام الذي يشهد فيه العالم أزمة مالية واقتصادية طالت آثارها الدول الكبرى والصغرى وقد تعيد تشكيل خريطة العالم الاقتصادية، كما اشكر اللجنة المنظمة للمنتدى على حسن الإعداد والتنظيم متمنياً لكم جميعاً التوفيق لتقديم كل ما هو نافع ومفيد لإستراتيجية الدولة.

وباسمي واسمكم ارفع إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد أسمى آيات الشكر على رعاية سموه الكريمة لهذا المنتدى الهام، داعين الله أن يحفظ الكويت واحة أمن وأمان ورخاء في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة صلاح محمد الغزالي

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

● ممثل راعي الحفل حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت

● معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستشار بدر فهد الدويلة

● ضيوف منتدى الكويت للشفافية

● الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويعد

لقد درجت جمعية الشفافية الكويتية، على تنظيم منتدى الكويت للشفافية، في السنوات الثلاث الماضية، فخصص المنتدى الأول لمناقشة قضايا مكافحة الفساد بشكل عام، وخصص المنتدى الثاني لإصلاح الخدمة العامة في وزارات الدولة، وفي هذا المنتدى، تقرر أن يكون موجهاً لدور القطاع الخاص في تنفيذ إستراتيجية الدولة حتى العام 2035 لتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا.

وللتعرف على وضع دولة الكويت في مدى تفشي الفساد نود أن نستعرض معكم نتائج الدولة كما هي في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا لترتيب دول العالم في هذا المؤشر، والبيانات هي على النحو الآتي:

الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	الدرجة من 10	
4	35	5.3	2003
7	44	4.6	2004
7	45	4.7	2005
6	46	4.8	2006
6	60	4.3	2007
7	65	4.3	2008

أما على أرض الواقع الكويتي، ولمواجهة هذا الوضع، والبدء في عملية الإصلاح المطلوبة بإلحاح، فاسمحوا لي أن استعرض معكم ما تم فعليا منذ العام ٢٠٠٢م على مستويي السلطتين التشريعية والتنفيذية.

■ في 2003/10/30م تم الإعلان عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي تاريخ 2003/12/9م قامت الحكومة الكويتية بالتوقيع على الاتفاقية.

- دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عالميا في 2005/12/14م.
 - صادق مجلس الأمة الكويتي على الاتفاقية في تاريخ 2006/11/21م، ثم صدر في 2006/12/4م قانون 2006/47 بالموافقة على الاتفاقية، ونشر في الجريدة الرسمية الكويت اليوم في 2006/12/10م، لتصبح الاتفاقية جزء من منظومة القوانين الكويتية.
 - تم إيداع موافقة دولة الكويت لدى الأمين العام للأمم المتحدة في تاريخ 2007/2/16م، ليسري نفاذ الاتفاقية على دولة الكويت بتاريخ 2007/3/17م.
- وعلى الرغم من تأخر مجلس الأمة لمدة ثلاث سنوات للتصديق على الاتفاقية، إلا أن مصادقة المجلس المتأخرة اعتبرناها محاولة لاستدراك ما فات من وقت، على أمل أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية فعليا بشكل مباشر، ولكن رغم مرور أكثر من سنتين على تلك المصادقة، وست سنوات على توقيع الحكومة للاتفاقية، إلا أن شيئا لم يحدث حتى الآن.. بل أن مؤشرات الفساد، كما رأيناها، تزداد عاما بعد عام.
- أما نحن في جمعية الشفافية الكويتية، فقد قررنا أن نعمل لتنفيذ الاتفاقية، على ثلاث جبهات، جبهة مجلس الأمة وجبهة الحكومة وجبهة المجتمع بشكل عام، فكان تحركنا على النحو الآتي:
- على جبهة مجلس الأمة: قمنا بإعداد مقترح متكامل لقانون مكافحة الفساد وقانون آخر حول حق الاطلاع (أو حق حرية الحصول على المعلومات)، وتم تقديم القانونين بالتعاون مع أعضاء في مجلس الأمة 2006م، ثم أعضاء في مجلس الأمة 2008م، كما شاركنا في مناقشات لجان المجلس في شأن قانون الكشف عن الذمة المالية، وحشدنا رأي جمعيات النفع العام ضد هذا القانون الذي تشوبه الكثير من العيوب حتى تم تعطيله بصيغته المشوّهة.
 - وعلى جبهة الحكومة: قمنا بإعداد مقترح متكامل حول قانون المناقصات العامة تم تسليمه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، ثم شاركنا في فريق عمل متابعة تنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد الذي شكله مجلس الوزراء في شهر أغسطس من عام 2008م، حيث تعاقدت الحكومة مع البنك الدولي لمعاونة الفريق في إنجاز أعماله، فتوزّع عمل الفريق على لجان متنوعة شاركت الجمعية فيها كلها، وهي لجان خاصة بما يلي: كشف الذمة المالية، حماية المبلغين عن الجرائم، قانون حرية الحصول على المعلومات، قانون تعارض المصالح وقواعد سلوك الموظف العام، على أمل أن ينجز الفريق معظم أعماله قبل نهاية هذا العام 2009م.
 - وعلى جبهة المجتمع: قامت الجمعية بإصدار تقرير مفصل، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، حول مقدار إنجاز دولة الكويت لما جاء في الاتفاقية، وتم تسليمه للحكومة ومجلس الأمة ونشرناه في الصحافة، كما قامت الجمعية بإعداد ونشر دراسة متكاملة حول قانون تعارض المصالح، وكذلك التعاون مع أعضاء في مجلس الأمة لتكون مشاريع قوانين الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد من أولويات المجلس، وكان آخرها تحديد جلسة خاصة بمواضيع الشفافية في شهر ديسمبر 2008م ولكن الجلسة لم تنعقد للظروف التي مر فيها المجلس.
- من هذا الاستعراض يتبين لنا حجم العمل الذي قامت فيه جمعية الشفافية الكويتية مع كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية لوضع الكويت على طريق النزاهة ومحاربة الفساد، إلا أن الجهود على مستوى السلطة

التشريعية لم ترى النور حتى الآن، والجهود على مستوى السلطة التنفيذية لم تتجز حتى الآن.

وبهذه المناسبة، نود أن نؤكد أن هناك الكثير من الشخصيات الوطنية التي تحارب الفساد وتعمل لتعزيز الشفافية في الحكومة وفي مجلس الأمة.

ولكن في المحصلة النهائية اقتصر عمليات مكافحة الفساد على جهود فردية لمحاربة حالات محددة، بينما كنا نأمل في الجمعية أن تصبح محاربة الفساد حالة مؤسسية دائمة ومستمرة، بدلا من استهلاك جهود الوزراء والنواب المخلصين في ملاحقة الفساد، كما كان أملنا في الجمعية أن تصبح محاولات تعزيز الشفافية حالة مؤسسية ونظام عام تعيشه مؤسسات الدولة بدلا من مطالبات هنا ومحاولات هناك.

الإخوة والأخوات:

لقد كان اختيارنا لموضوع المنتدى الثالث، الكويت مركز مالي وتجاري، باعتباره موضوع إستراتيجية الدولة حتى العام ٢٠٣٥م، وتعبيرا عن الخشية من فشل هذا الحلم من خلال غياب الشفافية في إجراءاته، وفقدان النزاهة في تعاقداته، وكثرة الفساد في مراحلها، فالفساد الإداري والمالي وحده قادر على القضاء على أي حلم، فكيف إن كان حلم بقدر إستراتيجية دولة.

آملين أن يحقق المنتدى، من خلال محاوره، وضيوفه، ما نصبوا إليه من أهداف قد وضعناها عند التخطيط للمنتدى.

وفي الختام:

لا يسعني إلا أن أسجل شكر وتقدير جمعية الشفافية الكويتية، لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة للجمعية ولمنتدياتها السنوية الثلاثة، وإلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستشار بدر فهد الدويلة على حضوره الشخصي، وإلى منظمة الشفافية الدولية على مشاركتنا في هذا المجهود الوطني.. وشكرا لكافة أعضاء اللجنة المنظمة العليا واللجان العاملة بالمنتدى.. وفي مقدمتهم رئيس اللجنة وأمين سر الجمعية صلاح عبدالعزيز الحميضي، وشكر خاص لمتطوعي الجمعية في كافة لجانها، ولوسائل الإعلام الوطنية التي دعمتنا في مسيرتنا وما زالت. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجلسة الأولى

المحور الأول: استراتيجية الدولة

آليات تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري إقليمي

إعداد: أ.د. رمضان على الشراح

أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية

تتميز دولة الكويت بتراث عريق بالتجارة والاقتصاد عبر التاريخ، وبالرغم من الأزمات المختلفة التي مرت بها إلا أنها استطاعت أن تتجاوز هذه الأزمات وتوصل مجموعة من التشريعات لحماية حقوق الملكية والتجارة والاقتصاد من خلال نظام ديموقراطي واضح المعالم وسلطة قانونية مستقلة، الأمر الذي جعلها تحظى بالاحترام الدولي.

إن من أهم مقومات المركز المالي والاقتصادي وجود نظام مصرفي ذات رقابة فاعلة ومستقرة تواكب التطورات الدولية، وهو ما تتمتع به دولة الكويت.

لقد كانت الكويت سباقة في إنشاء بنية تحتية لكافة القطاعات خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بيد أن تطوير تلك البنية لم يواكب التطورات الإقليمية المتسارعة، وهو ما أدى إلى التعثر في العديد من قطاعاتها، ومنها المؤسسات التعليمية والموانئ الجوية والبحرية وقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.

إن من المتطلبات الهامة لوجود المركز المالي والاقتصادي توافر القوى العاملة ذات الخبرات والكفاءة المتميزة، وإن كانت متوافرة إلى حد ما، إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب نوعاً وكماً، وهنا تكمن أهمية تطوير المنظومة التعليمية لخدمة الاقتصاد الوطني.

ولكى تصبح الكويت مركزاً مالياً وتجاريّاً مرموقاً، هناك بعضاً من الأمور التي تتطلب إجراءات علاجية حاسمة للوصول إلى الغرض المنشود.

لا شك أن بلوغ غاية تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري إقليمي هدف تنموي ضروري ستجنى الكويت من تحقيقه الكثير اقتصادياً واجتماعياً، بيد أن تحقيق تلك الغاية يتطلب العمل الكثير والمدرّوس مع الأخذ في الحسبان عوامل الوقت والتكلفة والجودة، وتنفيذ عدد من الإجراءات لتحقيق ذلك، وتتمثل أهمها، وبشكل موجز في:

1 - الإسراع في إصدار قانون الخصخصة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك بالتخفيض التدريجي لدور الدولة المباشر في الأنشطة الاقتصادية والمالية، ولينتقل الدور الحكومي إلى الأنشطة الرقابية المتعارف عليها، وبما يتيح للقطاع الخاص استغلال الفرص الاستثمارية لاستقطاب القوى العاملة الوطنية.

2 - الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على النفط ومشتقاته في مجال الإنتاج والتصدير

والإيرادات العامة، ولقد تأخرت الكويت في تطوير هذا القطاع الحيوى حيث سبقنا آخرون إلى الأسواق وإضافة قيم وفرص عمل لمواطنيها. ومن هنا يتحتم تشجيع الدولة لتخصيص أنشطة الإنتاج وتصنيع المشتقات وتسويقها كصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى التي يشكل النفط المادة الأساسية لها. إن التركيز على هذا القطاع والخدمات المصاحبة له وتهئية القوى العاملة الوطنية لتطويره أصبح أمراً ملحاً لاستقرار البيئة الاقتصادية الوطنية.

3 - من الضروري إجراء بعض التعديلات على قانون الضريبة الحالى، وبصفة الاستعجال للحد من الجوانب السلبية المتعلقة بها، والتي تحد من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتعامل مع الشركات الأجنبية، إلى أن يتسنى دراسة قانون الضرائب المقترح وبشكل شمولى من الجهات المعنية وبرؤية متأنية للحفاظ على المركز التنافسى لدولة الكويت.

4 - الإسراع فى إقرار هيئة أسواق المال بهدف فصل الجهاز الرقابى عن الجهاز التنفيذى للسوق.

5 - فى إطار محاولة خلق العمق المالى فى السوق المالية والمصرفية فقد يكون السماح بإنشاء بنوك استثمارية خطوة تكميلية لتطوير قطاع الخدمات المالية ولمواكبة المراكز العالمية المرموقة.

6 - وجود خطة شاملة طويلة المدى تهدف لتنمية الكويت وتزويدها بالمرافق والخدمات والإمكانيات التى تساعد على تقديم خدمات ذات جودة عالية وبتكلفة اقتصادية.

7 - ضرورة وجود مناخ استثمارى مستقر يحرص على التفاعل الانتعاشى والرواجى وبتيح لقوى الاستثمار أن تشارك وأن تعمل من خلال الشراكة على زيادة وإنماء وتوسيع وتجديد رقعة الاستثمار.

8 - إصلاح الهياكل الاقتصادية، وذلك من خلال الحد من هيمنة القطاعات النفطية على إجمالى النشاط الاقتصادى والتوسع المستمر فى القواعد الإنتاجية فى مجال الصناعات التحويلية والخدمات، بحيث يقترن مع ذلك التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة فى كافة القطاعات وإدراجها فى البورصة.

9 - إصلاح أوضاع الأسواق: وينصرف هذا الإصلاح إلى تهيئة الظروف أمام سوق المال فى الكويت لتعمل بكفاءة أكبر من خلال تنشيط العوامل الداخلية، وتذليل العقبات التى تحد من انطلاقها، ومن أهم العوامل المساعدة فى تحقيق الإصلاح: إنشاء الشركات المساهمة الجديدة وتنمية الشركات صانعة السوق. هذا بالإضافة إلى تنمية الأدوات الاستثمارية الجديدة، وذلك من خلال توسيع قاعدة التعامل فى الصناديق الاستثمارية وتطوير الأدوات الاستثمارية

الحالية، ومثال ذلك إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، وإصدار التشريعات المساعدة في ذلك.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تلتزم كلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية بمبدأ الشفافية عند تحديد السياسات المالية والنقدية والأتمانية والضرائبية وجميع السياسات الحاكمة لمناخ الاستثمار، وفي ظل الأهداف المرجوة من إنشاء وزارة تعنى بشؤون الاقتصاد الوطني تعمل على وضع السياسات الاقتصادية الكلية ومتابعة تنفيذ المتطلبات المتعلقة بالمنظمات الإقليمية والدولية.

ورقة عمل وزير التجارة والصناعة

إعداد: السيد أحمد يعقوب باقر

وزير التجارة والصناعة

وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

الأخوة والأخوات الأفاضل

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في فعاليات منتدائكم الثالث «الكويت مركز مالي وتجاري» والذي يقام تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله كما يسرني تقديم خالص تمنياتي لجميع القائمين على الإعداد والترتيب لهذا المنتدى بكل التوفيق والنجاح وتحقيق كافة الأهداف المرجوة منه.

الأخوة والأخوات الأفاضل

برغم الأزمة المالية العالمية التي أُلقت بظلالها على جميع بلدان العالم إلا أن دولة الكويت حريصة كل الحرص على تخطي آثار تلك الأزمة سريعاً والمضي قدماً نحو تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وهو الأمر الذي يتضح من خلال برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثاني عشر خلال الفترة من (2009/2008 - 2012/2011) فيما تضمنه من الحاجة إلى تطوير سوق الكويت للأوراق المالية وتبسيط الإجراءات وتطوير القوانين والتشريعات والتوسع في المناطق الحرة واللوجستية التخزين في دولة الكويت وتحويل الكويت إلى بيئة جاذبة للاستثمار.

ولتحقيق الهدف المرجو بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريّاً فإنه يلزم لذلك توافر أمرين:

أولهما: تشريعات ضرورية وهامة لعملية التنمية.

وثانيهما: خطوات تنفيذية إجراءات تقوم بها الوزارات المعنية بحسب اختصاصها وصلحياتها. وهو

الأمر الذي سنتناوله بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: التشريعات:

تنفيذاً لرغبة وإستراتيجية الدولة في مواجهة تحديات العصر ومواكبة التطورات العالمية بما يحقق التنمية المستدامة ويتلاءم مع الواقع الحالي لخدمة الوطن والمواطنين ويجعل من دولة الكويت مركز مالي وتجاري عالمي فقد قامت الحكومة بتقديم مشاريع للعديد من القوانين منها ما هو مقدم لمعالجة أوضاع جديدة لم يسبق معالجتها بأي قوانين سابقة ومنها ما هو مقدم لتعديل كل أو بعض أحكام في قوانين

سارية بالفعل حتى تتلاءم مع التطورات العالمية والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من دولة الكويت ومع توجهات منظمة التجارة العالمية في زمن العولمة الذي نعيشه حالياً.

ومشاريع هذه القوانين منها ما قد صدر بالفعل ومنها ما لم يصدر بعد .

■ أما المشاريع التي صدرت بالفعل وأصبحت قانوناً نافذاً فهي:

- 1 - القانون رقم 14 لسنة 2007 بالموافقة على اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- 2 - القانون رقم 43 لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2001 بالإذن للحكومة في توفير تسهيلات ائتمانية متكررة لبنك الكويت الصناعي.
- 3 - القانون رقم 62 لسنة 2007 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية.
- 4 - القانون رقم 2 لسنة 2008 في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم 3 لسنة 1955.
- 5 - القانون رقم 5 لسنة 2008 بتأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة والمنافذ الحدودية.
- 6 - القانون رقم 7 لسنة 2008 في شأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة.
- 7 - مرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة.
- 8 - مرسوم بقانون بشأن الدين العام.
- 9 - قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية.
- 10 - قانون شركة الاتصالات الثالثة.
- 11 - قانون حرية المنافسة، وقد صدرت اللائحة التنفيذية له ونفذ وحالياً تقوم وزارة التجارة باتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ.
- 12 - قانون دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وهو من أهم القوانين الاقتصادية التي من شأنها رفع نسبة الكويتيين في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على الحكومة كمصدر وحيد للتوظيف.
- 13 - تم إقامة أفرع لبعض الشركات والبنوك والمصانع الأجنبية في دولة الكويت وذلك بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي.

■ أما المشاريع التي لم تصدر بعد: فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الخاص بمشاريع القوانين المحالة على مجلس الأمة وأهمها:

- مشروع قانون الوكالات التجارية.
- مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ في شأن تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار.
- مشروع قانون متكامل بشأن قانون الشركات التجارية.
- مشروع قانون متكامل بهيئة سوق المال.
- مشروع قانون الخصخصة.

القسم الثاني: الخاص بمشاريع القوانين المعروضة على مجلس الوزراء وأهمها:

- مشروع قانون التجارة الإلكترونية.
- القسم الثالث: الخاص بمشاريع القوانين المعروضة على الفتوى والتشريع وأهمها:**
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاستيراد.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.

ثانياً: الخطوات التنفيذية للإجراءات

أ- الإجراءات التي تمت بالفعل:

- شهدت الفترة الماضية خطوات تنفيذية من جانب الدولة تمثل مرتكزات هامة في سياق جهود الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري تتمثل في التالي:
- قام سمو رئيس مجلس الوزراء بزيارات تجارية إلى دول عديدة كما استضافت الكويت زيارات تجارية عالية المستوى من هذه الدول وتمخض عن هذه الزيارات توقيع اتفاقيات تجارية ومالية واقتصادية هامة مع تلك الدول كما استمرت الكويت في سياستها بشأن الانفتاح الاقتصادي اتجاه العالم الخارجي وتشجيع سياسة إزالة المعوقات وقصر الاحتكار وتنويع الاستيراد.
- صدور القوانين المشار إليها سلفاً فضلاً عن الجهود المبذولة لمتابعة صدور باقي القوانين المطلوب إصدارها في المرحلة القادمة والسالف الإشارة إليها أيضاً.
- تم تأسيس شركتين جديدتين للطيران المدني.
(شركة طيران الجزيرة - الشركة الوطنية)

- تم تأسيس الشركة الثالثة لخدمات الاتصالات.
- تم الانتهاء من مشروع الحكومة مول.
- تم بحمد الله تنشيط اللجنة الاستشارية للسياسات التجارية وهي لجنة مشكلة بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت وبعض الجهات الحكومية وذوي الخبرة والاختصاص من القطاع الخاص، وقد تم الانتهاء من مشروعين هامين لإنجاز مناطق تخزينية ولوجستية في شمال وغرب البلاد، وقد اسند مجلس الوزراء في قراره رقم (١٠٥/ثانياً) بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩ للهيئة العامة للاستثمار إنشاء شركتين مساهمتين عامتين لهذا الغرض كما تم تخصيص أربعة مواقع من قبل المجلس البلدي كمواقف للشاحنات التجارية وذلك لتسهيل خدمات النقل البري وتم إسناد الموضوع لوزارة المالية بالتعاون مع لجنة السياسات لإنجاز المشروع.
- التعاون مع مركز التميز الإداري التابع لجامعة الكويت من أجل إعادة تقييم العمل بوزارة التجارة والصناعة وهذا من شأنه المساهمة في تبسيط الإجراءات وتدريب الكوادر العاملة في الوزارة على القوانين والأنظمة ودراسة ملاحظات ديوان المحاسبة واقتراح أساليب تفاديها مستقبلاً، وهو ما صدر بشأنه القرار الوزاري رقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠٩ لتنظيم هذا الأمر.
- وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة على خطة طموحة لتوزيع ما يقارب من ٢٠٠٠ قسيمة صناعية في صباحان والشداية وأمفرة والشعبية وسيبدأ التوزيع خلال الفترة القريبة بإذن الله.
- تم عقد أول اجتماعات اللجنة العليا لمشاريع BOT بعد استكمال تشكيلها وقد قرر يوم الخميس القادم للاجتماع الثاني ومعرض عليها حالياً مشروع BOT والتي نأمل أن ترى النور قريباً بعد الموافقة عليها.
- تم بحمد الله عمل إنجازات كثيرة للجنة سوق الكويت للأوراق المالية بهدف زيادة الشفافية وضمان حقوق المستثمرين وملحق بهذه الكلمة ملخص لأهم قرارات لجنة السوق ونسخة منها.
- هذا ويحتوي برنامج الحكومة على كثير من المشروعات المتعلقة بالتحفيز التجاري ومشروعات البنية التحتية مثل المشروعات الخاصة بجزيرة بوبيان وميناء بوبيان وجسر جابر وجزيرة فيلكا، فضلاً عن جهود الحكومة في تنفيذ القوانين وحصر المخالفات بما سيؤدي إلى تسهيل العمل التجاري الجاد ويقضي على الأساليب غير المشروعة.

ب - خطة الوزارة في التطوير كما وردت في برنامج عمل الحكومة :

- ١ - تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات والخدمات وحوافز الاستثمار لجذب المستثمرين وذلك عن طريق تفعيل الدور الهام المناط بمكتب الاستثمار الأجنبي والمتمثل في توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي في دولة الكويت وتحقيق الرغبة السامية لسمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في جعل الكويت مركز مالي وتجاري.

- ٢ - تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة لأغراض الاستثمار وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم (١/١٠٠٦) لسنة ٢٠٠٣ الأنشطة المسموح للمستثمر الأجنبي مزاولتها وأكد على ضرورة تخصيص الأراضي والعقارات للمستثمرين الأجانب المستفيدين من القانون رقم ٢٠٠١/٨ الخاص بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣ - الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في دولة الكويت محلياً وعالمياً من خلال إقامة المعارض والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية وكل ما من شأنه التعريف بالبيئة الاستثمارية بدولة الكويت بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ٤ - التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة بما يخدم نمو حركة التبادل التجاري في المنطقة.
- ٥ - استمرار العمل على مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال الرقابة على مؤسسات الصيرفة وشركات التأمين وشركات ومحلات المجوهرات والذهب.
- ٦ - متابعة الوفاء بالتزامات دولة الكويت تجاه منظمة التجارة العالمية وإزالة كافة العقبات التي تعيق حرية التجارة.
- ٧ - تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمار والأعمال ودعمها إلكترونياً من خلال الربط مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وإصدار قانون يتعلق بالتجارة الإلكترونية وهو الأمر المعروض حالياً على مجلس الوزراء.
- ٨ - التوسع في إنشاء وتطوير المعارض الداخلية والخارجية لتشجيع التبادل التجاري.
- ٩ - تنشيط السياحة الداخلية من خلال العمل على إقرار إستراتيجية السياحة والمعروضة على مجلس الوزراء.
- ١٠ - تطوير القوانين والتشريعات التجارية بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

ج - معوقات التنفيذ:

إن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري تعترضه معوقات عديدة ينبغي التخلص منها ومن أمثلة هذه المعوقات:

- ١ - تأخر صدور التشريعات رغم أهميتها ولدد تقارب عشر سنوات رغم حتمية صدورها في وقت مبكر مثل (قانون هيئة سوق المال وقانون الخصخصة وقانون الشركات التجارية).
- ٢ - بطء الدورة المستندية والإجراءات الحكومية وذلك بعرضها على جهات كثيرة وإعادة عرضها عدة مرات مثل لجنة البيوت الاستشارية بوزارة التخطيط ووزارة الأشغال ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

- ٣ - الفساد حيث تتدخل الجهات الرقابية في أحوال كثيرة وكذا مجلس الأمة لإيقاف بعض المشروعات لضعف الشفافية أو وجود شبهات فيها .
- ٤ - ضعف كفاءة بعض موظفي الدولة حيث أن كثير من المشروعات التي أوقفت وأحيلت للقضاء كانت بسبب خروجها عن الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله إما بسبب تجاوز من الشركة ذاتها وعدم وجود رقابة حكومية فعالة ومستمرة أو بسبب تواطؤ بعض موظفي الدولة في هذا الخروج .
- ٥ - إغداق الحكومة ومجلس الأمة على القطاع الحكومي بالكثير من المزايا بحيث أصبح القطاع الخاص غير قادر على منافسة هذه المزايا في حين أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري يستلزم وجود قطاع خاص قوي ومنافس .
- ٦ - عدم حسم العلاقة الرقابية بين مؤسستين يعتبران من أهم المؤسسات في البلاد وهما مؤسسة البترول الكويتية وديوان المحاسبة، إذ أن الخلاف بينهما يدور حول نطاق الرقابة المسبقة بينهما والذي ألقى بظلاله السلبية على المشروعات التنموية الجديدة مما أدى إلى تأخيرها، لذلك يستوجب حسم هذا الخلاف بتشريع جديد أو تفسير تشريعي للقوانين القائمة يؤدي إلى إنجاز المشاريع خلال المدة المحددة لها .

الأخوة والأخوات

إن الوصول بدولة الكويت لأن تكون مركزاً مالياً وتجارياً يتطلب جهداً كبيراً وعملاً إدارياً وتشريعياً وإجرائياً متواصلًا بلا كلل تغيب فيه المصلحة الشخصية وتعظم فيه روح الانتماء لدولة الكويت وصالحها العام بحيث يلتف الجميع حكومة وشعباً حول تحقيق هذا الهدف بنية خالصة نحو تحقيق مستقبل أفضل لدولة الكويت والأجيال القادمة .

الأخوة والأخوات

يسرني في ختام كلمتي أن أتوجه بالشكر للفعاليات المنظمة والمشاركة في هذا المنتدى وللسادة الحضور داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً نحو تحقيق ما نصبو إليه من أهداف تخدم الوطن والمواطنين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرؤية الإستراتيجية الكويتية ودورها في تحقيق التنمية

إعداد وتقديم: د. عادل عبد الله الوقيان

الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الرؤية الكويتية

إن الانطلاقة الأساسية لأي خطة لا بد أن تبدأ من تحديد الصورة التي يجب أن تكون عليها الدولة في المستقبل لكي تتمكن من تعبئة وحشد كل الموارد باتجاه تحقيقها .

وجاءت الرؤية الإستراتيجية الوطنية المعتمدة للدولة على النحو التالي: نحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويذكي فيه روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يرسخ القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة“ .

بلا شك يعتبر انجاز الرؤية الإستراتيجية الكويتية واعتمادها بمثابة تحول جذري يساعد على رسم الخطط المستقبلية الكويتية بفعالية وكفاءة، وبالرغم من الجهود المضنية والمخلصة لإعداد الخطط في السابق، إلا أن عدم توافر رؤية واضحة أمام المخططين أطلق الأنشطة والمشاريع الحكومية في اتجاه وغاب عنها التوجيه الكلي الذي كان من المفترض أن يساعد على تصفية المشاريع وتصنيفها وفقاً لأهميتها ومساهمتها في تحقيق الرؤية، وانعكس ذلك سلباً على النتائج التنموية، حيث تشتت الجهود والموارد، اضعف من قدرة الإنفاق الحكومي على تحقيق المردود التنموي المتوقع، وأسهم في ضعف التنسيق بين القطاع الخاص والجهود الحكومية لتحقيق غايات التنمية في الدولة.

إن إنجاز التصور المستقبلي للدولة بعد ذاته لا يعتبر كافياً لتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري، فإعداد الرؤية واعتمادها لا يعدو سوى بداية مشوار التنمية، ويحتاج تحقيق الرؤية إلى جهود مضنية لوضع المقومات اللازمة لضمان تحقيقها وإلا أضحت حلم بدلاً من توجه إستراتيجي.

البدائل المختلفة للتوجه الإستراتيجي

قد يتبادر السؤال التالي إلى الأذهان: لماذا التحول إلى مركز مالي وتجاري دون غيره؟ إن حتمية اختيار الكويت التحول إلى مركز مالي وتجاري نتجت من وجود عدة عوامل تدفع في ذلك الاتجاه أهمها:

- الحاجة الملحة على ضرورة معالجة استمرار أحادية مصدر الدخل في الاقتصاد الكويتي القائم على النفط حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من 32% عام 2003 إلى 54% عام 2007، كما يتسم النفط بصعوبة رفع إنتاجه وعدم تجدد مخزونه بما ينذر من انخفاض

تدرجي في الدخل الوطني إذا لم تتم حسن إدارته وإذا لم يعزز بموارد أخرى رديفة تزيد من فرص تحسين الدخل للمواطنين خارج إطار النفط، ومع أن الرؤية تركز على التوسع في تقديم الخدمات المالية وخدمات النقل والتخزين والتجزئة والتوزيع إلا أن هذا لا يلغي بالطبع استمرار الدولة في دعم نمو القطاعات التقليدية الأخرى مثل الصناعات اللاحقة لاستخراج النفط والصناعات التحويلية ذات العوائد الاقتصادية المجزية.

شكل(1): هيكل الناتج المحلي النفطي وغير النفطي خلال الفترة 2002-2007

شكل رقم(2): نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2007

جدول(2): تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2002-2007)

النسبة في معدل الأهمية الناتج خلال الفترة %	معدل النمو السنوي خلال الفترة %	القطاع
68	25	القطاع العام
32	19	القطاع الخاص
100	23	الإجمالي بسعر المشتري الناتج المحلي

وكافة المخاطر المرتبطة بنقل البضائع وتسويقها وتصريفها، وتشير كذلك الإحصاءات الكويتية المتوافرة إلى أن خدمات التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال تمثل نصف مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاقتصادي الكويتي وتمثل نقطة انطلاق جيدة لتقوية دعائم الصناعة المالية وتوسيع الخدمات المالية في الكويت إلا أن نشاط النقل والمواصلات لا تمثل إلا نسبة 12% من الإجمالي وتحتاج إلى ضخ الاستثمارات وهيئة القوانين وتقديم الخدمات المساندة لتحريك هذا القطاع.

● تميز الموقع الجغرافي للكويت لوقوعها كمحطة بحرية أخيرة في عمق شمال الخليج موقعها المتوسط في غرب آسيا وقربها من خطوط النقل البري (الشوارع وسكك الحديد).

● توافر ميزة نسبية في توافر قطاع مصرفي كبير ومستقر وعدد من الشركات الاستثمارية وصناديق الاستثمار مع ارتفاع حجم الادخار الوطني بما يفوق الفرص الاستثمارية المحلية مما يستوجب النظر في التوسع خارج الدولة بالإضافة إلى توافر الخبرة في إدارة الاحتياطات المالية البترودولارية وإمكانية تطوير أدوات مالية جديدة تتوافق مع متطلبات العملاء.

● ضرورة إشراك المواطن الكويتي كعنصر فاعل في التحدي التنموي الذي يواجه الكويت ومساهمته في تنمية وطنه وتهيئة بيئة مناسبة له ولأجياله القادمة، ويأتي هذا الإستحقاق التنموي في ظل ظروف تتسم بالتحدي، خاصة مع تواضع القدرات التنافسية الحالية لرأس المال البشري الوطني والذي ينمو بمعدلات سريعة والبطالة المقنعة الحكومية ومدى قدرة القطاع الحكومي على توظيف العدد المتزايد من الكويتيين مع ارتفاع تكلفة هذا التوظيف بسبب طفرات رفع الأجور الحكومية دون تلازم مع الإنتاجية، ويحتاج تحقيق الرؤية إلى إعادة تأهيل الطاقات البشرية الكويتية وتبني برامج تعليم وتدريب تتوافق مع نهج التحول الاقتصادي.

متطلبات تحقيق الرؤية الكويتية

إن التنمية الاقتصادية لمستقبل الكويت لا يمكن أن تتحقق بمجرد استبعاد جزء من العوائد النفطية فحسب، بل يتطلب إيجاد موارد جديدة تدر دخلاً على المواطنين وتحسن من جودة حياتهم، وبالنظر إلى تدني الكفاءة الإنتاجية الحقيقية للموظفين بسبب ضعف قيم العمل والإنتاج بين المواطنين في القطاع العام، يتضح لنا مدى الهدر في حجم الإنفاق على التأهيل العلمي والتدريب العملي للموظفين في ظل تكديس وظيفي في وظائف لا يضيف شيئاً ملموساً إلى حجم الطاقة التصديرية للدولة من أية سلع أو خدمات أو أفكار يمكن لها أن تحتل موقعا في السوق العالمي، ولا يضيف إلى الدخل الوطني ما يمكن اعتباره قيمة مضافة تعزز احتياطات الدولة، ويقابل ذلك ارتفاعاً شديداً في حجم الإنفاق الشخصي للكويتيين والممول من عوائد الدخل من الوظيفة الحكومية مما يتسبب في نزيف للموارد المالية الوطنية إلى الخارج، كما أن استمرار الدعم السخي والإنفاق على الخدمات العامة قد رفع من حجم الهدر في استهلاك الخدمات ذات الكلفة العالية على الدولة في حين تصاعدت فاتورة الدعم مع النمو السكاني للكويتيين وارتفاع حجم العمالة الهامشية المستوردة ذات المؤهلات التعليمية الدنيا والمهارات الضعيفة والتي لا تضيف إلى الإنتاجية الوطنية.

وفي المقابل فإن قيم الالتزام بالعمل والإنتاجية ترتفع في القطاع الخاص نتيجة المحاسبة والمسائلة الدائمة والربط بين الإنتاجية والثواب والعقاب واستخدام المكافأة والترقية كتحفيز قائم على الجدارة، في حين تصل ذروة الإنتاجية والالتزام عند امتلاك المواطن لمشروعه الخاص به، إن التحول سوف يتيح - بلا شك - الفرصة للمواطن لتقديم الخدمات الفنية المطلوبة للمركز المالي والمساهمة في تشغيل الشركات العاملة في قطاع النقل والاتصال والصيانة والإنشاء وغيرها مع تقليص فرصة مزاحمة العمالة المستوردة للمواطنين والمنافسة على الوظائف المستحدثة باستخدام آليات حفظ توازن سوق العمل الخاص لصالح المواطنين، كما يرتبط تحفيز التحول لاقتصاد يقوم بقيادته القطاع الخاص ضرورة قيام الدولة بمراقبة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص الاستثمار مع التشدد في المحافظة على مبدأ عدالة توافر الفرص وضمان عدم الإضرار بمكتسبات العمالة الكويتية في القطاع الخاص ومنع الاحتكار والاستئثار بما يحقق العدالة المجتمعية.

ويتطلب تنفيذ التحول ما يلي:

- البدء الآن - ولا تأخير - إلى إقرار المتطلبات التشريعية لتمكين القطاع الخاص من ممارسة دوره المطلوب من جهة والتي تحفظ حقوق الدولة والمواطنين من جهة أخرى.
- توجيه الجهد الوطني نحو الإسراع في تنفيذ متطلبات قيام المركز المالي من توفير للأراضي المعدة وتحسين البنية التكنولوجية والمعلوماتية وتيسير دخول رجال الأعمال وتوسيع الخدمات القانونية ودعم النظام القضائي لمساعدته على البت في القضايا المالية نظرا لمدى تعقد تلك القضايا وسرعة تطورها عالميا بما يفوق تطور التشريعات الوطنية.
- البدء في تنفيذ المشروعات الخاصة بالتحول إلى مركز تجاري من خلال تنفيذ مشروعات الربط القاري سكة الحديد في الكويت وتسريع عمليات التحميل والتفريغ في الموانئ وإجراءات التخليص الجمركي وتوفير الأراضي للتخزين وإعادة التصدير بالإضافة إلى إنشاء ميناء بوبيان وتوسيع ما يمكن توسيعه أفقيا من الموانئ الحالية في حالة توافر الأراضي أو اللجوء إلى استخدام تكنولوجيا التوسع الرأسي العميق.
- توجيه التعليم والتدريب لتوفير الطاقات البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل هذه المرافق مع إصلاح أوضاع سوق العمل في القطاع الخاص من حيث الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وحوافز جاذبة للمواطنين.

الإصلاح الاقتصادي جوهر استراتيجية المركز المالي والتجاري

إعداد: ماجد بدر جمال الدين
مستشار غرفة تجارة وصناعة الكويت

أولاً - العلاقة بين الأداء الاقتصادي والفساد الإداري تفاعل في اتجاهين تقديم :

في عالم السياسة والتجارة يقال : من يضحك أخيراً يضحك طويلاً. وأنسج على هذا المنوال في مجال المؤتمرات والمنتديات فأقول : من يتحدث أخيراً يتحدث قليلاً. ذلك أن السابقين يكفون التابعين مؤونة الاجتهاد في عرض كثير من الأفكار. خاصة إذا كان السابقون في مقام واقتدار الأفاضل الذين تعلمت وتمتعت بالاصفاء إليهم. ومع ذلك، أستميحك وأستميحكهم عذراً في ترسم خطاهم ومحاكاة لباقتهم، لأكرر التقدير لجهود جمعية الشفافية الكويتية والقائمين عليها، ولأعيد الثناء على موضوع منتداهما الثالث هذا «الكويت مركز مالي وتجاري» لأنها اختارت من خلاله أن تتطلع الى المستقبل وتضيء شمعة، بدل أن تحدد في الماضي لتحديد من المسؤول عن اللين المسكوب. وبهذا، يكون المنتدى قد ساهم - دون أن يقصد - في إغناء وترشيد حوارات حملة انتخابية سيكون لها أثر بعيد في رسم ملامح هذا المستقبل.

بقي أن أقول ؛ إن تحدثي إليكم اليوم إمتياز اسبغته علي - مشكورة - غرفة تجارة وصناعة الكويت. أما مضمون الحديث، فللغرفة وحدها أجر صوابه، وأرجو أن يكون جزيلاً. وعلّي وحدي وزر أخطائه، وهي ولا شك كثيرة.

الاتجاه الأول : التكلفة الاقتصادية للفساد الإداري :

حتى ثمانينات القرن الماضي، كان البحث في ظاهرة الفساد يكاد يكون قصراً على المختصين في الادارة العامة والعلوم الاجتماعية والسياسية. غير أن التسارع في انتشار الفساد وتزايد حجمه من جهة، وتطور علم الاقتصاد وأدواته التحليلية من جهة ثانية، غيّرا هذا الوضع تماماً. فأصبحت العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي موضوعاً محورياً في أبحاث الاقتصاديين ودراساتهم، واضطر البنك الدولي للتخلي عن موقفه الرافض للتصدي لهذه الظاهرة ليعلم أن الفساد قضية اقتصادية ، وليصبح من أكثر المؤسسات الدولية نشاطاً في هذا المضمار. ولا يعزى هذا الانعطاف الحاد وهذا الاهتمام العالمي الى مجرد زيادة الوعي بمشكلة قديمة قدم الدهر، بل يأتي إنعكاساً لاتساع نطاق هذه الظاهرة وتزايد مخاطرها بشكل غير مسبوق. وللتدليل على ذلك، إسمحوا لي أن أعرض - وباختزال يكاد يكون معيباً - عدداً من نتائج الدراسات عن علاقة الفساد بالتنمية والأداء الاقتصادي :

- يزداد الفساد حجماً وانتشاراً كلما ازدادت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، وكلما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ثمة ارتباط واضح بين درجة الفساد ومستوى القيود على التجارة والأسعار وحرية النقد. كما يوجد ارتباط مماثل بين الفساد وكل من حجم الإعانات الحكومية، درجة الاعتماد على إنتاج وتصدير المواد الخام، وتضخم الجهاز الحكومي.
- بالنسبة لمشاريع البنية الأساسية وما يرتبط بها، للفساد أثر مباشر وكبير الضرر على اختيار هذه المشاريع وتحديد أولوياتها، وعلى نوعيتها وجودتها ومردودها، فضلاً عن تكلفتها ومدة تنفيذها. وينطبق هذا القول أيضاً على أوجه الانفاق العام التي تتسم بالسرية، وعلى الانفاق العسكري، والمشتريات الحكومية. وكلما ازداد انتشار الفساد انخفضت نسبة الإنفاق العام على الصحة والتعليم، وعلى الصيانة والتشغيل، وارتفعت أرقام الإنفاق العسكري.
- إن ارتفاع مستوى الفساد درجة واحدة على مقياس من عشر درجات، يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 16%.
- يلقي الفساد بالجزء الأكبر من ثقله البغيض على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المولد الأكبر لفرص العمل والعمود الفقري للقطاع الخاص. وقد وصل هذا الثقل في بعض الدول النامية إلى ما يعادل 20% من تكلفة تشغيل هذه المشاريع.
- يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة وزيادة عجز المالية العامة، وإلى تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد، وإضعاف المنافسة، وتعميق الانحراف في توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء، وعلى حساب زيادة الفقر والقضاء على الطبقة الوسطى. كما يؤدي الفساد إلى تآكل المصادقية الشعبية للمؤسسات السياسية، وإلى تعطيل مبدأ سيادة القانون.
- يعتبر الفساد العائق الأول للاستثمار في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجاء ترتيبه ثالثاً في شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وخامساً في الدول الصناعية.
- رغم وجود ارتباط واضح بين درجة الفساد الإداري وازدياد الهيمنة الاقتصادية للدولة، يلاحظ أن سوء استخدام السلطة قد تعاضم بشكل غير مسبوق في العديد من الدول أثناء مرحلة التحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق. الأمر الذي أوجد لدى شعوب هذه الدول شعوراً بالخدعة، ليس إزاء الحرية الاقتصادية فقط، بل إزاء النظم الديمقراطية أيضاً.

واستكمالاً لهذه النتائج، ولكي نتفهم كيف ينخر الفساد في البنية الاقتصادية، من المفيد أن نتحدث عما يمكن تسميته مضاعف الفساد لأنه يتفق في المنطق وسلسلة الآثار المتتابة مع مضاعف الاستثمار وإن كان يختلف عنه في النتائج. وكما يدلنا تحليل مضاعف الاستثمار عند كينز، تتولد عن كل زيادة في حجم الاستثمار سلسلة متلاحقة من الزيادات في الدخل القومي، يضعف حجمها تدريجياً إلى أن يتلاشى أثرها مع نهاية السلسلة. وعلى المنوال نفسه، نجد مضاعف الفساد يشير إلى أن أية زيادة أولية في حجم الفساد تؤدي إلى سلسلة من الانعكاسات السلبية تتساقط خلالها مدفوعات الفساد تبعاً لدورة اقتسامها بين كبار المستفيدين والوسطاء والمساعدين والأتباع. ومن المفارقات الطريفة في هذا الصدد، أنه كلما إزدادت درجة احتكار الفساد (كما في الأنظمة الدكتاتورية والمافيات المنظمة) كلما تحسنت نوعية خدمات الفاسدين وقلت تكلفتها. والعكس صحيح إذا ما توزعت مراكز تقديم هذه الخدمات.

وقد لخص ابن خلدون بإيجاز وإعجاز هذه العلاقة بين الوظيفة العامة والمصلحة الخاصة، حين كتب عن الجاه الجالب للمال وعن المال المشتري للجاه. فلو وضعنا ما قصده بالتعبير الحديثة لقلنا: تسخير السلطة لكسب المال، وتوظيف المال لاكتساب السلطة. وهكذا، يصبح للغني منصب رسمي، ويصبح المنصب العام مدرراً للريع. وعندما تزداد هذه الثنائية المشبوهة تفاعلاً، نتعرف بسهولة على أصل الاحتكارات الاقتصادية غير المؤهلة التي تفرض ذاتها بقوة الفساد في كثير من الدول النامية.

الاتجاه الثاني؛ السياسات الاقتصادية الخاطئة حاضنة للفساد:

في السنوات القليلة الماضية، توضحت معالم نظرة أو نظرية جديدة في العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي، تعتمد تحليلاً أكثر قريباً إلى السلوك الإنساني في التعامل الاقتصادي، وتقوم على أن الفساد، في العديد من صورته، لا يعكس بالضرورة تشوهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الاقتصادية. وبتعبير آخر؛ إن العلاقة بين الفساد الإداري والأداء الاقتصادي ليست علاقة أحادية الاتجاه يكون فيه الفساد سبباً بإضعاف الاقتصاد، بل هي علاقة ذات اتجاه آخر أيضاً، يكون فيها الفساد ذاته نتيجة الأداء الاقتصادي المتعثر، بسبب خطأ السياسات وانحراف المؤسسات وعجز الإدارة. ومن هنا، يصبح الإصلاح الاقتصادي، بالضرورة، شرطاً أساسياً لتطويق الفساد.

والغريب فعلاً في هذا الصدد، أننا نجد جذوراً واضحة لهذه النظرة الحديثة في رسالة للمقريزي كتبها قبل ستة قرون كاملة عن الأزمات الغذائية في مصر، وختمها بالقول: ليس بالناس غلاء إنما نزل بهم سوء التدبير في الإدارة. وهي خلاصة لا أجد أكثر منها بلاغة واختصاراً في تفسير العلاقة بين خطأ

السياسات والإجراءات (سوء التدبير) وانتشار الفساد. ولتوضيح نظرية خلل السياسات أو سوء التدبير هذه، أعرض مشهدين من واقع التجربة الكويتية بالذات :

المشهد الأول ؛ بين عامي 1970 و 2000، نجحت ماليزيا في إيجاد فرص عمل مجزية ومنتجة لأكثر من ست ملايين قادم جديد إلى سوق العمل. بينما لم تنجح الكويت - للأسف الشديد - في إيجاد فرص عمل منتجة لما يقل عن 150 ألف قادم كويتي (40/1 من الرقم المالميري). والفارق بين الدولتين أن ماليزيا تعاملت مع ظاهرة ازدياد السكان والقوة العاملة باعتبارها فرصة يجب استثمارها، وأداة نمو ينبغي تأهيلها وتطويرها. بينما تعاملت الكويت مع الظاهرة ذاتها باعتبارها مشكلة يمكن استخدام الوفرة المالية لمعالجتها، واختارت التوظيف الحكومي غير المنتج وسيلة لذلك. وهكذا تقدمت (الدولة الفقيرة) ماليزيا تقدماً كبيراً، وبقيت (دولة الوفرة المالية) الكويت تعاني ضيق القاعدة الإنتاجية، واختلال التركيبة السكانية وهيكل العمالة، بكل صور الفساد والمفسدين التي نجمت عن هذا الاختلال، وفي طليعتها تجارة الاقامات وتجارها. بل إن انتشار ظاهرة الرشوة في الكويت يعزى بالدرجة الأولى إلى أن تضخم الجهاز الحكومي قد قلص كثيراً من إمكانات الدولة في زيادة الرواتب بنسب متكافئة مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

أما المشهد الثاني ؛ فيتمثل بسياسة الدولة باحتكار ملكية أكثر من 95% من أراضي الكويت، ورفض بيعها على المواطنين، واعتماد منهج التأجير المعقد طويل الأجل. وهي السياسة التي وضعت أمام مشاريع التنمية في البلاد معيقات شديدة الصعوبة، وإشكالات مركبة التعقيد، نجم عنها حالات صارخة من الخطايا والأخطاء والاعتداء على المال العام.

نخلص من هذا كله إلى القول، أن نظرة فاحصة لنتائج دراسات التكلفة الاقتصادية للفساد الإداري، ونظرة أكثر قرباً وعمقاً إلى السلوك الإنساني في الحياة الاقتصادية، تؤكدان ثلاث حقائق بالغة الخطورة بالنسبة للكويت :

أولها؛ أن الطبيعة الربعية للاقتصاد الكويتي، والمنهجية الحالية في إدارته، قابلتان بشكل تلقائي لممارسة درجة عالية من الفساد. فإذا أضفنا لذلك الموروث الاجتماعي الذي يشكل عاملاً ضاغطاً ومؤثراً في سلوك الأفراد، تبين لنا أن الكويت تمتلك - للأسف الشديد- العديد من مكونات البيئة الحاضنة للفساد.

والثانية؛ أن الفساد، بتجلياته الاقتصادية في الكويت، لا يعكس تشوهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الاقتصادية. وبتعبير آخر، إن كلاً من انتشار الفساد الإداري وضعف الأداء الاقتصادي يمثل سبباً ونتيجة في آن معاً. فالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، إلى جانب خطأ السياسات، يؤديان إلى انتشار الفساد الإداري. وهذا - بدوره - سرعان ما يعمل على تكريس الواقع الهش والسياسات

الخاطئة، والمنبثقة أصلاً من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. فهذه الهيمنة منحت الموظف العام سلطات قوية، يستطيع من خلالها التأثير على مشتريات الدولة ومشاريعها الضخمة، وبالتالي، على توزيع المغنم وفرض الأتاوات والمغارم.

أما الحقيقة الثالثة، فهي محصلة طبيعية للحقيقتين السابقتين، ومفادها أن أية استراتيجية وطنية لجعل البيئة الكويتية بيئة مقاومة للفساد، لا بد وأن تنطلق من العمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي، المتمثل في العودة بالدور الاقتصادي للدولة إلى ثوابته في النظم الديمقراطية، ليكون لها سلطة الرقابة والمساءلة والتصحيح، وليكون للقطاع الخاص دور الإنتاج والتوزيع وتقديم الخدمات، منفتحاً على العالم، قادراً على المنافسة، متحرراً من المفاهيم والممارسات الخاطئة، ومتمحلاً لمسؤوليته الاجتماعية في احتضان قوة العمل الوطنية.

ثانياً- الكويت مركز مالي وتجاري : برنامج تنفيذي للإصلاح

المرتكزات الأساسية للمركز المالي والتجاري :

منذ ستينات القرن الماضي، وقضية توسيع القاعدة الإنتاجية، وتوظيف الإيرادات النفطية جسراً للانتقال نحو اقتصاد إنتاجي متوازن، تمثل الهدف الأول لكل خطط التنمية ولكل البرامج الحكومية بلا استثناء. ومع ذلك، يمكن القول أن الكويت لم تحقق تقدماً يذكر على هذا الصعيد، بل ربما كان العكس هو الصحيح.

وواقع الحال، أن هذه القضية بقيت هدفاً دون استراتيجية، وأملاً دون خارطة طريق، إلى أن أعاد حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، في أكتوبر 2004، إطلاق الرؤية التنموية الهادفة إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً. علماً أن الدعوة إلى جعل الكويت مركزاً تجارياً على الأقل، تعود أيضاً إلى ستينات القرن الماضي، حين طرحت آراء بجعل الكويت كلها منطقة تجارة حرة. وهي آراء تجدد طرحها عام 1988 حين أقر مجلس الوزراء استراتيجية القيمة المضافة المرتفعة، كما تجدد الحديث الرسمي والشعبي عنها عام 1997 عند بحث قانون المناطق الحرة.

إن حماسنا لهذه الرؤية العريضة - الحديثة ينبثق من انسجامها مع تراث الكويت وخبرتها من جهة، ومن توظيفها الذكي للمزايا الاقتصادية النسبية لدولة الكويت من جهة ثانية. غير أن حماسنا هذا يجب ألا ينسينا أن تحقيق الرؤية يتطلب درجة عالية جداً في التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي تنافسية يجب أن نحشد لبنائها جهوداً ضخمة وتغييرات جذرية في المفاهيم والمنطلقات والممارسات،

وفي السياسات والتشريعات، وفي البنى الأساسية والمؤسسية، وفي التعليم والثقافة والسلوكيات. خاصة وأنا نبدأ من رهن يضع الكويت - حسب التقرير العالمي للشفافية - في المراكز الأخيرة من حيث حرية التملك لغير المواطنين، ومن حيث البيئة الجاذبة للاستثمار المباشر.

ودون الدخول في التفاصيل، يمكننا القول أن شفافية أي مركز مالي (*) تقوم على أربع مرتكزات رئيسية:

1 - بنية أعمال ملائمة، ومناخ استثماري جاذب. وتحت هذا العنوان تندرج كثير من الشروط والمتطلبات منها ؛ بيئة تشريعية وتنظيمية مشجعة ومستقرة، جهاز حكومي كفاء، نظام قضائي واضح وعادل، أجهزة قضائية متخصصة، انفتاح تجاري وخدمي كامل، تحرير أنشطة المصارف والاستثمار والتأمين وبيوت الاستشارات المختلفة....

2 - بنية أساسية متطورة ؛ وخاصة في مجالات تقنيات الاتصال، المواصلات، والصحة والتعليم....

3 - هيئات رقابية فعالة تدعم إيجاد بيئة رافضة للفساد المالي والإداري وخاصة من حيث تخفيف البيروقراطية، واعتماد الحكومة الالكترونية وإطلاق الحق في الاطلاع.

4 - انفتاح فكري وثقافي واجتماعي، يستطيع تقبل الآخر والتعامل معه واحترام ثقافته وحضارته، دون التضحية بهويتنا الدينية والقومية والحضارية.

وبنظرة فاحصة لهذه المرتكزات الأربعة، يبدو لنا بكل وضوح أن تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، ليس إلا صياغة الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج تنفيذي. وكما لاحظنا بداية أن الأداء الاقتصادي المتعثر يمكن أن يكون نتيجة للفساد الإداري وسبباً له في آنٍ معاً، نلاحظ هنا أن استراتيجية المركز المالي والتجاري يمكن إعتبارها آلية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ونتيجة له في الوقت ذاته.

قضايا رئيسية ذات علاقة ؛

أولاً- تؤكد التجارب العالمية أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين نمو المراكز المالية والنشاط التجاري. فسنغافورة، وماليزيا وهونغ كونغ - على سبيل المثال - لم تكتسب موقعها على خارطة المراكز المالية، إلا بعد أن عززت دورها كبوابات تجارية لمحيطها. وتطوير الكويت كمركز مالي يرتبط إلى حدٍ بعيد - في اعتقادنا - بالنجاح في استعادة دورها كبوابة تجارية لمنطقتها. وبالتالي، إن الانفتاح التجاري وما يرتبط به من سياسات ومفاهيم هو المدخل الصحيح لإيجاد مركز مالي فاعل. والواقع، أنه إذا كان لنشوء الدول

(*) يمكن تعريف المركز المالي بأنه موقع جغرافي تتواجد فيه وحدات مصرفية ومالية متعددة الجنسية متنوعة النشاط، تعمل في مجالات التمويل والوساطة المالية على نطاق إقليمي وعالمي).

وارتقاؤها تفسير تاريخي يختلف من دولة إلى أخرى، فإننا نستطيع القول أن حرية التجارة، أو الحرية الاقتصادية حسب التعبير الحديث، هي التفسير الصحيح لبداية المجتمع الكويتي وقيام دولته. وهذا ما يفسر لنا لماذا كان الكويتيون تجار المنطقة، ولماذا كانت التجارة الجسر العريض لتواصلهم مع العالم، والنشاط الرئيسي الذي أعطى مجتمعهم كثيراً من خصائصه، وأولها التمسك بالحرية.

ثانياً- إذا كان التقرير العالمي للتنافسية قد وضع الكويت في مرتبة متأخرة جداً من حيث الاعتماد على إدارة عامة محترفة، فإن القطاع الخاص لم يكن أحسن حظاً بكثير، إذ جاء في التقرير ذاته أن الكويت تأتي بالمرتبة 92 من أصل 125 دولة من حيث كفاءة مجالس إدارة الشركات. وبينما تعاني الإدارة العامة الكويتية من انعكاسات الضغوط السياسية المختلفة على تركيبها وأدائها، تعاني إدارة القطاع الخاص من بروز سمة العائلية وتحالفاتها حتى في الشركات المساهمة العامة، وهذا ما يتناقض كلياً مع اعتبارات الكفاءة في الحالتين.

وإذا كان تحكّم المدراء بسياسات الشركة وتوجيهها بما يخدم مصالحهم الخاصة قد أدى إلى تمثر العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، فإن سيطرة كبار المساهمين على الإدارة كان له نتائج مماثلة في العديد من الشركات الكويتية. وهذه ظاهرة يجب التعامل معها بأسلوب حذر وحازم إذا ما أردنا الكويت مركزاً مالياً. خاصة وأن المصارف وشركات الاستثمار والخدمات المالية، التي تشكل العمود الفقري للمراكز المالية، تأتي في طبيعة الشركات المعرضة للفساد إذا ضعفت فيها الشفافية والرقابة والمساءلة.

ثالثاً - تزعم مجموعة غير قليلة من أصحاب الفكر الاقتصادي والسياسي، أن الأزمة المالية العالمية الراهنة تمثل بداية النهاية لنظرية الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق، لأن تدخل الدولة لكبح تداعيات الأزمة وخسائرها يُسقط دعائم النظرية والنظام على حدٍ سواء. وواقع الأمر، أن الحرية الاقتصادية لم تنكر يوماً حق الدولة في الرقابة والإشراف والتصحيح، وفي التدخل لتسريع التنمية وحماية الأمن الاجتماعي. وتدخل الدولة في الأزمة الحالية ليس جديداً إلا في حجمه، وتاريخ الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الحرة حافل بالتدخل حماية للحرية الاقتصادية من تطرف دعائها. والأزمة المالية العالمية الراهنة ليست أزمة في بنية اقتصاد السوق أو أسس الحرية الاقتصادية، بل هي نتيجة إخفاقات وانحرافات كثيرة أهمها ؛ تهاون الحكومات في دورها الرقابي، وإخفاق التشريع في مواكبة التطور السريع. وإنحراف قطاع التمويل عن دوره كعمول للقطاعات الأخرى إلى المهيم عليها، ليصبح ما يسمى الاقتصاد الافتراضي هو الأصل، والاقتصاد الحقيقي هو التابع. أما الانحراف الهام الثالث عن نظام اقتصاد السوق فيتمثل بغياب الشفافية وتواطؤ الإدارة وضعف رقابة المساهمين. فالأزمة، إذن، لم تكن بسبب الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، بل بسبب الانحراف الشديد عنهما، فهي أشبه بالاستثناء الذي يؤكد القاعدة. وبالتالي، إن هذه الأزمة يجب ألا تستخدم في الكويت ذريعة للنكوص عن الإصلاح الاقتصادي - المتمثل في تقليص هيمنة القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص في إطار المنافسة والعدل وتكافؤ الفرص - بل يجب أن تعتبر مدخلاً لتسريع خطى الإصلاح، ولمواجهة الثغرات والأخطاء مراجعة

دقيقة باتجاه تطوير التشريع، وتعزيز نظم الرقابة وال ضبط، وإعادة النظر في معايير المحاسبة والتصنيف. رابعاً - من الثابت أنه كلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من الديمقراطية والشفافية زادت قدرتها على مكافحة الفساد. غير أن الاشكالية الحقيقية ليست في إختيار الديمقراطية باعتبارها النظام السياسي الأفضل لمحاربة الفساد، بل الاشكالية في حماية الديمقراطية ذاتها من الفساد. فالنظام الديمقراطي الفاسد أشد خطراً من النظام الاستبدادي، وألد أعداء الديمقراطية هم الديمقراطيون الفاسدون. ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة، أن من المتعذر على أية دولة أن تريح معركتها ضد الفساد وأن تنجح في تحقيق الاصلاح الاقتصادي بمعزل عن الاصلاح السياسي. لأن المعركة على الجبهتين وجهان لحرب واحدة. ونحن، في الكويت، نستطيع أن نكتب مؤلفات كثيرة في هذا الشأن. وتكفيني هنا هذه الإشارة.

وأخيراً، الأخوة والأخوات؛

يقول المثل الصيني : آمن لمن يبحث عن الحقيقة، ولا تأمن لمن وجدها .

وقد كنت أبحث معكم عن الحقيقة، ولم أفلح في الإحاطة بها، رغم أنني أخلفتُ ما وعدتكم به وأطلتُ الحديث. وشفيعي في ذلك إتساع المعنى وضيق العبارة.

أرجو معذرتكم، وأشكر إصغاءكم، والسلام عليكم.

ورقة عمل البنك الدولي

إعداد: د. رضوان على شعبان

مدير البنك الدولي لدى دولة الكويت

أصحاب المعالي أيها السيدات والسادة:

أود أن أشكر جمعية الشفافية الكويتية على دعوتي للتحدث في هذا المنتدى حول رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، في الواقع إنه من المناسب تماماً أن تنظم جمعية الشفافية الكويتية مؤتمرها السنوي الثالث حول هذا الموضوع، فإن تحسين الخدمات الحكومية وزيادة الشفافية والمسائلة تتطلب اعتماد وتنفيذ قواعد وقوانين واضحة لدعم نشاط القطاع الخاص، فهذه تشكل بدورها العناصر الرئيسية لتحقيق رؤية الكويت الاقتصادية متمثلة بتحويلها إلى مركز مالي وتجاري، وعليه فإنني سوف أتناول بكلمتي هذه (أ) دور البنك الدولي في الكويت، و(ب) تطوير وتطبيق القوانين والإجراءات التي تنظم نشاط القطاع الخاص، وتقارير البنك الدولي حول تنفيذ الأعمال (Doing Business).

تم افتتاح مكتب البنك الدولي في دولة الكويت في وقت مبكر من هذا العام، ويهدف البنك إلى دعم العمل على تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية لأن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً، وعليه فإن البنك الدولي بدوره يسعى إلى دعم تطبيق وتنفيذ الإصلاحات، فإستراتيجياً نحن نعمل مع وزارة المالية وغيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية، لوضع إطار إستراتيجي مشترك للتعاون وفقاً للمحاور الثلاثة التالية:

- (1) تحسين أداء القطاع العام: ويقع ذلك ضمن إطار العديد من البرامج من بينها برنامج الحوكمة والذي تم طلب العمل به من قبل مجلس الوزراء، والذي ينطوي بدوره على العمل مباشرة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، بما فيها جمعية الشفافية الكويتية.
- (2) تعزيز دور ومشاركة القطاع الخاص: وذلك ضمن العديد من برامج العمل مع كل من وزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للصناعة، وبنك الكويت الصناعي.
- (5) دعم التنمية البشرية: حيث أن العمالة المتعلمة والسليمة صحياً والمتمرسمة الماهرة هي من أهداف التنمية وركن أساسي لتحقيق الرؤية الاقتصادية، وعليه فإن البنك الدولي وضع الخطط للعمل على برامج في التعليم والصحة، وأسواق العمالة.

إن البرامج هذه تمثل الأركان الثلاثة التي تهدف بدورها إلى دعم تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية بأن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً.

في حين ركز المتحدثون السابقون على عمل الحكومة لتحقيق رؤيتها الاقتصادية، إلا أنني أود أن

أركز على تحسين بيئة الأعمال التجارية في الكويت، بصفتها عنصراً أساسياً لتحقيق هذه الرؤية، إن هذه الحاجة أتت بناءً على مجموعة من المؤشرات يصدرها البنك الدولي سنوياً في تقريره حول ممارسة الأعمال التجارية هذا وقد نشر التقرير لمدة ٧ سنوات ماضية ويشمل الآن ١٨١ بلداً بما فيها الكويت فالتقرير السنوي الخاص بممارسة الأعمال التجارية يغطي ٢٨ مؤشر مجمعة في عشر فئات من دورة حياة أي نشاط تجاري كما هو مبين في الجدول ١ بالنسبة للكويت.

ويتم ترتيب البلدان حسب كل مؤشر وكذلك حسب المؤشر الكلي المركب.

وضع مؤشر الكويت الكلي في آخر تقرير له في المرتبة ٥٢ بين ١٨١ دولة بنسبة ٢٩ مئوية، اثنين من دول مجلس التعاون الخليجي التي صنفت في ترتيب متقدم هي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، اللتان احتلتا المرتبتين ١٦ و ١٨ على التوالي.

ظل مناخ الاستثمار في الكويت على حاله دون أن يشهد تغيراً كبيراً منذ العام ٢٠٠٥ بينما أحرز منافسو الكويت في المنطقة شوطاً من التقدم ويتضح من التحليلات التي قام بها البنك الدولي لعشرة من المؤشرات الخاصة بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت أن الكويت تقع في المئين الثلاثين التي تم تصنيفها الترتيبي منذ العام ٢٠٠٥.

طلأت هناك بعض التحسينات في الكويت في السنوات القليلة الماضية، كما هو الحال في مرونة التوظيف وحوكمة الشركات ومع ذلك وبالمقارنة مع الطموح لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، فإنه لا بد من التعجيل في وتيرة الإصلاح في مختلف مجالات ممارسة الأعمال التجارية.

لقد استخدمت العديد من الدول هذا التقرير، وهذا النوع من التحليل كأداة تشخيصية لتحديد عناصر الإستراتيجية المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال التجارية وفي الحقيقة والواقع، فإن البنك الدولي يعمل على مساعدة دول مختلفة مثل (مصر، المملكة العربية السعودية، الخ..) لتحديد ووضع الأولويات لتنفيذ الإصلاح لتحسين بيئة الأعمال التجارية وحددت هذه البلدان الإصلاحات التي يمكن تنفيذها على الفور عن طريق القرارات الإدارية، وتلك المتوسطة الأجل التي تحتاج إلى إصلاحات سواء عبر قرارات وزارية أو تغييرات في التشريعات، هذا النوع من العمل يحتاج إلى قيادة الحكومة ومشاركة قوية من القطاع الخاص وتأييد الهيئات التشريعية ويكمن دور البنك الدولي هنا في مناقشة وشرح المنهجية ودعم فرق الحكومة والقطاع الخاص في تحديد المجالات الرئيسية للإصلاح، وتصنيفها ما بين تلك التي يمكن تنفيذها بسرعة والتي قد يكون لها تأثيراً كبيراً (ما يسمى بالمكاسب السريعة) وتلك التي يصعب تنفيذها، والتي تتطلب الوقت والتسيق.

وعليه فإننا نأمل أن نتمكن من مساعدة الكويت في هذا المجال أيضاً.

وشكراً لكم،.....

الجدول (١) مؤشرات مختارات بشأن ترتيب ممارسة الأعمال في الكويت، في العام ٢٠٠٥ في مقابل

العام ٢٠٠٨:

2008	2005	المؤشرات
		1 - إنشاء مؤسسة أعمال:
13	13	عدد الإجراءات
35	35	عدد الأيام
1%	2%	التكلفة مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
82%	134%	الحد الأدنى لرأس المال مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
		2 - تراخيص البناء:
25	26	عدد الإجراءات
104	149	عدد الأيام
171%	179%	التكلفة مقابل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
13	20	3 - عدم مرونة الرقم القياسي للعمالة (0-100)
		4 - تسجيل العقار:
8	8	55
55	75	عدد الأيام
0.5%	1%	التكلفة مقابل قيمة العقار
		5 - القدرة على الحصول على الائتمان:
4	5	الرقم القياسي لحقوق الدائن (0-10)
31%	16%	نطاق تغطية مكتب الأهلية الائتمانية
		6 - حوكمة الشركات:
7	5	الرقم القياسي للإفصاح عن المعلومات (0-10)
7	5	الرقم القياسي لمسائلة المدير (0-10)

5	5	سهولة دعوة المساهمين (0-10)
		7 - دفع الضرائب:
14	14	العدد سنويا
118	غ م	عدد الساعات اللازمة لتجهيز المعاملات سنويا
		8 - التصدير:
8	5	عدد الوثائق اللازمة
995s	غ م	تكلفة الحاوية
		9 - إنفاذ العقود:
50	52	عدد الإجراءات
566	390	عدد الأيام
13%	13%	التكلفة مقابل مبلغ المطالبة
		10 - تصفية مؤسسة أعمال:
4.2	4	السنوات اللازمة للإنجاز
1%	1%	التكلفة مقابل حجم الممتلكات
35%	38%	الاسترداد المتوقع لمطالبات الدائنين

الجلسة

الثانية

المحور الثاني : قدرة القطاع المالي

ورقة عمل البنك التجاري الكويتي

إعداد السيد / عبد المجيد حاجي الشطي

رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي

الأخوات والأخوة.. السلام عليكم ورحمة الله

يسعدني أن أتواجد بينكم اليوم، ملبياً دعوتكم الكريمة للمشاركة في منتدى الكويت للشفافية الثالث.

السيدات والسادة..

قبل أن أبدأ حديثي عن شعار مننداكم وهو "الكويت مركز مالي وتجاري" لابد أن أتناول في عجلة الحدث الذي بات يشغل كافة المتعاملين بالشأن المالي والمصرفي والتجاري وهو الأزمة المالية العالمية.

لا يخفى عليكم أن الأزمة المالية التي يعيشها عالمنا اليوم تعد ربما الأعنف منذ حوالي قرن تقريباً فحجم الخسائر المالية المباشرة تجاوزت حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي، أضف إلى ذلك حجم الخسائر غير المباشرة والمترتبة على انخفاض قيم الأصول والزيادة في البطالة، والانكماش في اقتصاديات دول العالم وأدت أيضاً إلى تغير خارطة الصناعة المصرفية والمالية.

إن أسباب الأزمة المالية العالمية باتت معروفة أهمها من دون الدخول في التفاصيل:

1 - الائتمان المفرط والذي أدى إلى التضخم غير المبرر في أسعار الأصول وخاصة العقار من ثم خلق فقاعة كبيرة.

2 - غياب الشفافية والرقابة والقوانين المنظمة وخاصة فيما يخص الصناديق الاستثمارية والمشتقات والأدوات الاستثمارية الأخرى المعقدة.

ومثلما تعلمون فإن الكويت تأثرت مثل باقي دول العالم بهذه الأزمة العالمية إلا أن مقدار التأثير ليس كبيراً مقارنة ببعض الدول لعدة أسباب منها: دور بنك الكويت المركزي في الحد من الإفراط الائتماني ودوره الرقابي المهني، إضافة إلى المهنية العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي وقاعدته الرأسمالية القوية، ولعل هذه الأسباب تشكل جزءاً مهماً من عناصر تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري مرموق.

قطاع مصرفي ومالي قوي ومتميز

لقد حقق القطاع المصرفي الكويتي العديد من الإنجازات التي باتت علامة بارزة في تاريخه وتجلت من خلال التصنيفات والتقييمات الائتمانية المرتفعة التي حصلت عليها المصارف الكويتية وحتى في أحلك الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الأسواق كافة في ظل تداعيات الأزمة المالية نجد أن القطاع

المصرفي الكويتي قد حقق أرباحاً متميزة خلال عام 2008 حيث حققت المصارف الكويتية مجتمعة أرباحاً بلغت 332 مليون دينار كويتي، أما بالنسبة لحجم أصول القطاع المصرفي فقد نمت الأصول خلال السنوات الأربعة الماضية من 19 مليار دينار كويتي في عام 2004 إلى 43 مليار دينار كويتي كما بنهاية عام 2008 وارتفعت حقوق المساهمين من 2 مليار دينار كويتي إلى ما يزيد عن 4 مليار دينار كويتي في عام 2008، أما فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال ونسبته المحددة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي وتعليمات لجنة بازل 2 على أساس 12% فنجد أن البنوك الكويتية تحتفظ بنسب تفوق النسب المحددة بموجب التعليمات الرقابية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، كما أن القطاع المصرفي الكويتي يقدم أرقى الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتناسب مع كافة احتياجات العملاء وتضاهي الخدمات التي تقدمها البنوك العالمية ولديه العمالة الوطنية المدربة والكفاءات المصرفية الوطنية والتي تلعب دوراً محورياً في نهوض المصارف الكويتية. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية وانعكست سلباً على مصارف عالمية كبيرة نجد أن القطاع المصرفي الكويتي، وإن كان قد تأثر بالأزمة المالية العالمية بفعل انفتاحه على الأسواق العالمية، إلا أن تأثيره كان محدوداً بسبب قوة المصارف الكويتية ومتانة القاعدة الرأسمالية للبنوك الكويتية تقليدية كانت أو إسلامية.

سلطة نقدية ورقابية مستقلة

إن السلطة النقدية المستقلة والمتمثلة في قوة وفاعلية بنك الكويت المركزي الذي يقوم بتوجيه السياسة الائتمانية للمؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بإصدار التعليمات والضوابط الرقابية التي تساهم في تعزيز سلامة ومتانة الجهاز المصرفي توفر المزيد من الحماية للقطاع المصرفي الكويتي ووحداته فضلاً عن ذلك، فإن بنك الكويت المركزي يتبع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المرتبطة بنشاطه الرقابي على المصارف الكويتية ميدانياً كان أو مكتبياً، إذ كانت البنوك الكويتية من أوائل البنوك في المنطقة التي تقوم بتطبيق المعايير الصادرة عن لجنة بازل 2، بالإضافة إلى ذلك يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار التعليمات الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال وتلك المرتبطة بمبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) لكافة وحدات الجهاز المصرفي من أجل التأكيد على سلامة الجهاز المصرفي بالبلاد، وقد برز الدور الرقابي الفعال لبنك الكويت المركزي خلال الأزمة المالية وتعامله مع هذه الأزمة من خلال إصدار العديد من التعليمات الرقابية لوحدات القطاع المصرفي والمالي والتي هدفت في مجملها إلى حماية الجهاز المصرفي والمالي وتعزيز رقابة بنك الكويت على هذا القطاع الحيوي، وأنا أعتقد أنه لولا حصافة بنك الكويت المركزي والقائمين عليه لكانت انعكاسات الأزمة المالية على الكويت أشد بكثير مما توقعنا، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى قانون ضمان الودائع لدى البنوك المحلية والذي تم إصداره في شهر أكتوبر الماضي وساهم في بث روح الطمأنينة لدى كافة المودعين والتعامل المهني والحرفي الممتاز مع المشكلة التي تعرض لها بنك الخليج أخيراً والذي تكفل بزيادة رأسمال البنك وعودة أسهمه إلى

التداول، ومنذ صدور المرسوم بالقانون رقم 2/2009 بشأن تعزيز الاستقرار المالي للدولة والذي يمثل فكراً اقتصادياً متقدماً فإن هناك بوادر لاستقرار أسعار الأصول وهو ما قد ينعكس إيجاباً على عملية الإقراض ودوران العجلة الاقتصادية مجدداً.

ولابد هنا من الحديث عن سوق الكويت للأوراق المالية والذي يعتبر عنصراً هاماً من نواة تحول الكويت لمركز مالي وتجاري مرموق.

سوق الكويت للأوراق المالية

على الرغم من ان عام 2008 يعتبر أسوء الأعوام التي مرت على أسواق المال العالمية بشكل عام وعلى سوق الكويت بشكل خاص، إلا أن سوق الكويت للأوراق المالية يعتبر واحداً من أكبر الأسواق المالية على مستوى دول الخليج العربي، إذ بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق كما بنهاية عام 2008 حوالي 204 شركة، وبفضل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته لعام 2008 ليقتل تحت حاجز 7.800 نقطة وهو أدنى مؤشر يبلغه السوق منذ مارس 2005، وقد أقلل المؤشر السعري بنهاية تداولات عام 2008 عند مستوى 7.783 نقطة وبالتالي فإن نسبة تراجع السوق من أعلى نقطة وهي 15.654 نقطة في منتصف يونيو قد بلغت أكثر من 50% وقد بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق حوالي 34 مليون دينار كويتي في نهاية تداولات عام 2008.

أما على صعيد أداء الأسهم المدرجة فقد سجلت 87% من تلك الأسهم تراجعاً في أسعارها خلال عام 2008 مقابل نمو أسعار 12% فقط، ولعل أزمة شركات الاستثمار وتراجع حجم أصولها وقيمتها الرأسمالية وتعثرها قد ساهم في تحقيق مؤشر السوق لخسائر ضخمة، إلا أن الإجراءات المتخذة لمعالجة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية سوف تسهم في معالجة أوضاع العديد من شركات الاستثمار الجيدة والمليئة وعدد من الشركات الأخرى وهذا بدوره سوف ينعكس بالإيجاب على سوق الكويت للأوراق المالية، وبالرغم من أن سوق الكويت للأوراق المالية يعتبر في مرتبة متقدمة بين أسواق دول الخليج العربي إلا أن الكويت هي الدولة الوحيدة بين دول الخليج التي ليس لديها هيئة مستقلة لسوق المال إضافة إلى إعاقة التشريعات التي قد تؤدي إلى تطوير أداء سوق الكويت للأوراق المالية وما يقدمه من المنتجات والخدمات للمتعاملين.

السادة الحضور

وعلى الرغم من وجود جميع هذه المقومات اللازمة لتحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي وتجاري مرموق، هناك العديد من التحديات التي تتطلب تفعيل عجلة التنمية والتعاون الوثيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بمشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي مرموق، خاصة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، كما أن تحويل الكويت لمركز مالي إقليمي سن التشريعات اللازمة وتعديل القائمة بشكل يتجاوب مع طموحات المرحلة والمستقبلية والبعد عن تعطيل مشاريع التنمية ومشاريع الاستثمار في

البنية التحتية وتفعيل القوانين المرتبطة بالمستثمر الأجنبي والخصخصة والمنطقة الحرة والضرائب، مع العمل على البدء بالمشاريع الرامية إلى تنويع مصادر الدخل بزيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ووضع القوانين الجاذبة للاستثمار وإلغاء تلك المقيدة له مع ضرورة المحافظة على استقلالية السياسة النقدية في البلاد، ودعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد .

وأخيراً وكما أكدت في العديد من المناسبات فإن المرحلة الحالية تتطلب من الجميع العمل كفريق واحد من أجل تشييط عجلة النمو الاقتصادي في البلاد خاصة في ظل إقرار قانون الاستقرار المالي الذي يقدم فكراً اقتصادياً متقدماً، كما وأن هذا القانون سيسهم في دعم الاقتصاد عبر معالجة جملة من تداعيات الأزمة المالية وأنا أعتقد أن أهم الأمور التي يجب معالجتها لتنشط الدورة الاقتصادية في البلاد هي:-

- أن تقلع البنوك عن حذرها البالغ في عمليات التمويل، وتكون أكثر تحفزاً لذلك في المرحلة المقبلة لاسيما أن القانون يقدم ضمانات حكومية مساعدة.
- مطلوب من الحكومة إطلاق مشاريع جديدة بأحجام مختلفة، الكبيرة منها والمتوسطة أو الصغيرة وخاصة المشاريع التي تتمتع بالروابط الأمامية والخلفية (Forward and backward linkages) وتأثير المكررات (Multiplier Effect) كبيرة على القطاعات الاقتصادية وهي بذلك تدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتوفر فرص أعمال تسعف القطاع الخاص في جهوده بمواجهة الأزمة.
- على التجار والصناعيين والمستثمرين عموماً أن يخففوا من حالة الخوف التي انتابتهم، والإقدام على استثمارات ذات قيمة، فمن شأن ذلك زيادة الطلب الخاص وبالتالي تبدأ دورة الاقتصاد بالانتعاش تدريجياً، كنا نتفهم الخوف سابقاً لعدم وضوح الرؤية لكن مع تطبيق قانون الاستقرار ستكون الرؤية أوضح حتماً.
- كما أن الكل يتطلع إلى مجلس أمة جديد أكثر إحساساً بقضايا التنمية، ونتطلع إلى حكومة لديها خطة طموحة تسعى لتنفيذها بالتعاون مع مجلس الأمة.

أتمنى لمنتدى الكويت للشفافية الثالث كل النجاح وأتمنى أن يكون لجمعية الشفافية الكويتية دور فعال في نشر الوعي المرتبط بضرورة التعامل مع كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية بكل الشفافية لما لذلك من أثر كبير في استعادة الكويت لمكانة متقدمة في مؤشر تدارك الفساد، حيث تراجعت الكويت من المرتبة 35 في عام 2003 لتحتل المرتبة 65 في عام 2008.

ورقة عمل شركة بيت الكويت للأوراق المالية

إعداد السيد/ أيمن عبد الله بودي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

لشركة بيت الأوراق المالية

طال الحديث عن الطموحات في ظل مقومات النجاح وفي ظل الإمكانيات المتاحة، ولعل هذا يقودنا لاسترجاع الماضي عندما كانت الكويت مركز تجاري، وكان القطاع الخاص هو قائد مسيرة عملية تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري ونرجو الا يفهم البعض أننا ضد تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إنما نحن نحاول أن نتحدث عن تجارب ميدانية في القطاع الخاص.

والشيء المطمئن أننا نتحدث بنوع من الشفافية في مؤتمر الشفافية

أقرت الخطة الخمسية (2007/2006 – 2011/2010) عدة أهداف وبرامج إستراتيجية ولكن لم تبدأ ولا نعرف من هو المسئول عن هذه البرامج على الرغم من وجود كل المقومات الاقتصادية و السياسية، ومع الأسف الشديد لا يوجد إلى الآن ما يجعلنا نجزم بأن تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري هو المستقبل لأجيالنا المقبلة.

على سبيل المثال، ولنرجع إلى الماضي قبل (200 سنة) عندما كانت الكويت تعتمد على التجارة البينية في نقل البضائع وأسطول السفن ونقل البضائع على ظهور الإبل في قوافل في البادية فكانت هناك التجارة البينية بين الدول المحيطة والكويت.

ولنطرح السؤال .. هل قامت الحكومة في ذلك الوقت وطرحت فكرة تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري؟! ..

والإجابة أعتقد أنها بالنفي، على الرغم من وجود مقومات مهيئة لهذا التحول.

موقع جغرافي .. لازلنا نتمتع بموقع جغرافي متميز.

الإمكانيات .. كانت متواضعة، والآن زادت بالإضافة إلى العقول والإمكانيات البشرية للكويت.

لقد فرض الوضع قديما نفسه على التجار لنقل البضائع من المحيطات إلى مصر والشام عبر الكويت، وهؤلاء التجار القدماء هم أنفسهم أصحاب الشركات الكويتية الحالية مع تغير الأسماء.

فهل الوضع الحالي الذي يفرض نفسه على أن تكون الكويت مركز مالي وتجاري عالمي؟

أنا أشك في ذلك ..

الوضع الحالي يكشف عن أن الكويت مهيأة الآن لأن تكون مركز مالي وتجاري عالمي، حيث أن شروط ومتطلبات التحول متوفرة إلا أننا نعتقد أن الدولة عاجزة عن تطبيق هذه الشروط.

و لذلك فالحديث الأوقع عن مركز مالي إقليمي على الأكثر أو محلي على الأرجح.

و السؤال الآن هو: ماذا يمكن أن نقدمه للعالم حتى يعتمدنا كمركز مالي عالمي؟

لنأخذ تجارب الدول الأخرى، دبي مثلاً وهي الأقرب إلينا، والتي سبقتنا في هذا المجال نجد أنها تأثرت بشكل كبير مؤخراً .. لأنها لم تستطع تحمل الهزات المالية في العالم فانكشفت و تأثرت بشكل غير عادي، فالهزات تكشف الشركات والمؤسسات التي تعمل في هذه الدول ومن ثم يحدث التأثير السلبي الكبير كما بدا لنا جميعاً.

بكل صراحة وشفافية:

ماذا لو تم قياس ما قدمته البنوك من خدمات؟ وما هي طبيعة المعايير التنافسية بينها؟

وماذا قدمت الشركات الاستثمارية الكويتية؟ هذا كله خلال العشر سنوات الماضية من (1999 - 2009) حيث كانت الشركات الاستثمارية في 1999 تقل عن (20 شركة) والآن وبعد (10 سنوات) وصلنا إلي ما يزيد عن (100 شركة).

من ناحية أخرى كان لابد من وجود إبداع في الأدوات الاستثمارية، فماذا لدينا من أدوات استثمارية جديدة ومبتكرة، حتى تجذب رؤوس الأموال ومن ثم تنطلق هذه الأموال وتبحث عن فرص حول العالم؟ في الوقت نفسه يجب أن نفتخر بالمستوى الذي وصل إليه بنك الكويت المركزي رغم الانتقادات التي وجهت إليه فمستوى الأداء فيه الآن عالمي .. و إن كان في السابق قد ضغط على البنوك بشكل مبالغ فيه إلا أن ذلك كان للصالح العام ولمصلحة البنوك التي لم تتأثر اليوم بالمبالغ فيه.

فبعد أن ظهرت آثار الأزمة العالمية أدركت تلك البنوك أن البنك المركزي كان على حق وكانت إستراتيجيته هي الأسلم للاقتصاد الكويتي.

■ نرجع إلى السؤال: ماذا عسانا أن نقدم للعالم؟..؟

نجد أن كثيراً من المؤسسات المالية دأبت على تحويل الأدوات الاستثمارية لديها إلى أدوات استثمارية إسلامية ونجحت وهذه حقيقة يجب الالتفات إليها.

إذ أن هناك طلب في السوق على هذه الأدوات الاستثمارية الإسلامية وهناك بنوك تقليدية تبحث في إنشاء فروع إسلامية مثل البنك الوطني والبنك التجاري..

وبالنسبة للشركات الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي فقد زادت في الآونة الأخيرة بشكل أكبر من الشركات الاستثمارية التقليدية، حيث بلغت أكثر من 50 شركة استثمارية إسلامية في العشر سنوات الأخيرة مع ملاحظة أن متوسط رأس مال الشركات الاستثمارية 30 مليون دينار تقريباً ويعني هذا أن هناك رؤوس أموال كبيرة تعمل في أدوات استثمارية إسلامية.

كما أن هناك شركات استثمارية تقليدية تحولت إلى شركات استثمارية إسلامية.

هناك أكثر من 60 % من الصناديق الاستثمارية إسلامية.

كل هذه مؤشرات واضحة على زيادة الطلب على الأدوات الاستثمارية الإسلامية .

وأستطيع أن أؤكد جازماً أن أي مركز مالي سوف يتبنى تقديم أدوات استثمارية إسلامية معربة سيكون محط أنظار المراكز العالمية في المجال المالي، بمعنى أنه عندما يكون هناك احتياجات دولية لتمويل مشروعات تمويلاً إسلامياً تتجه مباشرة إلى المركز المالي الإسلامي الموجود بدولة الكويت .. من هنا تأتي المشروعات وتقوم على ضوء ذلك المراكز والمؤسسات الاستثمارية في طرح أدوات استثمارية إسلامية في هذا الشأن من السندات والصكوك وغيرها .

■ العصر الذهبي القادم :

لم يحدث خلال 35 سنة الماضية أن كان هناك مثل هذا الطلب المتنامي على الأدوات الاستثمارية الإسلامية ، وتبعه تنامي في الهيئات الشرعية وكذلك تزايد في طلبات التحول إلى الأدوات الاستثمارية الإسلامية من قبل بنوك حتى صارت البنوك الإسلامية أكثر من البنوك التقليدية .

هذا الأمر لم يحدث بشكل عشوائي و إنما كان مخططاً له حيث أن البنوك وهذه الأموال تبحث عن مصالحها ومصالح عملائها ومساهميها .

إن التشريع الذي يحكم عمل البنوك التقليدية لم يكن كافياً لمساعدتها على المنافسة، ومن ثم فكرت في التحول كلياً إلى النظام الاستثماري الإسلامي حتى لا تضيق الوقت وتبحث عن مصالح مساهميها وعمالئها .

عندما تحدث محافظ البنك المركزي عن تخفيض رؤوس الأموال واندماجات المؤسسات المحلية، نأمل أن يكون هناك نوع من المكافأة لهذه المؤسسات بالتحول إلى بنك استثماري إسلامي لأن ذلك سوف يساعد على تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إسلامي في المستقبل.

■ خلاصة الحديث :

إن تحول الكويت إلى مركز مالي فقط ليس هو الهدف، وإنما لابد وأن نقدم الجديد في هذا المجال، و يجب أن يكون التحول إسلامياً علماً بأن تعثر المركز المالي في دبي - وتعثر المركز المالي العالمي في الأردن كان لأسباب بعيدة عنا ولا يجب الخوف منها بعدم تحقيقها النجاح المطلوب. كما أن المركز المالي في المملكة العربية السعودية لا زال في طور الإنشاء وتأخر ..

نستطيع أن نؤكد أن الكويت مهيأة وجميع الظروف والعوامل من الإمكانيات المتاحة والمتوفرة حالياً تصب في اتجاه انطلاق السوق الكويتي نحو ابتكار أدوات استثمارية إسلامية. و من هنا نعتقد جازمين أن الوقت مناسب لانطلاق الكويت نحو تأسيس "مركز مالي إسلامي" و هو أفضل الحلول المطروحة حالياً .. و دمتم

« تدعيم السياسة النقدية والائتمانية وتطوير نظم

الإشراف والرقابة المصرفية لاستيعاب رؤوس الأموال الأجنبية »

إعداد وتقديم: عبدالعزيز محمد الرشيد البدر

مدير عام إدارة المخاطر والمتابعة

بيت التمويل الكويتي

إن الرؤية التي أطلقها صاحب السمو أمير البلاد بأن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا في المنطقة، تعتبر بحق أهم محاور التخطيط الاستراتيجي من أجل المستقبل وتبوء الكويت مركزاً ريادياً في المنطقة بما تملكه من موارد وقدرات تؤهلها لهذه المكانة.

ويمكن القول هنا أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري في المنطقة يحتاج إلى تضافر كل الجهود وإجراء ثورة تصحيحية لكافة المعوقات والدفع باتجاه التطوير والتنمية.

ولعل من أهم محاور التطوير والتنمية هو محور المؤسسات المصرفية والمالية والتي تعتبر عصب أي اقتصاد ناجح حيث أن ما تقوم به تلك المؤسسات من دور المغذي بالموارد اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق التوازن فيما بينها بشأن أعمال التطوير والتنمية وبما يسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية لكافة القطاعات.

■ أدوات السياسة النقدية والائتمانية ودور بنك الكويت المركزي:

يلعب البنك المركزي الدور الأكبر والأهم في إدارة أمور السياسة النقدية والائتمانية من خلال الأدوات التي تمكنه من ذلك والتي منها سعر الخصم، أسعار الفوائد الدائنة والمدينة، السندات الحكومية، رقابة المؤسسات الائتمانية.

هذا ويمكن تلخيص وظائف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي، ووضع وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية، وإدارة دفة السيولة الوطنية، والتحكم في الائتمان الممنوح من البنوك من حيث الكم والنوع، ووضع وتنفيذ أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي، والمقرض الأخير للجهاز المصرفي.

وفي ضوء ذلك فإن إدارة السياسة النقدية والائتمانية تعني تحكم البنك المركزي في كمية النقد المعروضة بالأسواق، كمية النقود المتاحة للاستخدام، تكلفة الأموال وأسعار الفوائد، من خلال الأدوات التي أشرت لها ومن أهمها:

■ سعر الخصم:

يعتبر سعر الخصم الذي يتم تحديده من قبل البنك المركزي بمثابة تكلفة الأموال الرئيسية للبنوك

في حال الاقتراض من البنك المركزي، وكذا يعد أحد المؤشرات الهامة عند تحديد هامش سعر الريح للبنوك الإسلامية.

وبناء على سعر الخصم تقوم البنوك بتحديد أسعار الإقراض والودائع لديها بمراعاة هامش الريح المحقق لها.

ومن ثم فإنه في حالة رغبة البنك المركزي في تشجيع البنوك على ضخ المزيد من الائتمان يقوم بتخفيض سعر الخصم، والعكس في حالة الرغبة في تحقيق انكماش في سوق الإقراض. وهو ما قام بانتهاجه بنك الكويت المركزي عندما ناشد المؤسسات المصرفية في زيادة الائتمان حيث قام بخفض سعر الخصم لتشجيع المؤسسات على الإقراض بتكلفة أقل في ظل ظروف الأزمة المالية.

■ مقترح سعر خصم إسلامي:

وفي هذا الإطار فقد رأيت طرح مقترح سعر خصم إسلامي وذلك من مبدأ الشفافية في التعامل بين المصارف الإسلامية وبين البنوك التقليدية بشأن آلية سعر الخصم خاصة في ظل تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية مع وجود 4 مصارف إسلامية والعديد من الشركات الاستثمارية الإسلامية المحلية فضلاً عن المؤسسات الإسلامية بمنطقة الخليج العربي، حيث أن التزام المصرف الإسلامي بسعر الخصم كأساس في تحديد أسعار الهامش لديه فإنه سيفقده تميزه وقدرته على المنافسة في ضوء تحمله للمخاطر المرتبطة بحدوث أي أضرار للسلع والأصول محل التعاقد، هذا فضلاً عن عدم شرعيته.

ونرى في هذا الشأن أهمية دراسة تحديد سعر خصم إسلامي يتحدد في ضوء أسعار المعاملات بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي بحيث يأخذ بالاعتبار المخاطر وبيئة العمل التي تحيط بألية الإقراض بالمصارف الإسلامية.

■ السندات الحكومية:

تعتبر السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي بمثابة الأداة التي يتم التحكم بها في كمية النقود المعروضة بالأسواق، فإصدار السندات يعني تقليل حجم تلك الأموال ومن ثم التأثير على القدرة على الإنفاق وأحد أدوات سحب السيولة من الأسواق.

■ مقترح إصدار الصكوك الحكومية:

وفي هذا الإطار وإعمالاً لمبدأ الشفافية، يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار الصكوك الإسلامية الحكومية والتي هي البديل الشرعي للسندات الحكومية، حيث يحظر شرعاً على المصارف الإسلامية الاستثمار في تلك السندات ومن ثم نرى أهمية وجود أداة استثمارية حكومية تتفق وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وعليه وتبوافر هذه الأدوات الإسلامية صكوك وسعر الخصم الإسلامي فإنه يصبح أداء السياسة النقدية في دولة الكويت متساوية التأثير على المؤسسات المالية جميعاً سواء التقليدية

أو الإسلامية وهذا باعتقادي هو أساس الشفافية في العمل وهو بالتالي ما يدفع نحو تشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

■ رقابة المؤسسات المصرفية والائتمانية:

لعل أهم أدوات البنك المركزي في رقابة السياسة النقدية والائتمانية هو ما يضطلع به من دور الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي.

ومن خلال هذا الدور يمكن للبنك المركزي توجيه السياسة النقدية والائتمانية من خلال ما يصدره للبنوك من تعليمات تنظم تلك السياسة، ومنها الحد الأقصى لأسعار الفائدة على القروض، الحد الأقصى لمعدل نمو محفظة القروض، الحد الأقصى للقروض الموجهة لبعض الأنشطة الاقتصادية، تعليمات التركزات الائتمانية وتعليمات نظام السيولة.

■ أهمية السياسة النقدية والائتمانية:

إن تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة يعني استخدام أدوات السياسة النقدية والائتمانية لخدمة هذا الغرض، وبما يرسخ من الثقة في الاقتصاد الوطني وهذا مرهون بصفة مبدئية باستقرار ووضوح السياسات وتوفير مناخ ملائم للاستثمار، مع تبسيط وتسهيل الآليات المحفزة لنواحي النشاط الاقتصادي وتشجيع المستثمرين على ضخ رؤوس الأموال الخاصة في المشروعات التنموية.

■ مقترح إنشاء جهاز حكومي لأغراض المركز المالي والتجاري:

ولتحقيق هذا الهدف وفي هذا المجال فإن نظرة شاملة تعد مطلب رئيسي من خلال وجود جهاز خاص معني بأغراض المركز المالي والتجاري بعيداً عن البيروقراطية الحكومية وتوزيع الاختصاصات بين أكثر من وزارة وجهة حكومية.

ويتولى هذا الجهاز إدارة الشئون الاقتصادية والمالية والإدارية الخاصة بالمركز المالي والتجاري وبحيث تحدد اختصاصاته ومنحه الصلاحيات التي تمكنه من إنجازها وأن تكون تبعيته لجهة عليا بالدولة (مثل مجلس الوزراء) وذلك لتعزيز الجدية والثقة في هذا الجهاز.

ويقوم الجهاز بوضع الخطط اللازمة وتحديد آلية التنفيذ والتنسيق بين الجهات المنوط بها تنفيذ تلك الخطط وعلاقة كل جهة بالأخرى، وإنشاء وإدارة قاعدة بيانات على المستوى الوطني لكافة عناصر ومقومات المركز المالي والتجاري.

■ المعوقات الحالية للنظام المصرفي:

تعد السياسة النقدية والائتمانية ذات أهمية قصوى في ترسيخ الثقة بالأسواق المالية مما يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مزيد من إحداث التنمية في كافة المجالات.

ومع مرور العالم في الوقت الراهن بالأزمة المالية العالمية، وقد انعكست بالطبع على دولة الكويت، حيث يعتبر الركود الاقتصادي هو المرحلة المقبلة للأسواق ومن ثم يؤثر سلباً على القدرات الإنتاجية لأنشطة القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة وانخفاض حجم الإنفاق، وكل هذه بدورها سينعكس سلباً على جذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية لتفعيل المركز المالي والتجاري المنشود.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية والمالية لمعالجة آثار الأزمة المالية، ومنها تخفيض سعر الخصم ورفع سقف الإقراض للبنوك وإنشاء محفظة حكومية للاستثمار بسوق المال، إلا أن الركود الاقتصادي ما زال يطل برأسه في ظل استمرار معاناة معظم الشركات الاستثمارية من نقص السيولة الحاد وانخفاض حجم الأعمال واتجاه بعضها نحو الإفلاس.

هذا فضلاً عما نشر أخيراً من قيام وكالات التقييم الدولية بتخفيض التقييم الخاص ببعض البنوك وتخفيض التوقعات المستقبلية من مستقرة إلى سلبية وهو ما يعتبر بمثابة جرس إنذار للجهاز المصرفي نتيجة انهيار الأسواق الرئيسية (الأسهم/ العقار)، ونحن في انتظار تطبيق قانون الاستقرار المالي والذي نعتقد بأنه سوف يساهم في تقليل آثار الأزمة والمطلوب هو سرعة تنفيذه والاستفادة الصحيحة منه.

- عدم وجود تشريع قانوني خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

- استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية والائتمانية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية دون تمييز.

- تأخر الدولة في إصدار الصكوك الإسلامية، في حين يتم التعامل بتلك الصكوك في دول مجاورة.

- التوصيات:

في إطار تعزيز الاستقرار المالي في البلاد وتدعيم السياسة النقدية والائتمانية وتطوير نظم الإشراف والرقابة المصرفية لاستيعاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن ثمة إجراءات يتعين الإسراع في اتخاذها من جانب الجهات الحكومية القائمة على هذا الأمر.

1 - لا بد من وجود جهاز خاص لوضع مطالب صاحب السمو أمير البلاد محل التفعيل الفعلي لتحويل الكويت مركزاً مالياً تجارياً حيث باعتقادي أن هذا الجهاز هو من سيقوم بوضع الخطط اللازمة والإجراءات الفعلية لبدء العمل الفعلي لتحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً، وذلك أسوة ببعض التجارب العالمية والخليجية والتي في اعتقادي كانت أكثر من ناجحة حيث قامت حكومة دبي بوضع هذا الجهاز وهو من قام في وضع مناخ الاستثمار الصحي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن هناك ما يزيد عن 100 مؤسسة مالية عالمية، تمثل أكبر المؤسسات المصرفية والمالية العالمية والكويت تمتلك من الخبرات اللازمة لإدارة هذا الجهاز، وأرى أن تبدأ الكويت بتنفيذ توجه صاحب السمو أمير البلاد (حفظه الله) والبدأ من حيث ما انتهت إليه تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

- 2 - ضرورة إعمال مبدأ الشفافية والمساواة بين الصناعة المصرفية التقليدية والإسلامية، وذلك بإصدار صكوك حكومية أسوة بالسندات الحكومية، لتتمكن البنوك الإسلامية من الإدارة الجيدة لعناصر السيولة لديها، مع المحافظة على معدلات ربحية مقبولة، واعتقد أن بنك الكويت المركزي حازم في تفعيل هذا النوع من الأدوات، كما نرى ضرورة استحداث آلية مشابهة لسعر الخصم تتفق وطبيعة المصارف الإسلامية وتأخذ بالاعتبار نوعية المخاطر المرتبطة بحدوث أية أضرار للسلع والأصول محل التعاقد.
 - 3 - الاستمرار في دعم سعر صرف الدينار الكويتي والمحافظة على ثبات قيمته، تشجيعاً لرأس المال الأجنبي في ظل الحرية التي يتمتع بها الدينار في التحويل، واعتقد أن قرار البنك المركزي بالرجوع إلى نظام سلة العملات قد أعطى نوع من الاستقرار للعملة.
 - 4 - إعادة دراسة السياسة النقدية والائتمانية وصياغتها بصورة مستقلة للمصارف الإسلامية، وذلك بإصدار تشريع خاص لأعمال المصارف الإسلامية بعيداً عن البنوك التقليدية، خاصة في ظل زيادة الاهتمام بنواحي النشاط الإسلامي واستغلالاً للخبرات المتراكمة بالكويت للعمل المصرفي الإسلامي وبما يؤدي إلى جذب المستثمرين في هذا المجال من الدول المجاورة.
 - 5 - الإسراع في تهدئة الأوضاع الاقتصادية والمالية وخاصة للقطاع المصرفي وشركات الاستثمار، ومعالجة حالة عدم الاستقرار بشكل أكثر فاعلية.
 - 6 - تطوير نظام عمل سوق الكويت للأوراق المالية ووضع ضوابط واضحة له والإسراع في تفعيل قانون هيئة سوق المال.
 - 7 - استمرار الدور الفعال للبنك المركزي في ضخ السيولة للجهاز المصرفي وتعزيز الثقة في قدراته.
 - 8 - تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية والحد من هيمنة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية، وذلك لزيادة حجم الإنتاج وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار.
- وأخيراً ولنجاح أية تعزيز لأية اقتصاد وطني لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي على أعمال البنية التحتية والمرافق الأساسية مما ينعكس إيجاباً على تنشيط النمو الاقتصادي ويمثل عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية.

تفعيل آلية الرقابة لتعزيز المنافسة والشفافية ومواكبة أفضل الممارسات المصرفية العالمية

إعداد السيد / يوسف جاسم العبيد

مدير إدارة الرقابة والمتابعة - بنك الكويت المركزي

واجه بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية تحديات مختلفة جاءت من عدة اتجاهات في مجال العمل المصرفي وخلال مراحل متباينة من التطورات الاقتصادية في البلاد. وتعود بداية هذه التحديات إلى أوائل فترة التسعينات عندما كان على البنك المركزي مواجهة متطلبات إعادة هيكلة عمليات الجهاز المصرفي، وتعزيز دعائم الاستقرار المالي في البلاد وترسيخ الثقة في البنوك، وذلك على اثر التداعيات التي خلفتها الأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة. وفي هذا الشأن، فقد بذل البنك المركزي جهوداً حثيثة ومتواصلة في مجال توجيه البنوك لتطبيق أفضل ممارسات العمل المصرفي الدولي وبما يتماشى مع معايير الرقابة الدولية. وقد شهد أداء القطاع المصرفي تطورات ايجابية ملموسة ومتواصلة انعكست بصورة واضحة في متانة المراكز المالية للبنوك وسلامة مؤشرات المصرفية، بحيث أصبح القطاع المصرفي في الكويت من أقوى القطاعات الاقتصادية في المنطقة طبقاً لتقييم وكالات التصنيف العالمية. ولا يخفى على أحد، أن وجود قطاع مصرفي متطور، يشكل أحد الركائز الأساسية التي تعمل باتجاه تطوير دولة الكويت كمركز مالي وتجاري.

كذلك وفي إطار عملية التنظيم والإشراف المصرفي من أجل تعزيز بيئة العمل التنافسي والعمل باتجاه تطوير دولة الكويت كمركز مالي، فقد مارس البنك المركزي دوراً هاماً في مجال دعم التشريعات الخاصة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، والتشريعات الخاصة بتوسيع عمليات التحرير المالي. وفي هذا الشأن، فقد شهدت الصناعة المصرفية في دولة الكويت تطورات تشريعية تمثلت في صدور قانون رقم 30 لسنة 2003 في شأن تنظيم العمل المصرفي الإسلامي، حيث قام البنك المركزي بإصدار التعليمات الخاصة بالإشراف على أعمال البنوك الإسلامية. وقد ساهمت هذه التشريعات في توسيع مجالات الاستثمارات والتمويل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم قطاعات اقتصادية واسعة في البلاد.

كذلك وفيما يتعلق بتحرير الخدمات المالية، فقد صدر القانون رقم (28) لسنة 2004 والذي تم بموجبه رفع القيود التشريعية التي كانت قائمة على دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلي وذلك من خلال السماح لتلك البنوك بافتتاح فروع مصرفية لها في دولة الكويت.

ومنذ صدور هذه التشريعات فقد تم الترخيص بافتتاح تسعة فروع لبنوك أجنبية، منها ثلاثة فروع

لبنوك عالمية (بي ان بي باريبا، انش اس بي سي، وسيتي بنك)، وستة فروع لبنوك من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها ثلاثة فروع باشرت نشاطها وهي (بنك أبو ظبي الوطني، بنك قطر الوطني، وبنك الدوحة)، وثلاثة فروع في مرحلة التأسيس تمهيداً لمباشرة نشاطها (بنك مسقط، بنك المشرق، ومصرف الراجحي). وقد ساهمت عملية التحرير المالي في توسيع وتنويع قاعدة الجهاز المصرفي وتعزيز البيئة التنافسية ودعم الجهود القائمة باتجاه تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي.

وفي إطار الحديث عن أهمية الشفافية والإفصاح في تطوير بيئة العمل المصرفي التنافسي كأحد مقومات المراكز المالية المتطورة، أود أن أشير إلى أن التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في مجال معايير الحوكمة وتطبيقاتها (والتي يشكل الإفصاح والشفافية أحد محاورها المهمة) قد احتلت حيزاً واسعاً من التعليمات الصادرة إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشأن الضوابط والنسب الرقابية المختلفة وتطبيق أفضل الممارسات في العمل المصرفي والمالي. فقد أصدر بنك الكويت المركزي ومنذ النصف الثاني من التسعينات مجموعة من التعليمات والتوجيهات بشأن تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، ودور مراقبي الحسابات الخارجيين واستقلاليتهم، والدليل الاسترشادي لواجبات ومسئوليات أعضاء مجالس إدارات البنوك، والتعليمات الصادرة بشأن ضوابط الخبرة المطلوبة في أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، والتعليمات بشأن إدارة ومراقبة مخاطر التشغيل وغيرها من التعليمات ذات العلاقة بمعايير الحوكمة والتي يشكل محور الإفصاح والشفافية ركناً أساسياً منها.

هذا وقد احتل موضوع الحوكمة (Corporate Governance) خلال السنوات الأخيرة مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للازمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة وأدت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة لدى هذه الشركات، ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وما لذلك من تداعيات سلبية مختلفة. كما تزايد الاهتمام بهذا الموضوع مع تنامي ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة الحديثة، وما ترتب على ذلك من احتمالات نشوء تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين.

وفي ضوء حركة التسارع عبر العالم نحو إدارة أقوى للشركات تستهدف المحاور الرئيسية لمعايير الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز جوانب الشفافية والإفصاح، وتعزيز ضوابط الرقابة الداخلية، وتحديد مسؤوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، والتأكيد على أهمية معايير السلوك المهني، فقد رأى بنك الكويت المركزي أن يقوم بإصدار توجيهات إلى البنوك وشركات الاستثمار تتصل مباشرة بموضوع مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية، وذلك للتأكيد على ما تتضمنه التعليمات الصادرة عن البنك المركزي من ضوابط بشأن هذه المبادئ، وكذلك لاستكمال تلك التعليمات بمجموعة من المبادئ الأخرى في مجال الإدارة السليمة سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة لشركات الاستثمار. وتماشياً مع هذا التوجه، فقد

أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2004/5/3 تعليمات إلى البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته بشأن معايير الحوكمة، والتي تتناول مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية.

وتبين هذه التعليمات المحاور الأساسية لمعايير الحوكمة المتمثلة في :

- 1 - حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية.
 - 2 - حماية مصالح الأطراف الذين لهم علاقة بهذه المؤسسات من مودعين ومقترضين وموظفين وغيرهم.
 - 3 - تحديد مسئوليات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.
 - 4 - التأكيد على دور مراقبي الحسابات واستقلاليتهم وتشكيل لجان مجلس الإدارة.
 - 5 - بالإضافة إلى محور الإفصاح والشفافية الذي يعتبر احد المحاور المهمة من ضمن هذه المعايير.
- ويذكر في هذا الشأن أن التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي قد اعتمدت على مرجعية معايير الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية بالإضافة إلى معايير معهد التمويل الدولي (IIF).

كذلك، فقد استندت التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معايير الحوكمة على الأطر التشريعية المتمثلة في القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، بالإضافة إلى ما ورد في قانون الشركات التجارية والقوانين والنظم والقرارات الأخرى ذات الصلة بمعايير الحوكمة، بما في ذلك ما يتعلق بالشفافية والإفصاح.

وحول محور الإفصاح والشفافية، أكدت التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي على ما يلي :

- 1) أهمية نظام الإفصاح الجيد الذي يعتبر خاصية محورية لمراقبة السوق على أداء الشركات وإدارتها، إضافة إلى أنه من الأمور التي يتم على أساسها ممارسة المساهمين لحقوقهم الانتخابية.
- 2) أهمية الإفصاح كأداة فعالة للتأثير في سلوك الشركات وحماية المستثمرين، حيث أنه كلما كان نظام الإفصاح قوياً كلما ساهم ذلك في تعزيز الثقة في السوق المالية، خاصة وأن المساهمين والمستثمرين بحاجة إلى معلومات صحيحة ومهمة ومفصلة بصورة كافية تمكنهم من تقييم إدارة هذه الشركات واتخاذ قرارات استثمارية مناسبة.
- 3) عرفت تعليمات بنك الكويت المركزي المعلومات المهمة بأنها أي معلومات تؤثر على أسعار أسهم الشركة أو تلك المعلومات التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في القرارات

المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

4) وقد أكدت تعليمات بنك الكويت المركزي على ضرورة أن يتضمن هيكل إدارة المؤسسات وسياساتها الآلية المناسبة بشأن الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع المسائل المهمة المتعلقة بالمؤسسة ومنها الوضع المالي، الأداء ونتائج الأعمال، أي تغيرات في الملكية أو في إدارة المؤسسة، وأي مواضع أخرى تتطلبها القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن وبصفة خاصة متطلبات الإفصاح كما هي واردة في التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها المختلفة، والتعليمات الصادرة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

5) أن مبادئ الإفصاح في الوقت الملائم تشمل جميع التطورات المهمة التي تظهر خلال الفترة اللاحقة لتقديم آخر تقرير، وتتطلب هذه المبادئ رفع تقارير تلقائية بهذه التطورات إلى جميع المساهمين وعلى أساس معاملتهم بصورة متساوية.

6) الحد الأدنى من المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها بموجب معايير المحاسبة الدولية وبموجب القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، مع التأكيد على أهمية مراعاة نشر المعلومات بصورة يمكن الوصول إليها من قبل المستفيدين في الوقت الملائم وبتكلفة عادلة.

كذلك وفي إطار مناقشة موضوع الإفصاح والشفافية فإنه من المناسب الإشارة أيضاً إلى أن بنك الكويت المركزي قام واعتباراً من نهاية ديسمبر من عام 2005 بإصدار تعليمات إلى البنوك المحلية التقليدية بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (2) بأركانه الثلاثة، ومنها الركن الثالث المتعلق بانضباط السوق (الإفصاح العام). ويبين هذا الركن مختلف جوانب الإفصاح العام للمعلومات والبيانات النوعية والكمية وفي إطار قياس يسمح بالمقارنة فيما بين البنوك.

ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها فإن جميع الإفصاحات يجب أن تتم على أساس نصف سنوي في قسم منفصل مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها، كذلك على أساس سنوي في قسم منفصل مع البيانات المالية الختامية المدققة وضمن التقرير السنوي للبنك.

وقد بيّنت هذه التعليمات وبصورة واضحة الإفصاحات النوعية والكمية للمعلومات الخاصة بالشركات التابعة، والمعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال ومدى كفايته، والمعلومات المتعلقة بكل من إدارة المخاطر، ومخاطر الانكشافات الائتمانية وما يتعلق بتخفيف مخاطرها، وبالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أسعار الفائدة، وغير ذلك من المخاطر الأخرى.

هذا ولقد أكدت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها أهمية سياسات الإدارة السليمة، بما في ذلك

الشفافية والإفصاح للأسواق المتطورة وليس للأسواق الناشئة فقط، وذلك بالإضافة إلى أهمية الإفصاح بالنسبة للنماذج الداخلية لقياس المخاطر ونظم التقييم الداخلية المعدة بواسطة أطراف خارجية وكذلك المشتقات المالية وأنشطة التوريق، وليس التركيز فقط على جوانب الإفصاح التقليدي المتمثل في استعراض السياسات المحاسبية المطبقة، والإفصاح المتعلق بعناصر رأس المال والمحفظة الائتمانية وتوزيعها الجغرافي ودرجة تنوع مخاطرها وكفاية مخصصاتها.

ومن جانب آخر، فإنه لا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة في مجال الإفصاح والشفافية، وهي أن مستوى وعي الأطراف المشاركة بالسوق يلعب دوراً مهماً في الضغط على البنوك وغيرها من الشركات المالية لزيادة مستوى الشفافية وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات العلاقة قبل إبرام أية تعاملات مع تلك الجهات.

إلا أنه ينبغي التنويه بأن ارتفاع مستوى الشفافية يجب أن يواكبه وعي وإدراك من قبل الأطراف المشاركة بالسوق (ابتداءً من الأفراد الطبيعيين ونهايةً بالمستثمر الكبير) حيث أن عدم الإلمام بفحوى البيانات والمعلومات المنشورة وعدم القدرة على تحليلها بصورة سليمة، من شأنه تعريض النظام القائم لمخاطر نظامية تؤثر على سلامة واستقرار باقي الوحدات المصرفية والمالية القائمة.

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: بيئة الأعمال التجارية

الكويت مركز مالي وتجاري « مميزات ومعوقات »

إعداد السيد / توفيق أحمد الجراح

رئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية

الحضور الكريم،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

لا شك أن رغبة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة تمثل بعداً في الرؤية الاستراتيجية لدى القيادة السياسية في البلاد .

وحتى تتمكن من تحقيق هذه الرؤية لا بد أن نتحدث بشفافية ووضوح لنتمكن من تحويل هذه الرؤية إلى خطوات جادة وعملية .

أنا أعلم أن البعض يستبعد تحقق مثل هذه الرؤى على أرض الواقع نظراً لوجود ما يعيق مثل هذا التحول . ولكن يجب ألا ننسى أن هناك من النقاط والأمور المضيئة الكثيرة التي تتيح للكويت هذا التحول .

ولعل أهم المميزات التي تؤهل الكويت لتكون مركزاً مالياً وتجارياً في المنطقة، هي :

١ - الموقع الجغرافي :

تمتاز الكويت بموقع متميز، حيث تقع شمال الخليج، مما يجعل منها منطقة تجارة وإعادة تصدير رائدة . خاصة وأن المنطقة المحيطة بها يتواجد فيها أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة، وكذلك وجود سوق ضخمة تمتد من العراق إلى إيران وصولاً إلى الجمهوريات المستقلة وإلى شرق آسيا .

٢ - القدرات المالية والاستثمارية :

تملك الكويت قدرات مالية لا يستهان بها . فصندوق احتياطي الأجيال القادمة والذي يخصص له سنوياً ١٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة، إضافة إلى موجودات القطاع المصرفي، وغيرهما تشكل تعزيزاً للقدر المالية للكويت .

كما أن بورصة الكويت تعد من أكبر البورصات في المنطقة وأكثرها حيوية، وتمتلك رصيماً من الخبرات المتراكمة وقدر عالي من التنظيم والشفافية .

إضافة إلى أن الشركات الاستثمارية المالية الكويتية تشكل نسبة كبيرة من أول ٥٠ شركة استثمارية ومالية عربية .

٣ - القطاع الخاص :

يتمتع الخاص الكويتي بحركة قلّ نظيرها في المنطقة. فهو لا يتوقف عن البحث عن الفرص المميزة محلياً وإقليمياً وعالمياً حتى في الظروف الصعبة.

٤ - الثروة النفطية :

الثروة النفطية في البلاد وتشكيل احتياطي الكويت النفطي حوالي ١٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، يمكن أن تشكل أساساً لصناعات كثيرة أبرزها في قطاع البتروكيماويات والتكرير.

٥ - المناخ الديمقراطي :

استقرار الوضع الدستوري، وسيادة حكم القانون بنظام القضاء، من أهم المؤهلات لأي بلد للتحويل إلى مركز مالي وتجاري.

مع حاجة السياسة الداخلية إلى مزيد من الممارسة المسؤولة والتعامل الرشيد.

وحتى نكون منصفين وواقعيين في نفس الوقت، فإن هناك معوقات يجب معالجتها والتغلب عليها، لندفع عجلة التحول في طريقها الصحيح. فوجود المميزات وحده لا يكفي في ظل وجود عوائق تضعف أثر المميزات.

ولعل أهم هذه المعوقات هي :

١ - الوضع السياسي :

رغم استقرار الوضع الدستوري في الكويت، إلا أن الاحتقان السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يطفئ في كثير من الأحيان. وهذا واضح في تغليب الاعتبارات السياسية على الاقتصادية لدى الجهات أو التسويات، من خلال تخلي الحكومة عن بعض مشاريعها أو حفظها أو تأخيرها.

٢ - البيروقراطية والروتين :

روتينية قطاع الأعمال معضلة كبيرة. يظهر هذا في كثرة الاجراءات التي يجب عملها وتعقيدها، فمثلاً :

- أن تحتاج لـ ٤٠ إجراء لتأسيس شركة و ٣١ إجراء للترخيص التجاري.

- تحتاج ٤ أشهر لإصدار ترخيص جديد في البلدية و ٦٧ إجراء لانجازها.

- ٢٦ إجراء للتخليص الجمركي.

- ٤٧ إجراء لاستلام البيان المخلص.

١٦ - اجراء لاستخراج إذن عمل.

ومثل هذه الاجراءات والتعقيدات لها دور سلبي واضح في تحول النظر عن الكويت.

٣ - التشريعات والقوانين :

هناك نقص هائل في التشريعات والقوانين، وهناك تشريعات حالية بها الكثير من العيوب والخلل،
فقانون الشركات على سبيل المثال يحتاج تعديل وتغيير أساسي.

٤ - البنى التحتية :

هناك مشكلة واضحة في البنى التحتية ومشاريع التوسع، كالمطار والموانئ وغيرها من حيث زيادة
كفاءتها ورفع قدرتها الاستيعابية.

٥ - تخصيص الأراضي :

احتكار الدولة لمعظم الأراضي يشكل عقبة في طريق التحول لمركز مالي وتجاري.

يجب على الدولة أن تخصص أراض لمشروعات كبرى كالمدن الطبية، والتكنولوجية والمعلوماتية،
والمناطق التجارية الحرة الاضافية، والمدن الصناعية والحرفية، والقرى السياحية والترفيهية، وغيرها من
المشاريع التي تحيي مشروع تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

● الكويت مركز مالي وتجاري إسلامي

أعتقد أن الكويت تمتلك من المميزات ما يمكنها من أن تغير من ترتيبها بين الدول وتتقدم إلى
الأمام بخطوات مدروسة وواثقة متى ما اعتمدت الخطط الحقيقية والتنفيذ الجاد وتجاوزت وذلك
العقبات.

ويمكننا أن نبدأ هذا المشوار باعتماد تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إسلامي، وبعد نجاحنا
فيه نكمل المسيرة في التحول إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على دولة الكويت

إعداد السيد / فيصل علي عبد الوهاب المطوع

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة بيان للاستثمار

حضرات الأخوات والأخوة الكرام،،

المقدمة

يسعدني أن أشارك اليوم مع هذه النخبة من رجال الأعمال والاستثمار في بلدنا العزيز، في فعاليات منتدى الكويت للشفافية الثالث الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية تحت عنوان ”الكويت مركز مالي وتجاري“، شاكرا في الوقت ذاته القائمين على إعداد وإقامة هذا المنتدى، والذي يمثل إضافة مقدره للجهود المتواضعة جدا للدولة، إن وجدت، لإعادة بناء الكويت كمركز مالي وتجاري في المنطقة، وتعزز المبادرة التي قامت بها شركة بيان للاستثمار في مايو 2005 بتنظيم ”منتدى الكويت الاقتصادي الأول“ برعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله.

■ ففي ظل السعي لتحقيق الرؤية التنموية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى لاستراتيجية طموحة وطويلة المدى تستند في منطلقها وفي اختيار أسسها وأدواتها على توظيف حكيم للمزايا الاقتصادية النسبية لدولة الكويت والإمكانيات التي من أهمها الموقع الاستراتيجي، العلاقات التجارية، البنية الأساسية الحديثة، البنية المؤسسية المتطورة، والإطار الديمقراطي الرحب والشرعية المستقرة، لتعيد للكويت دورها الريادي كمركز مالي وتجاري حديث وتؤهّلها لأخذ مكانتها التاريخية المرموقة على المستويين الإقليمي والدولي، إلا أن عدم تفعيل هذه الإمكانيات لصالح الكويت، سيكون من الخطأ الجسيم، فالكويت بلد ذو ملاءة مالية ممتازة وكبيرة، وتتمتع بتصنيفات سيادية عالية، بالإضافة إلى أنها بلد مصدر للاستثمارات إلى دول المنطقة.

■ إن مسألة تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري لم تعد مسألة اختيارية، لأن قدر اقتصادنا بات متأثرا بالتغيرات الكونية التي تجري من حولنا، بالإضافة إلى التغيير الجذري في مفهوم المزايا النسبية الذي أحدثته زيادة العولة المرتبطة بالتقدم العلمي والذي نتج عنه تداخلا كبيرا بين القطاعات (الإنتاجية والخدمية)، مما يصب في صالح الاقتصاديات التي تفتقد معظم المواد الخام، والسوق المحلية الواسعة مثل الاقتصاد الكويتي، لذا فإن التغيير إلى استراتيجية جديدة

أصبح مسألة تحتمها الحاجة إلى الحفاظ على قدرتنا على المنافسة الاقتصادية في عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم.

الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على دولة الكويت

- إن أول أزمة تجارية عالمية كبيرة تعرض لها النظام الرأسمالي كانت عام ١٩٢٩ حيث سميت بالكساد العظيم وعجزت النظرية الكلاسيكية عن حل معضلاتها وكادت تتسبب بالإطاحة بالنظام الرأسمالي، ومنذ ذلك الوقت تعرض النظام إلى عدة نكسات وتراجعات وتقلبات حادة كأنه يذكرنا بالآية الكريمة «وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأَخْرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (٤٣)» - سورة يوسف.
- فالأسواق المالية بطبيعتها تعمل بشكل متموج وفق ترددات تزداد ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب قوة الرياح التي قد تكون عاتية أو تتحول في بعض الأحيان إلى أعاصير شديدة مثل الإعصار الذي نشهده في المرحلة الحالية. والاقتصاد الرأسمالي (الحر) ونظام السوق يقوم بإصلاح نفسه كل فترة زمنية معينة تتغير بموجب الظروف الاقتصادية المختلفة.
- ربما من الأفضل أن نسمي هذه الفترات التصحيحية "هزات اقتصادية" يتخلص فيها الاقتصاد من كل ما هو هامشي وضعيف وغير قادر على الاستمرار، ليبقى الصالح والقادر والقوي من الإصلاح الذاتي ضمن نظرية البقاء للأصلح.
- إن ما بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة رهن عقاري (Subprime mortgage crisis) ارتفعت أسعارها بشكل كبير خلال أكثر من ١٥ عاماً متتالية بالغ الكثيرين فيه بتقييم وتمويل هذه العقارات بأسعار مرتفعة ما لبثت أن انخفضت بشكل كبير كان لها أثراً سلبياً وسريعاً ما تحول إلى وباء معدي وحاد شديد القسوة، انتشر من خلال التكنولوجيا الحديثة وأثر على العالم بأسره بما في ذلك أوروبا والشرق الأوسط.
- تراجعت أسعار النفط والسلع لمستويات متدنية، حيث انخفض متوسط سعر البرميل ليصل إلى ٣٤,٥٧ دولار أمريكي في الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠٠٩ مقارنة بمستوى ١٣٧,١١ دولار أمريكي في الأسبوع الأول من شهر يوليو ٢٠٠٨ نتيجة للركود الاقتصادي الذي جاء إثر ذلك.
- وفي سبيل ذلك، أقرت معظم الاقتصاديات الكبيرة في دول العالم حزم اقتصادية واتخذت إجراءات مالية ونقدية للتعامل مع الأزمة عن طريق دعم المؤسسات المصرفية، ودعم الاقتصادات الوطنية، حيث بلغ مجموع ما تم رصده في دول العالم نتيجة اجتماع اقتصاديات دول الـ ٢٠ ما يقارب ٥ تريليون دولار أمريكي.

■ بلغ إجمالي خطة الإنقاذ الأمريكية الأولى ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار بينما بلغ إجمالي خطة الإنقاذ الثانية ما قيمته ٨١٩ مليار دولار، ليصل حجم الخطة إلى ١,٥١٩ مليار دولار أمريكي.

■ إن من أهم القرارات التي اعتمدها مجلس النواب الأمريكي بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٨:

- ضخ سيولة بقيمة 250 مليار دولار في القطاع المصرفي، ووضع 100 مليار دولار أمريكي تحت تصرف الخزانة الأمريكية.
- رفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات من 100 ألف إلى 250 ألف دولار أمريكي.
- مد العمل بالإعفاءات الضريبية.
- شراء الضمانات المرتبطة بقروض الإسكان الهالكة وشراء الرهون العقارية.
- برنامج تأمين فيدرالي للحسابات المصرفية الفردية.
- تملك حصص في البنوك.
- الضمان المؤقت للديون الجديدة.

■ كما أقر مجلس النواب الأمريكي بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٩ مشروع قانون التحفيز الاقتصادي بقيمة ٨١٩ مليار دولار أمريكي واتخذ البنك الاحتياطي الفيدرالي بالتعاون مع الخزانة الأمريكية إجراءات للحد من تأثير الأزمة أهمها:

- خفض أسعار الفائدة.
- تخفيف القيود على منح الائتمان.
- شراء عدد من السندات طويلة الأجل.
- دعم المؤسسات المالية.
- حقن رؤوس أموال في النظام المصرفي (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) في شكل رأسمالي حكومي مقدم للبنوك حتى الآن.
- برنامج لدعم البنوك ومؤسسات الإقراض للتحفيز من تأثير الديون العقارية.
- تأسيس صناديق استثمار لشراء الديون العقارية.

■ وضعت الحكومة البريطانية خطة استقرار بقيمة إجمالية بلغت ٣٠٠ مليار جنيه استرليني.

■ تنفذ الخطة البريطانية على مرحلتين، كانت الأولى في أكتوبر ٢٠٠٨ وشملت خطة حكومية لدعم القطاع البنكي بقيمة ٥٠ مليار جنيه استرليني مقابل حصول الحكومة على أسهم ممتازة، والثانية في إبريل ٢٠٠٩ بقيمة ٢٥٠ مليار جنيه استرليني لتوفير اعتمادات لدعم المصارف وتأمين جزئي لبعضها الآخر.

■ قامت ألمانيا بوضع خطة إنقاذ، شاملة لاحتياطي ضمان القروض، بلغت قيمتها ٥٣٠ مليار يورو.

■ تنفذ خطة الإنقاذ الألمانية على مرحلتين، كانت الأولى في أكتوبر ٢٠٠٨ لدعم القطاع المصرفي بقيمة ٨٠ مليار يورو واحتياطي لضمان القروض بقيمة ٤٠٠ مليار يورو. أما المرحلة الثانية (يناير ٢٠٠٩) فهي لتدعيم الاقتصاد الألماني بقيمة ٥٠ مليار يورو.

■ قامت اليابان بوضع خطة اقتصادية بلغت في مجملها ٣٥٦ مليار دولار وذلك على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى من الخطة اليابانية كانت في أغسطس ٢٠٠٨ لدعم الاقتصاد وتحفيز النمو بقيمة ١٠٧ مليار دولار، والثانية (إبريل ٢٠٠٩) خطة تحفيز اقتصادية إضافية بقيمة ٩٩ مليار دولار، أما الثالثة فهي خطة تحفيزية قياسية لدعم الاقتصاد بلغت قيمتها ١٥٠ مليار دولار تعادل قيمتها ما نسبته ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي لليابان.

■ أما فرنسا فقد أعلنت عن خطة إنعاش اقتصادي وخطة إنقاذ للمصارف تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٨٦ مليار يورو.

فلغت موازنة خطة الإنعاش الاقتصادي ما قيمته ٢٦ مليار يورو وبلغت موازنة خطة إنقاذ المصارف ما قيمته ٣٦٠ مليار يورو لمواجهة تداعيات الأزمة

■ وفي استطلاع أجرته شركة جولدمان ساكس (Goldman Sachs - GS) - إحدى بيوت الاستثمار العالمية المعروفة - على الاقتصاد العالمي خفضت فيه توقعاتها للنمو حول العالم، حيث أشارت إلى:

● أن إجمالي الناتج المحلي (GDP) للعام ٢٠٠٩ سينخفض إلى -٣,٢٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، -٣,٦٪ في دول اليورو، و-٦,١٪ في اليابان.

● أما على مستوى العالم، فتوقعت الشركة انكماشاً حاداً لإجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٠٩ قد يصل لأدنى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، لذا قامت الشركة بمراجعة توقعاتها وتعديل نسبة انخفاض إجمالي الناتج المحلي إلى -١,١٪ مقارنة بتوقعات انخفاض سابقة قدرت بـ -٧,٠٪.

● من الجانب المشرق، ترى الشركة بعض التطورات الإيجابية في الأفق، نذكر منها ما يلي:

■ تشير البيانات الحالية إلى أن هناك علامات تفاؤل بأن أسوأ أحوال في معدل إنفاق المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون عبر وولوى.

■ تأمل الحكومة الأمريكية بأن تعيد فترة منح تسهيلات قروض للأوراق المالية المدعومة بأصول، والتي بدأت في ٢٥ مارس العام الحالي، قناة التوريق لدعم عجلة الإفراض في الاقتصاد.

■ قدم اجتماع قمة مجموعة العشرين (G٢٠)، الذي عقد في ٢ إبريل ٢٠٠٩، لقادة العالم فرصة جيدة للتعاون

ومساعدة الاقتصاد العالمي على تفادي مزيدا من الانحدار. فقد اعتمد مجموعة من الخطط لإنقاذ وتحفيز الاقتصاد العالمي منها ضخ ١,١ تريليون دولار تشمل زيادة موارد صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أمثالها لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار، وتقديم ٢٥٠ مليار دولار إضافية لتطويع التجارة والاستثمار ومكافحة الحمائية في العامين المقبلين.

● كما توقعت «GS» أن يبدأ الاقتصاد العالمي في غضون الأشهر القليلة المقبلة باسترداد عافيته، مع انتعاش متواضع في بداية النصف الثاني للعام ٢٠١٠. وبحسب رأيهم الأولي، أن العام ٢٠١٠ سيرفع النمو العالمي ليصل معدل إجمالي الناتج المحلي إلى ٢,٩٪، ممثلاً بذلك مستوى أقل بكثير من متوسط العشر سنوات الأخيرة حيث بلغت نسبته ٤٪.

● لعل من أبرز أسباب الركود الجاري، العمق الذي هبطت إليه قيمة الأصول بفئاتها المختلفة حيث قضت "صدمة الثروات" الناجمة، على تريليونات من الدولارات في العالم.

● تشير حسابات جولدمان ساكس إلى أنه منذ نهاية العام ٢٠٠٧ أدى انخفاض أسعار الأسهم إلى استنزاف حوالي ٣٠ تريليون دولار من قيمة الأسهم السوقية، أي ما يعادل ٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و١١ تريليون دولار أي ما يعادل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، من قيمة العقارات السكنية.

● الفئة الرئيسية الوحيدة من الأصول التي كان أداءها إيجابياً هي الأوراق المالية الحكومية (Government paper).

● من المرجح أن يحد الانخفاض في قيمة الأصول من إنفاق المستهلك بما سيشكل ضغطاً على الأعمال التجارية والاستثمار.

● التأثير غير المباشر من انخفاض أسعار الأصول - لا سيما في السوق العقاري - سيواصل ممارسة الضغط على الميزانيات العامة للقطاع المالي، الذي قد يكون سبباً إضافياً معاكساً للانتعاش الاقتصادي، ويعزز الرؤية بأن معظم الاقتصاديات المتقدمة لن تتجه إلى النمو حتى النصف الثاني من العام ٢٠١٠ على أقرب تقدير.

■ وفي ظل التشابك الشديد بين اقتصادات الدول المختلفة في القرن الـ ٢١ والدور الذي لعبته العولمة في إذابة الحدود بين الدول وتذليل عقبات انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات من بلد إلى آخر، انتقلت التأثيرات السلبية إلى دولة الكويت التي تأثرت بدورها برياح هذه الأزمة الطاحنة غير المسبوقة بحجمها وعمقها وتداعياتها وجرفت اقتصادها كالاقتصاد العالمي إلى ركود قد يستمر وقتاً غير محدد وغير معروف.

■ ما تعرضت له الكويت يتلخص في عدة أسباب أهمها :-

- أولاً: العامل النفسي والتأثير بما كان يحدث في الأسواق العالمية.
- ثانياً: الانخفاض الحاد في أسعار الأصول من أسهم وعقار مما أدى إلى شعور كبير وحاد في انخفاض الثروة لدى المستهلك أو المستثمر في السوق المحلي.
- ثالثاً: التراجع الحاد في أسعار النفط.
- رابعاً: تراجع قيمة الاستثمارات الخارجية المملوكة لعدد من البنوك وشركات الاستثمار الكويتية مما أدى إلى انخفاض قيمة موجودات المصارف المحلية من جهة، وتكبد شركات الاستثمار لخسائر نتج عنها عجز البنوك عن تسديد قروضها المستدانة لتمويل تلك الاستثمارات من جهة أخرى.
- السبب الخامس والأكثر أهمية وتأثيراً هو الإهمال الحكومي للأوضاع الاقتصادية في الكويت.

■ اهتزت الثقة بالنظام الاقتصادي الكويتي وشهد سوق الكويت للأوراق المالية تقلبات عنيفة وانخفاضات حادة وغير مبررة في كثير من الأحيان للأصول المالية والعقارية في الكويت بالإضافة إلى أحداث عديدة ومتتابعة لم يشهدها تاريخه، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ السوق الكويتي منحى تدهوري خطير في فترة زمنية قصيرة لم تعطي للمستثمرين فرصة لالتقاط الأنفاس واتخاذ القرارات، حيث شهد سوق الكويت للأوراق المالية حالة من الهلع والخوف أدت إلى عمليات بيع عشوائية تسببت في إحداث آثار سلبية كبيرة على كثير من الشركات والمؤسسات المالية بشكل خاص والاقتصاد الكويتي بشكل عام، وتراجعت أسعار الأصول في السوق المحلي بشكل غير مبرر، ورأينا تسلسل الأحداث السلبية تنهوى كأحجار الدومينو، تسقط الواحدة تلو الأخرى تباعاً.

■ سجل سوق الكويت للأوراق المالية في العام ٢٠٠٨ أكبر نسبة خسارة مقارنة مع ثلاثة من أكبر أسواق المال في العالم، إذ أن نسبة تراجع مؤشره الوزني فاقت خسائر المؤشرات الرئيسية لأسواق نيويورك ولندن وطوكيو، وبنسبة انخفاض بلغت ٤٣,١٢٪.

الترتيب	التغير %	إقفال 2007	إقفال 2008	المؤشر	السوق
4	-43.12%	715.00	406.70	الكويت الوزني	سوق الكويت للأوراق المالية
2	-40.89%	9.740.32	5.757.05	NYSE Composite	سوق نيويورك للأوراق المالية
1	-31.33%	6.456.90	4.434.20	FTSE 100	سوق لندن للأوراق المالية
3	-42.12%	15.307.78	8.859.56	NIKKEI 225	سوق طوكيو للأوراق المالية

■ وعند مقارنة أداء سوق الكويت للأوراق المالية بأداء أسواق الأسهم الخليجية في العام ٢٠٠٨، يأتي سوق

الكويت في المرتبة الرابعة لجهة حجم الخسائر التي تكبدها مؤشره الوزني خلال السنة، في حين كان سوق دبي المالي هو أكثر الأسواق الخليجية خسارة تليه السوق المالية السعودية ثم سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

الترتيب	% التغير	إقبال 2007	إقبال 2008	المؤشر	السوق
4	-43.12%	715.00	406.70	الكويت الوزني	سوق الكويت للأوراق المالية
6	-56.49%	11.038.66	4.802.99	السعودية العام	السوق المالية السعودية
2	-34.52%	2.755.27	1.804.07	البحرين العام	سوق البحرين للأوراق المالية
1	-28.12%	9.580.45	6.886.12	الدوحة	سوق الدوحة للأوراق المالية
3	-39.78%	9.035.46	5.441.12	مسقط 30	سوق مسقط للأوراق المالية
7	-72.42%	5.931.95	1.636.29	دبي	سوق دبي المالي
5	-47.49%	4.551.80	2.390.01	أبو ظبي العام	سوق أبو ظبي للأوراق المالية

■ اختلط الحابل بالنابل والجيد مع السيئ، وأحجمت المصارف التجارية عن أي تمويل جديد حتى ولو كان مبررا، خوفا من تعرض حقوق مساهميها لمزيد من الانحدار، نظرا للانخفاضات المتتالية لأسعار الأصول وتدحرجها في سقوط شبه حر.

■ ارتفع معدل التضخم في البلاد حيث قدرت نسبته بـ ١٠,٧٪ مقارنة بنسبة ٥,٥٣٪ تقريبا في نهاية العام ٢٠٠٧، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع وتراجع الطلب على المنازل، وغيرها من الخدمات وانخفاض الأصول الاستثمارية وذلك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي.

■ انخفض معدل إنفاق المستهلك (Consumer Spending) بشكل ملحوظ نظرا للتركيب السكانية لدولة الكويت التي تتكون من مواطنين ونسبة كبيرة من الوافدين بمعدل إنفاق يعتمد على الدخل الشهري للفرد، كان للعامل النفسي الأثر الكبير في الحد من الإنفاق وتراجع القوى الشرائية في السوق وتركيز إنفاق المستهلك على المستلزمات الضرورية وذلك بسبب الشعور والإحساس أن ثرواتهم قد تقلصت كثيرا نتيجة لانحدار أسعار الأصول وبسبب الخوف من التسريح الوظيفي وعدم اتضاح الرؤية بالنسبة للمستقبل، الأمر الذي أدى إلى الانكماش الاقتصادي وتوالي سلسلة الانخفاضات.

■ أدى التدهور الاقتصادي إلى تعثر الكثير من الشركات والأفراد في تسديد مديونياتهم إلى البنوك المحلية والأجنبية، الأمر الذي تسبب في شبه توقف لعمليات الإقراض لدى تلك البنوك وبخاصة كون تلك القروض كانت تضمناها أصول انخفضت قيمتها بسبب الأحداث الأخيرة، مما يعني أن البنوك لا تستطيع استرداد

الائتمان الذي قامت بمنحه لو قامت بتسييل تلك الضمانات، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الطلب وفي قدرة المؤسسات المصرفية المحلية من تمويل استثمارات جديدة أو تقديم المزيد من القروض الاستهلاكية.

■ من العجب أن يكون تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على بلد صغير الحجم مثل الكويت، غني بالإمكانيات ولا يعاني من عجوزات مالية أو مديونيات خارجية مثل كثير من الدول الأخرى، أشد من الدول التي بدأت الأزمة فيها ولديها الكثير من الديون والالتزامات وعليها مصاريف ضخمة، فهنا يكمن التساؤل؟

■ فبالإضافة إلى العامل النفسي، لم يكن متوقفاً أن يكون التأثير الفعلي على هذه الدرجة من الحدة وهذا المستوى من الانخفاض لو كانت الكويت قد عالجت اختلالاتها الهيكلية وأعطت عملية الإصلاح الاقتصادي الأهمية المطلوبة.

■ إن الاقتصاد الكويتي مهمل ليس له راعي أولي ولا يحظى بالاهتمام الكافي من السلطتين التنفيذية ولا التشريعية، فقد أهملت الدولة إقامة مشاريع تنموية خلال الـ ٢٠ عاماً الماضية. فعلى صعيد البنية التحتية، لم يتم تطوير التعليم، الرعاية الصحية، الطرق، توسعة المطار والموانئ... وغيرها، بحيث أصبحنا متخلفين عن دول الجوار التي لطالما قدمنا الدعم لها، وليس فقط عن دول العالم.

الحلول المقترحة

■ إن خطط الإنقاذ والدعم الاقتصادي التي قامت العديد من القوى الكبرى الاقتصادية بطرحها اعتمدت على السير في خطين متوازيين، أولهما لحماية واستقرار النظام المصرفي من تداعيات الأزمة ودعمه ليتمكن من تقديم التمويل للشركات والأفراد سواء بغرض الاستثمار أو الاستهلاك في النظام الاقتصادي، وثانيهما دعم الاقتصاد من خلال إقرار حزمة تحفيزية لزيادة ضخ سيولة في النظام الاقتصادي عن طريق خلق مجالات عمل للشركات والأفراد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في مشاريع تنموية كبيرة طال انتظارها أهمها تلك المتعلقة بالبنية التحتية.

■ أبرز ما قدم لدعم سوق الكويت للأوراق المالية هو محفظة الاستثمار الوطنية، وتهدف إلى شراء أسهم الشركات ذات الأداء المالي الجيد بهدف تعويض جزء من السيولة الغائبة عن السوق ومساعدة السوق على تحقيق التماسك خاصة أن الانخفاضات طالت العديد من الأسهم الجيدة وألقت بها إلى ما دون قيمها العادلة.

■ سعت الحكومة الكويتية إلى سن «قانون تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي»، الذي أقر أخيراً، بالتعاون مع الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي، إلى دعم القطاع المصرفي للقيام بدوره في تمويل الاستثمار والاستهلاك على حد سواء، مما يؤدي إلى زيادة قدرة القطاع المصرفي على تقديم التمويل الضروري للشركات الكويتية وخاصة ذات الأنشطة الإنتاجية، وفيما يلي أهم ما تم اتخاذه من إجراءات :

١ - ضمان الحكومة الكويتية للودائع المصرفية.

٢ - تخفيض معدل الفائدة على القروض من ٥,٧٥% في بداية شهر أكتوبر ٢٠٠٨ حيث تلتها عدة تخفيضات لتصل إلى ٣,٥%.

٣ - توجيه البنوك إلى زيادة رأسمالها ومساعدتها إذا ما عجزت عن ذلك بشراء الحكومة الكويتية لسندات قابلة للتحويل إلى أسهم (convertible) تصدرها تلك البنوك.

٤ - ضمان الدولة لنسبة ٥٠% من القروض المقدمة للشركات الكويتية ذات النشاط الإنتاجي وذات الملاءة المالية الجيدة، لمساعدتها على سداد التزاماتها القائمة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تجاه كافة الجهات المحلية بخلاف البنوك المحلية، والسداد النقدي لنسبة لا تتجاوز ٢٥% من مديونية الشركة تجاه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وذلك في إطار جدولته تلك المديونيات للفترة الزمنية المناسبة، وذلك للشركات التي تدخل ضمن قانون تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وكما جاء في المادة (٣٠) من "أساليب المعالجة وضوابطها" الفصل الثاني - الباب الثالث - من قانون تعزيز الاستقرار المالي للدولة.

٥ - ما جاء في المادة (٣٨) من الإجراءات القضائية لإعادة هيكلة شركات الاستثمار (Chapter ١١) - الفصل الثالث - الباب الثالث - من قانون تعزيز الاستقرار المالي للدولة.

■ من الملاحظ أن إجراءات تدعيم القطاع المصرفي والتي تركزت عليها خطة تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي مثلت دعماً لوجه واحد من أوجه الإصلاح، فالشركات حتى لو توفر لها التمويل تحتاج إلى فرص استثمارية تكفل لها ممارسة أنشطتها وهو ما يفترض أن تقدمه خطة موازية للإفناق الحكومي لم تظهر معالمها إلى الآن، وتلك الخطة من المفترض أن تغطي مجالات تفقر إليها الكويت بشكل فعلي مثل الإفناق على البنية التحتية وفي مشاريع تنموية تعطش لها النظام الكويتي وطال انتظارها.

■ إن المدخل للتحويل إلى مركز مالي وتجاري رئيسي يتطلب سياسة جديدة للتحرير الاقتصادي والمالي، كما أن طبيعة المؤسسات المالية الكويتية، إلى جانب تميز الكويت بكونها دولة ذات فائض مالي، واحتفاظها باستثمارات خارجية كبيرة قل أن تتوفر مثلها في دول المراكز المالية الأخرى، هي عوامل إيجابية توفر للكويت ميزة تنافسية في مجال تطوير أنشطة إدارة الأصول المالية وشؤون إدارة الصناديق الاستثمارية والعمليات المساندة لها (Asset Management, Fund Administration, and Back Office Operations)، لذا يجب التركيز على تقديم هذه الخدمات على مستوى منطقة الخليج، وربما على نطاق أوسع في أغلب الدول العربية، من خلال التخصص في هذا المجال مع تنافدي استراتيجية المزاومة.

■ إن من سبل معالجة التضخم الداخلي في البلاد هو عدم التدخل في تحديد أسعار السلع غير

الاحتكارية والسماح بالمزيد من المنافسة ضمن منظومة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية. بالإضافة إلى معالجة التكلفة العالية للأراضي وندرتها، لتعكس على الأسعار المرتفعة للإيجارات، ونهج سياسة تحرير الأرض من الهيمنة الحكومية، وربط الأجور بمستوى التضخم بشكل دائم، بحيث يكون هناك تعديلا سنويا لمستوى دخل الفرد ليتماشى مع مستوى التكلفة المعيشية.

■ اتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية للحد من التراجعات الحادة في أسعار الأصول في السوق المحلي وإعادة الاستقرار والثقة إلى الأسواق، وذلك بالسماح للشركات الاستثمارية وغيرها بإنشاء شركات متخصصة تعمل كصناعة سوق تؤمن وجود مشتري وبائع شبه دائم في سوق الكويت للأوراق المالية، فالتدخل الوقائي تكلفته حتما أقل بكثير من تكلفة العلاج اللاحق، والتدخل الآني يحول دون أن نمر بأزمات متكررة تكون حلولها ليست فقط باهظة التكاليف من الناحية المالية، وإنما تمتد آثارها على مجمل النظام الاقتصادي بعناصره المختلفة، إضافة إلى الآثار بعيدة المدى التي ستهدد الثقة بشكل كبير في نظامنا الاقتصادي لا سمح الله.

■ محاولة المحافظة على أسعار الأصول واستقرارها بعد تقريبها إلى قيمها العادلة (Fair Value)، حيث أن هذه الأصول تشكل جزءاً كبيراً من رهونات لصالح المصارف المحلية، والتي يركز مشروع الاستقرار المالي بشكل أساسي ومحق على حمايتها من تداعيات الأزمة الحالية.

■ بالرغم من تخفيض سعر الفائدة، إلا أن تكلفة الاقتراض في الكويت وسعر الخصم ما زال من أعلى أسعار الفائدة السائدة في الدول المجاورة والدول ذات الاقتصاد الحر، فلم يعد هناك مبرر لاستمرار هذه التكلفة العالية في ظل الانكماش والكساد الاقتصادي الكبير الذي تمر به البلاد.

■ تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لإجراء تعديلات جذرية إما لقوانين بالية أو لسن قوانين جديدة مثل قوانين الخصخصة والشركات وإعادة النظر في قوانين العقار والسكن الخاص ومشاريع البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)، فما أقر منها غير صالح للتطبيق من خلال التجربة في الفترة الماضية، بالإضافة إلى إصلاح وتخصيص الجمعيات التعاونية وغيرها، على أن تقوم هذه التشريعات والتعديلات والإجراءات على معيار الحفاظ على نمو اقتصادي/اجتماعي مستمر داخليا، وعلى استمرار القدرة التنافسية الاقتصادية لدولة الكويت خارجيا، مع ضرورة التدخل الحكومي بالرقابة والإشراف وفرض مزيداً من الشفافية لممارسة دور أكبر في حماية النظام الرأسمالي.

■ تكثيف الجهود لتنفيذ السياسات الرامية إلى معالجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والاختلال في سوق العمل نتيجة تركيز قوة العمل الوطنية في القطاع العام بسبب محدودية دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وتكثيف جهود الدولة ودورها لحماية النظام الرأسمالي.

■ كما أن إعادة التمويل الحصيف والانتهاه من إقرار القوانين الاقتصادية التي طال انتظارها،

كقانون الشركات وقانون الخصخصة ومشروع هيئة سوق المال والقوانين الأخرى ذات العلاقة، من أجل البدء الفوري في مشاريع تنمية كثيرة موقوفة، هي ضرورة حتمية بحيث نتخطى هذه الأزمة العابرة التي مرت علينا ولتعود عجلة الاقتصاد إلى الدوران، وأن تكون عبرة لنا في الإسراع بمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي يئن منها قطاع الأعمال في الكويت.... فرب ضارة نافعة.

■ تحفيز الأجيال الشابة على المساهمة في عجلة الإنتاج عن طريق خلق الوظائف في القطاع الخاص التي من الممكن أن ينفق عليها من أي وفر يتحقق في مجال زيادة أسعار النفط وغيره، وتطبيق سياسة تعليمية وتدريبية جديدة تجعل الكويت حاضنة للكفاءات.

الخاتمة

الضيوف الكرام،

في الختام، أتقدم بالشكر إلى جمعية الشفافية الكويتية على تنظيم هذا المنتدى وإلى السادة المتحدثين والمشاركين في محاور المنتدى، لحرصهم على الحضور والمساهمة في إثراء الحوار، كما أتمنى لهذا المنتدى النجاح والتوفيق، والاستفادة مما طرح وسوف يطرح من أفكار وآراء تسهم في بلورة تصوراتنا للمضي قدماً بتنفيذ استراتيجية الإصلاح الاقتصادي المنشود.

وأخر دعوانا أن يحفظ الله الكويت من كل مكروه، ويجعلها دار أمن وأمان وراحة عز ورخاء في ظل قائد نهضتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد الأمين حفظهما الله تعالى ورعاهما.

والله ولي التوفيق.... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

توسيع نطاق المناطق الحرة

إعداد السيد / عبد الإله محمد رفيع معرفي

مجموعة معرفي

لعبت دولة الكويت دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية منذ تأسيسها قبل أكثر من ٢٥٠ عاماً وكان للتجار الكويتيين الدور الأكبر في ذلك بسبب علاقاتهم مع تجار شبه القارة الهندية أو سواحل أفريقيا الشرقية أو دول الخليج العربي كمسقط والبحرين وكذلك موانئ الساحل الإيراني وكان اعتماد أهل الكويت إما على صيد اللؤلؤ أو صيد السمك أو الرعي في البادية والأبرز من ذلك التجارة الخارجية فكانت السفن الكويتية تنقل شتى أنواع البضائع من بلاد فارس والعراق إلى باقي دول الخليج العربي أو موانئ شبه القارة الهندية وسواحل أفريقيا الشرقية وقد اكتسب التجار الكويتيين حنكة ودراية في التعامل مع التجار في تلك البلاد التي كانوا يزورونها .

ومن هنا نشأت بيئة تجارية واسعة حتى اعتمدت الدولة على مداخيلها من واردات التجارة وكان ذلك قبل ظهور النفط، وبعد ظهور النفط اتجه عدد كبير من أهل الكويت للاستفادة من الطفرة الجديدة في الحياة أما التجار فبقوا على تجارتهم بل استعدوا للتطوير والتوسع في التجارة حيث وصلت علاقاتهم أوروبا والصين واليابان وأمريكا ولم يمنعهم مانع في ذلك وأصبحت الكويت مركزاً تجارياً متطوراً بحيث استفادت معظم دول الخليج من وضعها الإستراتيجي وعلاقتها الطيبة والمميزة مع معظم الدول فإزدهرت التجارة ما بين الكويت والعراق وإيران والمملكة العربية السعودية (قبل تطوير وتوسعة موانئ المملكة في الثمانينات) .

توسيع نطاق المناطق الحرة :

لعبت المناطق الحرة والمناطق التنموية دوراً كبيراً ومهماً في تهيئة مناخ وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتطوير الصناعات المحلية وخلق فرص للعمال، بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة العالمية بشكل ملفت، حيث ارتفع عدد المناطق الحرة في العالم إلى أكثر من ٥ آلاف منطقة وبلغ حجم التجارة من خلال هذه المناطق أكثر من ٤٠٠ مليار دولار، وفي العالم العربي لا يزال عدد المناطق الحرة في تزايد مستمر .

ويطالب القطاع الخاص بتطبيق المنطقة الحرة العربية الكاملة واعتبر القطاع الخاص في رؤية أعدها الإتحاد العالمي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أنه رغم إنقضاء ثلاث سنوات على قيام منطقة التجارة العربية الحرة فإن تجارة السلع بين الدول العربية لاتزال دون ١٥٪ من إجمالي التجارة العربية في الوقت الذي يصل مستواها إلى نحو ٤٠٪ لدى مجموعة دول الآسيان و ٧٠٪ الإتحاد الأوروبي .

العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي :

السبب المحوري في الإحجام عن الإستثمار في الكويت يرجع إلى أجواء قطاع الأعمال « غير المضيافة، وتحديدًا تجاه الشركات العالمية».

وفكرة الحصول على قطعة أرض تشكل أكبر العقبات أمام فرص الاستثمار في الكويت، حيث يصطدم، وحتى المواطنون، بالبيروقراطية للحصول على أراض لبناء مساكن أو مدارس أو مصانع، رغم التقارير التي تشير إلى أن المساحة المستخدمة حالياً لا تتجاوز ٦٪ فقط من مساحة البلاد.

ويعزو الخبراء الصعوبات في الحصول على أراض إلى أن معظمها يخضع لإمтиاز شركة النفط الكويتية، شركة حكومية. ورغم قرار حكومة الكويت بإتخاذ خطوات إصلاحية، إلا أن الخبراء والمستثمرين يرون أنها ضئيلة.

البيئة القانونية :

أن مجموعة القوانين التي تم إقرارها كالقانون ٢٠٠٨/٧ بشأن المشاركة في المشاريع أو تلك التي هي في طور المراجعة أو التعديل (كقانون الشركات التجارية وقانون الضريبة وقانون التخصيص وقانون استثمار وتطوير الحقول النفطية) تحتاج إلى البت بها بشكل سريع ومتناسق لتوفير بيئة قانونية تدعم من السياسة التي ترنو إليها الدولة، إضافة إلى تفعيل العمل بقانون العمليات المقابلة (الأوفست) والذي كان من المفترض أن يكتب له النجاح بشكل أكبر في ظل المبالغ الكبيرة التي استثمرت في إعادة بناء دولة الكويت بعد الغزو العراقي الغاشم، وضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم الحكومي لبعض الأنشطة الاقتصادية، ودراسة جدواها الإقتصادية ومدى إمكانية إعادة توظيفها بشكل أكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن الخطوات المشجعة التي قامت بها الكويت لتشجيع المستثمر الأجنبي : إنجاز قوانين حماية الملكية الفكرية والسماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية وتملك بعض العقارات ومكافحة عمليات غسيل الأموال وإبرام بعض الاتفاقيات الدولية مثل تشجيع وحماية الإستثمار وتجنب الإزدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي والفني.

وتهدف الكويت من خلال قانون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن تضع البرامج والسياسات التي من شأنها توسيع دور القطاع الخاص وتقليل الإعتماد على القطاع الحكومي لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وخلق فرص للعمالة الوطنية مايسهم في الحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية.

هذا وبمناسبة انعقاد ندوة رئيسية بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٩ بشأن تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع على ضوء القانون ٧/٢٠٠٨ فقد قدمنا إقتراحاً للسيد المهندس مدير عام بلدية الكويت كان فحواه كالآتي :

أننا أحوج ما نكون الآن لتجميع كافة الطاقات والقدرات وتوجيهها التوجيه الصحيح، وذلك لتفعيل الدور الاقتصادي المحلي وتنشيطه خاصة في ظل التغييرات السياسية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص، ومن هذا المنطلق يتعين إعادة النظر في القوانين واللوائح ذات الصلة، وتعديل ما يستوجب التعديل منها حتى لا تكون عائقاً وطارداً للمستثمر المحلي قبل العربي والأجنبي، وهذا لن يكون إلا بالبداية بالهيئات والمؤسسات التي لها دور المشاركة في تنشيط الاقتصاد وانفتاحه ومراقبة أعمالها وقراراتها، حتى تكون عامل قوة جذب لا عامل ضعف وطرده، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة حيادية تلك الهيئات والمؤسسات بإعتبارها معنية بتطبيق القانون وتسييده وعلى وجه الخصوص ديوان المحاسبة.

وأنه من أولى الإهتمامات أنه يتعين على أهل الخبرة والعالمين ببواطن الأمور النظر للتشريعات وتعديل القوانين بما يتمشى ويتواءم مع حاجة العصر فأنا نضع بعض الحقائق التي تدق ناقوس الخطر من مدة واهمها على الإطلاق هو الإطلاق هو القانون رقم (٧/٢٠٠٨) وهو الخاص بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة ونقل وبالله التوفيق الآتي :

أولاً : أن القانون رقم (٧/٢٠٠٨) وحسبما يتضح من مذكرته الإيضاحية، قد شرع لمكافحة ومواجهة المخالفين والخارجين على مقتضيات الأعراف التجارية وأصول المهنة وجاء تحت وطأة وغمرة الشحن والتأزيم بعد صدور تقارير عن ديوان المحاسبة بشأن مخالفات بعض العقود السابقة نتيجة تبني بعض النواب للموضوع والإساءة للحكومة، ولكنه قد صدر في عجلة واكتنفته الغموض وجاء قاصراً قصوراً شديداً حتى بالنسبة للقائمين على تنفيذه ومتصفاً بانعدام المرونة في التطبيق، بحيث يصعب تحديد وبيان المقصود منه وتأثر المشرعون بتلك التقارير ولم يلتفتوا إلى صدور بعض الأحكام القضائية لصالح مستثمرون فسخت عقودهم بدون وجه حق وهم الآن بصدد إعادة الحال إلى ما كانت عليه لقرب انتهاء درجات التقاضي حولها.

ثانياً : أن هذا القانون لم يعط الأرضية السليمة لتطبيقه، وذلك بعدم توفيره العدالة والمساواة والدقة لجمود نصوصه وابتعاده عن الأهداف التنموية وقربه الشديد من حماية المال العام.. والذي اعترفت به بعض الجهات الحكومية.

ثالثاً : أن هذا القانون قد كبل يد القائمين على تنفيذه بانعدام المرونة في التطبيق بحيث يصعب على أي شخص تحديد وبيان المقصود بصاحب المشروع وخاصة أنه من أتى بالفكرة ويلورها ودرسها ووجد فيها الجدوى ثم التقطها آخر في حالة دفعه نسبة أعلى بالمزايدة فكيف يضع جهده وملكيته الأدبية للمشروع مما يشكل إنتهاكاً للحقوق.

رابعاً : نتيجة لذلك فإن القائمين على تنفيذ هذا القانون سيعملوا في متاهه يترتب عليها تجهيل للقانون نفسه وطريقة تنفيذه لكون تعبيراته تحتمل أكثر من معنى فضلاً عن أن مواده تخلط كل الأوراق وبذلك تخلط أيضاً أعمال الشركات وإختصاصها في أعمال لا تخصها كشركة تتعاطى أعمال النقل تستحوذ على مشروع عقاري وكذلك شركة عقارية تستحوذ على مشروع نقل بما لا ينسجم مع أغراض الشركة أو طبيعة عملها .

خامساً : إن القانون بوضعه الحالي يوفر للمتنفذين من أصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة العمل فقط ويحجم عن ذلك باقي التجار ممن هم دون ذلك .

سادساً : ميزان العدالة انعدم في هذا القانون وزاد المشكلة تعقيداً مما سيحول دون المضي قدماً في مشاريع كبرى بحاجة إلى أموال كثيرة .

سابعاً : فرض القانون عودة المشاريع إلى الدولة بعد انتهاء فترة حق الإنتفاع مع إعادة طرح إدارتها لمن يمنح الدول عائداً أكبر.. وبالتالي تكون حرمت المستثمر من حق التجديد حتى لو كان أهلاً لإدارته بكفاءة عالية لأن المزايدة عليه بفارق بسيط يحرم المستثمر طوال مدة تفانيه في هذا المشروع من قطف ثمرة جهده وشقاؤه.. مما سيجعل المستثمر يحجم عن الإستمرار في إستثماره .

ثامناً : أهم من ذلك أن الدولة تناقض نفسها فمنذ أن تبنت موضوع الخصخصة التفت عليه بهذا القانون الذي هو في حقيقته تأمين مبطن لا يستقيم مع نهج الدولة ومنهجها في الإنفتاح على الرأسمالية .

تاسعاً : أن القانون بصيغته الحالية وجود مادة يضع حاجزاً وحاثلاً أمام المشاريع التنموية ال B.O.T فالنظر إلى المستثمر المجتهد على أنه يجب قيامه بدفع أعلى سعر للحصول على حق الإنتفاع سينعكس سلباً على أي مستثمر ويجعله يحجم عن الدخول في هكذا مشروعات لعدم تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

ويتضح من هذا الجزء اليسير أن القانون بوضعه الحالي سيقوع الجميع في شك التعنت والتعسف من بعض أولئك الذين يتخذون موقفاً بغية الأضرار بالآخرين وإذ يتوخى في كل قانون التيسير وضبط وتنظيم حاله أو الحالات التي شرع من أجلها للمخاطبين بأحكامه لا لإتخاذها وسيلة للإعتداء على الآخرين أو الخروج عن المدى الطبيعي .

سبل استقطاب التدفقات الرأسمالية

إعداد/ د. خالد محمد السعد

كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

” هل الكويت بيئة خصبة لاستقطاب التدفقات الرأسمالية ”

“Both local and foreign investors characterize Kuwait as a difficult environment in which to operate”

FIAS report 2003¹

مقدمة:

تتنافس الدول فيما بينها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها دول الخليج ذات الوفرة المالية وذلك لان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس على دخول الأفراد ومستوى المعيشة في الاقتصاد المحلي.

فتحرص الدول على استقطاب المستثمر الأجنبي وذلك من خلال وضع الحوافز المختلفة وإصدار القوانين المحفزة للمستثمر الأجنبي للقيام بمشاريع استثمارية مباشرة . ونجد أن أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول التي تتمتع ببيئتها السياسية و الاقتصادية و التشريعية بمناخ جيد ومحفز للأعمال .

إن التجربة العالمية أثبتت أن المعوق الرئيسي للاستثمار الأجنبي و الذي في أغلب الأحوال تتجاهله الدول هو تعقد الإجراءات الإدارية الحكومية و التي تتطلب وقتا وجهدا وأحيانا مالا كثيرا لانجازها من قبل المستثمر المحلي و الأجنبي على حد سواء .

فقد نجد أحيانا أن الدولة تتميز بقوانين وحوافز جيدة ومشجعة للاستثمار الأجنبي إلا أن المعوقات الإدارية في الجهاز الحكومي هي التي تساهم في النهاية في طرد المستثمر الأجنبي وتجعل هذه القوانين و الحوافز الجيدة عديمة القيمة . لذلك تحرص الدول أن يكون لديها فهم أعمق لجهازها الإداري وتشخيص للمعوقات الإدارية التي يواجهها المستثمر المحلي والأجنبي .

FIAS “Kuwait Administrative Barriers (1) to Investment” , March 2003. (pgXIII)(1)

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تضيق الفجوة بين الإمكانيات و القدرات من ناحية و الموارد من ناحية أخرى فنجد أحيانا تلجأ الدول للاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على الموارد بينما في دول أخرى بما فيها دول الخليج فنجد أن الموارد متوفرة لكن الإمكانيات تنقصها ومن ثم تلجأ إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد هذه الفجوة. ومن ثم فإن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج تكمن في تطوير القدرات البشرية و التكنولوجية.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير إحصائيات الأمم المتحدة UNCTAD أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت الأخيرة متصدرة الدول لفترة طويلة . إذا يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في الصين أكثر من ترليون دولار. بينما نجد حجم الاستثمار الأجنبي في الدول العربية في عام 2006 يبلغ 62.41 بليون دولار أمريكي من إجمالي 1.3 ترليون . أكثر الدول العربية حظا من هذه الاستثمارات هي السعودية (18.3 بليون) ومصر (10.1 بليون).

الجدول التالي يبين التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج لعام 2007:¹

جدول (1) التدفق الداخل FDI inflows

الدولة	المبلغ (بليون دولار)	النسبة
السعودية	24	% 56
الإمارات	13	% 31
عمان	2.58	% 6
البحرين	1.72	% 4
قطر	1.1	% 3
الكويت	0.123	% 0.3
الإجمالي	43	% 100

المصدر : UNCTAD

(1) لشكر للدكتور محفوظ تادروس (مستشار مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية لتزويدنا بالجدول)

جدول (2) التدفق الخارج FDI outflows

الدولة	المبلغ (بليون دولار)	النسبة
الكويت	14.2	% 34
السعودية	13	% 32
الإمارات	6.6	% 16
قطر	5.3	% 13
البحرين	1.7	% 4
عمان	0.57	% 1
الإجمالي	41.4	% 100

المصدر : UNCTAD

جدول (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام من 2004 إلى 2006

الدولة	2004	2005	2006
السعودية - إجمالي (بليون دولار) نصيب الفرد	1.94 86.3	12.1 523.7	18.29 771.9
الإمارات - إجمالي نصيب الفرد	10 2315.7	10.9 2422.2	8.39 1736.2
البحرين - إجمالي نصيب الفرد	0.87 1153.3	1.05 1362.3	2.92 3689.9
قطر - إجمالي نصيب الفرد	1.2 1577.6	1.15 1440	1.79 2126.2
عمان - إجمالي نصيب الفرد	0.23 79	0.9 300	0.95 307.1
الكويت - إجمالي نصيب الفرد	0.02 9.1	0.25 90.9	0.11 38.3

المصدر : UNCTAD

إن تدفقات رأس المال الأجنبي إلى دول مجلس التعاون اغلبيها في القطاع النفطي ولقد أثبتت الدراسات أن التدفقات النقدية للقطاع النفطي لا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك لطبيعة قطاع النفط إضافة إلى أن هذا القطاع يخضع للملكية الحكومة في جميع دول الخليج¹.

بالرغم من أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات متجه للقطاع النفطي إلا أنه لا يمكن التقليل من أهميتها وخاصة للدول الخليجية التي حظيت بنسبة أكبر من هذه التدفقات . فعلى سبيل المثال نجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية زادت في عام 2007 بنسبة 33 % عن عام 2006 ، ويرجع السبب في هذه الزيادة الكبيرة إلى تحسن بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية .

فنتقرير البنك الدولي حول أداء الدول من حيث بيئة الأعمال (تنافسية بيئة الاستثمار) تشير إلى أن السعودية تقع في المركز 16 بعد أن كانت في المركز 67 بين 135 دولة قبل أربع سنوات .

الكويت في أسفل القائمة :

يتضح من الجداول السابقة أن الكويت في أسفل قائمة دول الخليج من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما نجدها في أعلى القائمة من حيث التدفق الخارج ، وترجع أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي في الكويت إلى طبيعة الاقتصاد الكويتي وتباطؤ عملية الإصلاح. فالنفط يمثل تقريبا 50 % من الناتج المحلي الإجمالي و 80 % من إيرادات الدولة و 90 % من الصادرات، البنية التحتية ليست في المستوى المطلوب ولم تواكب النمو الذي صاحب الفترة السابقة، علاقة الحكومة بالقطاع الخاص تتسم بعدم الثقة مما انعكس ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الاستثمار الكويتي في الخارج، البيروقراطية وتعقد الإجراءات الحكومية وانتشار الفساد في أجهزة الدولة، سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتباطؤ عملية التخصيص . فالقطاع العام يعتبر طاردا ومنافسا للقطاع الخاص ومن البديهي أن لا يكون هناك استثمار أجنبي إذا لم يكن أي وجود للقطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، عدم استقرار القوانين الخاصة بالعمالة مما يؤثر على نوعية هذه العمالة في المجتمع، سياسة التوظيف في القطاع العام تعتبر هي العائق الأكبر في تحسن وتطوير سوق العمل في القطاع الخاص وخاصة العمالة الوطنية ، وقانون دعم العمالة في هذا الخصوص قد اثبت فشله ولم يحقق الهدف المرجو منه، فكل ما حققه هذا القانون هو رفع التكلفة على المستثمر المحلي والأجنبي مما يجعل القدرة التنافسية للمستثمر في الكويت ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة . سياسة التكويت تعتمد على الجانب السلبي (العقوبات) وليس الجانب الايجابي (الحوافز) في السياسة لتشجيع القطاع

1 - AL-Iriani , M . and F . AL-Shamsi , “Foreign Direct Investment and Economic Growth in the GCC countries : A Causality Investigation Using Heterogeneous Panel Analysis”

الخاص لتوظيف المواطنين . التجربة العالمية في هذا الخصوص أن كثير من الدول تضع سياسات وقوانين لتشجيع القطاع الخاص و المستثمر الأجنبي لتوظيف العمالة الوطنية لكن القليل منها الذي ينجح دون التأثير على المنافسة وعلى تكلفة العمالة في القطاع الخاص .

التدخل الحكومي في سوق العقار يخلق اختلال في الأسعار فمن ناحية نجد أن سعر المتر المربع في العاصمة يفوق الأسعار في المدن الكبرى في العالم بينما هناك دعم وأحيانا بدون مقابل لبعض الأراضي مما يخلق فرص ريعية . يعتبر غياب المعلومات و الشفافية في سوق العقار و خاصة في توزيع الأراضي و التدخل المباشر في السوق مما يؤثر على الأسعار سببا رئيسيا في غياب المشاريع الإنمائية الطويلة الأجل و في ترسيخ عمليات المضاربة في سوق العقار . هناك اختلال هيكلي في المالية العامة منذ سنوات طويلة ولا توجد أي محاولة لتصحيح هذا الاختلال سواء في المستقبل القريب أم البعيد . عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري تتسم بالمد والجزر خلال الثلاثة عقود السابقة فعندما تنخفض إيرادات النفط ويكون هناك ضغط على المالية العامة تبدأ الحكومة في التفكير في الإصلاح وعندما ترتفع إيرادات الدولة تتسبب الحكومة ما فكرت فيه في السابق مع أن عملية الإصلاح الاقتصادي و الإداري تكون أسهل بكثير خلال فترة وفرة الموارد المالية مقارنة بفترات الشح المالي . كما أن التوجهات الشعبية التي يتسم بها مجلس الأمة الكويتي تجعل عملية الإصلاح أكثر صعوبة .

تردي بيئة الأعمال في الاقتصاد الكويتي تشير إليه جميع تقارير المؤسسات الدولية ، فعلى سبيل المثال نجد من الجدول التالي أن تصنيف الكويت من قبل جمعية الشفافية العالمية من حيث مؤشر انطباعات الفساد يسوء من عام إلى آخر .

جدول (4) مؤشر انطباعات الفساد ¹Corruption Perception Index

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	35	44	45	46	60	65

المصدر : www.transparency.org

كما أن البنك الدولي في تقريره Doing Business 2009 يضع الكويت في المركز 52 لعام 2009 من حيث مؤشر سهولة الأعمال بعد أن كانت في المركز 49 في عام 2008 . في هذا التقرير يقوم البنك بدراسة بيئة الأعمال في الدول حيث يقيس عشرة مراحل من عملية المشروع الاستثماري : إنشاء المشروع ، رخصة البناء ، توظيف العمالة ، تسجيل الملكية ، الحصول على التمويل ، حماية المستثمر ، دفع الضرائب ، التجارة البيئية ، تنفيذ العقود ، وتصفية المشروع .

١ - المؤشر يقيس انطباعات رجال الأعمال و المحللين للدول حول مدى انتشار الفساد في الدولة ويتراوح بين رقم ١٠ للدولة الخالية من الفساد و ٠ (صفر) للدولة ذات الفساد العالي .

مؤسسة Business Monitor International تصنف الكويت في أسفل القائمة مقارنة بدول الخليج من حيث بيئة الأعمال ، كما هو موضح بالجدولين التاليين :

جدول (5) بيئة العمل Business Environment Rating

الترتيب	بيئة الأعمال	الدولة
25	64.9	الإمارات
35	60.2	السعودية
40	59.1	البحرين
42	57.1	عمان
43	56.9	قطر
60	50.5	الكويت

المصدر : BMI Q4 ، 2008

جدول (6) خطورة الأعمال Business and Operation Risk Rating

المؤشر العام overall	توجهات السوق orientation Market	المؤسسات Institutions	البنية التحتية Infrastructure	الدولة
64.9	70.2	66.9	57.6	الإمارات
60.2	65.3	55.7	59.5	السعودية
59.1	54.1	61.7	61.6	البحرين
57.1	53.4	64.2	53.7	عمان
56.9	51.6	63.6	55.5	قطر
50.5	31	61.3	59.3	الكويت

المصدر : BMI ، Q4 ، 2008

ترتيب الكويت في مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة Heritage Foundation International متواضع جدا ، فمن ناحية حقوق الملكية تقع الكويت في المركز 50 ومن ناحية الفساد 47 %¹.

وأخيرا هناك قطاع التعليم الذي دائما يسقط من تقييم بعض المؤسسات الدولية فنجد أن نظام التعليم في الكويت غير قادر على تزويد سوق العمل بالمهارات المطلوبة كما أن تدني مستوى التعليم العام و الجامعي من عام لآخر يثير القلق .

1 - The Kuwait: Business Forecast Report, Q4, 2008. BMI (pg.38)

ما هو المطلوب من الكويت لتكون جاهزة لاستقطاب المستثمر الأجنبي :

يتطلب الاستثمار الأجنبي بيئة سياسية واقتصادية وتشريعية محفزة لممارسة الأعمال بجميع أشكالها كما يتطلب مزيد من الشفافية في القوانين والسياسات و في الإنفاق العام . يمكن تلخيص العوامل الرئيسية التي تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي :

- . الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي .
- . حرية انتقال وسائل الإنتاج وخاصة رأس المال والعمالة .
- . التركيز على التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار الأجنبي مثل الإعفاءات الضريبية و الجمركية.
- . ضمان حقوق الملكية وخاصة الملكية الفكرية .
- . العدل والمساواة في تطبيق القانون على المواطن والمقيم .
- . المحافظة على سرية المعلومات الخاصة للفرد سواء كانت المالية أم الاجتماعية .
- . الشفافية في طرح المشاريع وخاصة مشاريع BOT .

في عام 2003 قامت إحدى مؤسسات البنك الدولي FIAS بدراسة مكثفة للمعوقات الإدارية التي يواجهها الاستثمار في الكويت و اقترحت توصيات محددة تتطلب جهدا كبيرا من الحكومة للقيام بها . تتضمن الدراسة 97 توصية (تشمل جميع أجهزة الدولة) بما يتعلق بالخطوات و الإجراءات الخاصة بمراقبة و إدارة الاستثمار في الكويت و التي يتوجب على الحكومة اتخاذها لتحسن المناخ المحلي للاستثمار . من هذه التوصيات 37 توصية تعتبر من الأولويات القصوى التي يجب اتخاذها في المدى القصير (خلال الست شهور) .

عندما نقيم الوضع الحالي الآن و بعد مرور ست سنوات على التقرير لنرى كم من هذه التوصيات تم تنفيذها فنجد فقط الجزء القليل الذي تم تنفيذه مما يدل على ان عملية الإصلاح الإداري في الكويت تأخذ وقتا طويلا مما يضعف من تأثير الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الخصوص .

إن عملية الإصلاح في الكويت تتميز عادة ببطئها و تأخر اتخاذ الإجراءات اللازمة و ذلك بسبب كثافة الجرعة السياسية التي تواكب أي إجراء أو قانون تتخذه الحكومة في عملية الإصلاح الاقتصادي و الإداري . حيث يرى كثير من المحللين أن تسييس برنامج الإصلاح الاقتصادي ناتج عن الحرية السياسية و الإعلامية المتوفرة في الكويت مقارنة بدول المنطقة .

إن المطلوب لاستقطاب المستثمر الأجنبي هو تنفيذ توصيات FIAS بأكملها و خاصة فيما يتعلق بالجهاز الإداري للدولة . فقد أثبتت التجربة العالمية أن التطبيق السليم للإصلاح الإداري في الأجهزة الحكومية له أثر كبير على بيئة الأعمال في الدولة .

لقد لجأت كثير من الدول و خاصة دول أوروبا الشرقية إلى الإصلاح الإداري و التشريعي وبصفة خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالقطاع الخاص مما انعكس ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في هذه الدول .

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل خارج سيطرة الحكومة مثل حجم السوق و الأخطار السياسية الإقليمية و التي تعيق استقطاب المستثمر الأجنبي إلا أن هناك عوامل تقع تحت سيطرة الحكومة مباشرة مثل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية الحكومية و انتشار الرشوة وكفاءة الجهاز الإداري .

في الكويت يتطلب الإصلاح الإداري الفهم الجيد من قبل الجهاز الحكومي للمعوقات الإدارية التي يواجهها المواطن و العمل على إزالتها . التدريب الجيد و اختصار بعض الإجراءات قد يساهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري للحكومة ويجعله يفكر بعقلية خدمية تسهل العمل وليس بعقلية تسلطية تعقد الإجراءات .

كما أن وضوح القوانين و الإجراءات يساعد على تبسيطها و تنفيذها و على حفظ حقوق الموظفين الذين يقومون بتطبيقها . ومن ثم يجب مراجعة الإجراءات الإدارية حتى لا يكون لدى الموظف القوة أو الخيار لإيقاف أي معاملة في أجهزة الدولة .

من الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها للتأثير على سوق العمل تبسيط القوانين الخاصة بالعمالة الوافدة و السماح للمستثمر الأجنبي باستيراد العمالة من الخارج .

سياسة التكويت يجب إعادة النظر فيها من حيث أن السياسة يجب أن تركز على استخدام الحوافز و ليس العقوبات في تشجيع القطاع الخاص لتوظيف المواطنين . فسياسة التكويت الحالية تعتبر سياسة فاشلة لأنها خلقت في المواطن الكويتي الاتكالية والكسل .

إن تحرير الأراضي وتنظيم التقسيمات المختلفة للاستخدام (سكني ، تجاري ، استثماري) يعتبر من العوامل المهمة في استقطاب المستثمر الأجنبي ، إذ لا يمكن لأي مستثمر أن يعمل في بلد دون توافر الأراضي التي سوف يعمل عليها . في هذا الخصوص من الأفضل تشجيع المستثمر الأجنبي الطويل الأجل الذي يقوم بتطوير الأراضي واستثمارها و ليس المستثمر الأجنبي الذي يشتري أسهما اليوم و يبيعها غدا .

ترسيخ مبدأ الشفافية في توزيع الأراضي و انتشار المعلومات الخاصة بالعقار .

اعادة النظر في نظام الجمارك وما إذا كان بإمكان المستثمر الأجنبي الاستيراد دون اللجوء الى
المستثمر المحلي .

هذه بعض الأمور الملحة التي يجب على الحكومة إعطاؤها الأولوية في المدى القصير لتحسين
المناخ الاستثماري في الكويت .

خاتمة:

يجب التأكيد على تشجيع الاستثمارات سواء كانت المحلية أم الأجنبية ليس هدفا بحد ذاته وإنما الهدف هو رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مما يساعد على زيادة النمو في الدخل ، إضافة إلى توزيع مصادر الإنتاج وزيادة فرص العمل مما ينعكس على دخل الفرد وعلى تحسين و توزيع الخدمات المقدمة للمجتمع .

لقد تبنت الخطة الخمسية الأخيرة للدولة هدفها الاستراتيجي الأول بتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وذلك من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي . الجدول التالي يبين النسب المستهدفة في الخطة :

جدول (7) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي و التكوين الرأسمالي

الإجمالي:

نهاية الخطة 2013-2014	بداية الخطة 2009-2010	متوسط الفترة 2002-2006	
% 45	% 39	% 33	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
% 49	% 35	% 45	مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية

المصدر : وزارة التخطيط

أخيرا هناك مقومات مهمة تتمتع بها الكويت تساهم في استقطاب المستثمر الأجنبي منها على سبيل المثال وليس الحصر :

الكويت تملك 10 % من احتياطي النفط العالمي .

القطاع المالي وخاصة القطاع البنكي يتميز بالقوة و الكفاءة بناء على المؤشرات الرئيسية (كفاية رأس المال ، نوعية الأصول ، الربحية ، السيولة) و الأهم من ذلك هو توفر الخبرات البشرية الوطنية في هذا المجال ، إذا لم تجد البنوك الأجنبية التي فتحت فروع في الكويت أي صعوبة في استيفاء شرط العمالة المحلية .

جمعيات النفع العام (المجتمع المدني) نشيطة و متنوعة و تساهم في التأثير في القرار الحكومي كما أن المرأة لها دور أكبر في المجتمع مقارنة بالدول المجاورة .

تصنف الكويت حسب مؤسسة Business Monitor International في مرتبة أعلى من

متوسط دول الخليج في جميع المؤشرات التي تنشرها ما عدا مؤشر بيئة الأعمال .

فمؤشر الخطر السياسي في المدى القصير تأتي الكويت بعد عمان في القمة بينما في المدى البعيد تأتي الكويت في القمة . أما بالنسبة للخطر الاقتصادي فالكويت تأتي في القمة في المدى القصير و بعد الإمارات في المدى البعيد .

في النهاية فإن الإصلاح يتطلب إرادة سياسية قوية وقيادة حكومية قوية لها بعد نظر و تتبنى حملة إعلامية موسعة لتوعية المواطن و أعضاء مجلس الأمة بخطورة الوضع الراهن .

الجلسة الرابعة

المحور الرابع: البنية التشريعية والإدارية

تعزير القوانين التي تكفل تشجيع حقوق المستثمر الأجنبي

إعداد السيد / عبد الرحمن الحميدان

رئيس المجلس البلدي

- لاشك أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم ومن ضمنه دولة الكويت تحتاج إلى تضافر جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف الإسراع في إنجاز وتعزيز القوانين المحركة للنشاط الاقتصادي ومعالجة السلبيات الناتجة عن تطبيق هذه القوانين.. ومن هنا يجب النظر إلى هذه القوانين والتركيز عليها من جوانبها الاقتصادية دون المساس بالحاجة إلى النظر من ناحية أخرى إلى حماية المال العام..
- ومن المهم تذكّر أن مساهمة القطاع الخاص بوجود هذه القوانين هي مساهمة مهمة أكثر من أي وقت معني باعتباره من يبحث عن الفرص الاستثمارية ويحسن استغلالها..
- لذا يجب أن يعمل الطرفين ونقصد بذلك الحكومة والقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي معاً من أجل تحسين الفرص الاستثمارية وتطويرها حتى يمكن الوصول إلى شراكة كاملة تستطيع أن تبني من خلالها اقتصاداً كويتياً قوياً وذا تأثير وبالتالي يمكن الوصول إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية..
- ولا شك أن قانون الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي رقم ٢٠٠١/٨ ولائحته التنفيذية الصادرة في سنة ٢٠٠٢ من أهم القوانين التي تعالج هذا الموضوع، وقد صدر هذا القانون ليضع القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي وعالج الأمور الغريبة وتشكيل الهيئات الخاصة بالمشاريع التي يختص بها رأس المال الأجنبي، كما وضع الضمانات التي تكفل هذه الاستثمارات الأجنبية وأعطى بعض المزايا لهذا النوع من الاستثمار كما ألقى على عاتقه بعض الالتزامات القانونية وفي النهاية حدد القانون الجزاءات التي ترى في حالة مخالفة المستثمر الأجنبي لأي من التزاماته والاشتراطات في القانون..
- والقانون المذكور بشكله العام يعتبر من القوانين المتقدمة تشريعياً.. وقد قدم المشرع فيها جميع المزايا والتسهيلات التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي في جميع الدول المجاورة إلا أن اللائحة التنفيذية للقانون والتي تعتبر العمود الفقري لهذا القانون قد جاءت مبهمّة في الكثير من موادها كما انه من الملاحظ تأخر إصدارها وبما يقرب السنتين مما أضر كثيراً تطبيق هذا القانون على الواقع..
- ولعل من أهم الأمور التي يجب مناقشتها عند التطرق إلى قانون الاستثمار الأجنبي هي كيفية تعامل هذا القانون مع أملاك الدولة العقارية أو أراضي الدولة وكذلك الثروات الطبيعية..

- منح القانون إعطاء أية استثمارات أجنبية أو تسهيلات لرأس المال الأجنبي فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية وقررت المادة ٣ من القانون على أنه «كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو المرافق العامة لا يكون إلا بالقانون».
 - ولا شك أن هذا المنع وإن كان يرتبط بقوانين أخرى وكذلك يتعلق بالمادة ٢١ من الدستور إلا أنه يجب النظر بعناية إلى ضرورة استقطاب رأس المال الأجنبي في مشاريع الثروة الطبيعية باعتبار أن الدخل الرئيسي لدولة الكويت وبالتالي من الضرورة تطوير وتعزيز التشريعات المتعلقة بهذا الشأن بما يسمح بمثل هذه الاستثمارات ولا يتعارض مع نصوص الدستور والقانون.
 - لم يعالج القانون رقم ٢٠٠١/٨ بشأن الاستثمار الأجنبي مسألة منح أو استئجار أو بيع الأراضي المملوكة للدولة والتي قد يحتاجها المستثمر الأجنبي لإنشاء مشروعه الاستثماري وبالتالي خلا القانون من تنظيم قانوني لهذه المسألة وترك الأمر للقوانين الأخرى ومن أهمها «قانون أملاك الدولة» رقم ١٩٨١/١٠٥ والتعديل الذي طرأ عليه بموجب القانون رقم ٢٠٠٨/٨ وهذه القوانين وعلى أهميتها إلا أنها تخلو من القصور التشريعي الذي قد يمنع في النهاية أي مستثمر من الحصول على أية تسهيلات فيما يتعلق بأملاك الدولة.
 - لا شك أن البنية التشريعية في دولة الكويت فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ومشاريع الشراكة تحتاج إلى كثير من التعزيز والتعديل. ويجب أن ينظر المشروع إلى رأس المال والقطاع الخاص كشريك مهم للتنمية وبالتالي من الضرورة أن تكون التشريعات منصفة للطرفين وبما يضمن تشجيع رأس المال الأجنبي للدخول في استثماراته إلى دولة الكويت.
 - وفي النهاية المهم في نهاية المطاف أن نشير إلى أمر في غاية الأهمية أنه عند إنشاء القوانين يجب النظر إلى القوانين الأخرى المتعلقة بها حتى لا يكون هناك أية تعارض ما بين هذه القوانين، لذا يجب على المشرع الرجوع إلى هذه القوانين وهو يصدر التشريع لقوانين جديدة ولعل ما أثار هذا الموضوع هو القانون ٢٠٠٨/٨ الذي أختص بأملاك الدولة وقواعد الشراكة بين القطاع الخاص والعام. ومن الواضح أن من شرع هذا القانون لم يكن ينظر بإمعان إلى القانون رقم ٢٠٠١/٨ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي. إذ جاءت بعض مواد هذا القانون عسوية على التنفيذ ومقيدة للقانون رقم ٢٠٠١/٨.
 - ولعلها مبحث آخر من المهم التصدي له من الأخوة القانونيين.
- والله ولي التوفيق،،،

شفافية القوانين والإجراءات التي تنظم عمليات التجارة والاستثمار

إعداد: المحامي عبد العزيز طاهر الخطيب
من مجموعة طاهر القانونية

الافتتاحية :

نعيش جميعاً الحلم الممكن الذي أطلقه سمو أمير البلاد في جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً في المنطقة، باعتباره إستراتيجية دولة تتطلب خلق بيئة إقتصادية مناسبة تجعل من الكويت مركزاً لتقديم الخدمات لترسيخ قُدرات الوحدات الإقتصادية داخل النشاطات الإقتصادية، وأهم العوامل التي تُمهّد لظهور الكويت كمركز مالي وتجاري التوجّه نحو الإنفتاح الإقتصادي والعمل على تكامل البنية التحتية والسماح بالإستثمار فيها، وتقليص دور الدولة في الهيمنة على الموارد الإقتصادية والتوجّه نحو التخصص، شريطة أن يكون العمل على مستوى لائق من الشفافية في بيئة قانونية داعمة لنية أن تكون الكويت مركزاً مالياً وتجارياً.

تعرّضت كثير من الدراسات للمسيرة الإنمائية في البلاد، كما تبنت الكويت كأية دولة نامية مفهوم تحديث التنمية وتحسين مؤشرات الرفاه في المجتمع باستخدام الإنفاق الحكومي، وتراوحت المفاضلة بين بدائل الإنماء مُحاولاً لتحقيق إنماءٍ أمثل، التي واجهت ضيق القاعدة الإنتاجية، لذا آن الأوان للعدول عن مفاهيم التنمية التقليدية في الكويت لتتجه إلى الخيارات الممكنة في ظل قدرة الدولة وصانع القرار فيها على الأخذ بالبدائل الإنمائية لإيجاد أفضل نمط للكسب والإنفاق، وأهم أسباب ذلك إدراك الكويتيين بأن الإختلالات التي تواكب المسيرة الإنمائية هي إختلالات هيكلية ينبغي مواجهتها بأساليب التخطيط العلمي وفق مُعطيات هذا العصر وفي مواجهة المتغيّرات المُتلاحقة في النظام العالمي، ممّا يتطلب تعزيز الجهود التخطيطية وتطوير أساليبها وسياساتها لتحقيق الأهداف الإنمائية مع مشاركة حقيقية وفعّالة للقطاع الخاص في ظل تشريعات وقوانين تُيسّر الحركة للرساميل الخارجية والداخلية.

وأبرز عناصر التخطيط هو العلم المُسبق بجميع المُعوقات بأنواعها ووسائل التغلّب عليها، التشريعية والإجرائية، وما يتطلبه من إشاعة الشفافية ومكافحة الفساد الإداري وإعمال الحوكمة في صورتها النظامية والأخلاقية.

إن من طبيعة البشر أن يسعى الفرد إلى تعظيم منفعة الشخصية وتحقيق مصالحه ولو على حساب الآخرين، ممّا يُسبب بروز مشكلات عملية وأخلاقية في التعامل، الأمر الذي دفع إلى ظهور إبداعات بشرية لضمان إنضباط سلوكه وإحداث التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع، تتمثل في المفاهيم الحديثة التي خضعت للبحث والتمحيص من خلال المؤلفات والبحوث والدراسات، ومن

هذه المفاهيم مفهوم الحوكمة، وعلى وجه الخصوص حوكمة الشركات وتطبيقاتها، التي تعتبر الشفافية ركيزة أساسية فيها، وأيضاً مفهوم الفساد الإداري، فالفساد الإداري ظاهرة عالمية إنتشرت إنتشاراً غير مسبوق في التاريخ، ولا ترتبط بنظام سياسي مُعيّن أو مذهب فكري أو إقتصادي قائم، ولهذا الفساد عدّة صور، فهناك الفساد السياسي الذي يسد الطريق أمام الأفراد لممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرّياتهم الشخصية، حيث يغلب على الحكم طابع الإستبداد والقهر لتحقيق رغباته وفرض سيطرته وسياسته وفكره على عامة الناس.

وصورة الفساد الإقتصادي الذي يدل مجرّد وجوده على فشل النظام الاقتصادي القائم في مواجهة الأزمات الاقتصادية من كساد أو تضخّم، ومرجع ذلك فساد القائمين عليه والمُختصين برسم أُطره وفلسفته، أضف إلى ذلك الفساد الاجتماعي الذي هو نتاج إتباع الدول لسياسات إجتماعية بعيدة عن القيم والأخلاق وتُنافي الضمير الإنساني، أو إتباع مناهج الغلق والتضييق والتطرّف ما يُنافي روح العصر ومُعايشة العالم بعد تقلص مسافته وتداخل مصالحه.

لذلك فإن الفساد الإداري هو ما يُصيب وحدات ومُؤسّسات وهيئات وأجهزة الدولة وكل مُكوّناتها الإدارية، وتنتشر وتتوغل في ثناياها، وتستفحل الأضرار بالهيئة الاجتماعية في داخل الدولة، ويرتبط الفساد الإداري إرتباطاً كبيراً بالموظف العام والوظيفة العامة، والموظف شاغل للوظيفة العامة يُحمّله القانون بواجبات وإلتزامات بحيث يكون الفاعل المُنفرد في أفعال الفساد الإداري. والوظيفة العامة غدت ذات أهمية قُصوى حالياً، وأصبحت حقاً للمواطنين تنص عليه الدساتير، حيث تدخل الدولة جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وغيرها من المجالات والخدمات التي توفرها الدولة، لذلك يتم تعيين الموظف بصفة دائمة في مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص التابعين لها بشكل مُباشر، أو التي ألحقهم القانون بالموظفين العامين، والفساد الإداري بالنسبة للموظف العام له صورتين : صورة حالات الفساد التي إعتبرها القانون من قبيل الجرائم المُعاقب عليها بنصوص جزائية، مثل الرِشوة والاسْتيلاء وإختلاس الأموال العامة وإهدار المال العام والتوصية والوساطة والتربّح من الوظيفة، والجرائم الأخرى التي تؤثر على الوظيفة العامة، وأيضاً صورة حالات الفساد الإداري التي يرتكبها الموظف العام بالمُخالفة لواجبات ومُقتضيات الوظيفة العامة، كالامتناع عن أداء المهام أو الإهمال أو التقصير أو التأخير أو التراخي في القيام بالمهام، أو عدم طاعة الرؤساء أو إفضاء الأسرار أو الإنحراف في إستعمال السلطة.

ويضع القانون للأفراد المتعاملين مع المرافق العامة ومع الموظفين فيها ضمانات تمكّنهم من اللجوء إليها في حالة المساس بحقوقهم المادية والمعنوية، إستناداً إلى مبدأ الشرعية القانونية، وذلك للحد من السلطة الممنوحة للإدارة التي تعيش فساداً إدارياً في مواجهة الأفراد المتضررين الذين يحق لهم التقدم إلى القضاء للمطالبة بإلغاء القرارات أو التعويض عن الأضرار المترتبة عليها.

إستيعاب المفهوم العالمي للمركز المالي والتجاري :

مُستقبل الكويت يُحتمّ تضافر إستخدام خبرات أبنائها المُتراكمة من حقبتَي الثمانينات والتسعينات وما بعدهما، على أن تكون دروس الغزو سنة ١٩٩٠م ماثلة وحافزاً لتحقيق أهداف الدولة، فالنظام

العالمي يعيش دوامة وتغيّراً مُستمرّاً تفرض على صانعي القرار أن يُدركوا أن السياسة المطلوبة هي التي تكون الأكثر إرتباطاً بالواقع العالمي والمحليّ، فالكويت دولة صغيرة ورغم ذلك فهي فاعلة في المجتمع الدولي، وليست معزولة عن الأنشطة العالمية، وعليها أن تبني مصلحتها على معيار إرتباطها بالقوى العالمية المُختلفة للعناية بنفسها، فوجود وضع إقتصادي مُنتعش يُعتبر من العوامل الرئيسيّة التي تساعد السياسات الخارجية التي ترتبط في النهاية بالأنشطة الاقتصادية والأوضاع المالية.

وتتميّز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الوطنية بمدى قدرة نقل عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، ويوجد إختلاف في درجة ومدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخل الدولة الواحدة، وقدرتها على التنقل بين الدولة، وأسباب هذا الاختلاف القيود التشريعية وإختلاف اللغة والعادات وأسلوب دفع الضرائب التي تقيّم تمييزاً داخل الدولة يقلل من قدرة رأس المال الخارجي من الانتقال، ومن مُعوقاتهما أيضاً الأزمات السياسية والاقتصادية، كذلك تتميّز العلاقات الدولية عن التجارة الوطنية في إختلاف السياسات الوطنية ووجود حواجز وعقبات تحد من حُرّية التبادل الاقتصادي بين الدول، وهي حواجز غير مطلوبة في التبادل الاقتصادي الدولي، فكل حكومة تتخذ على المستوى المحلي سياسة إقتصادية ومالية ونقدية تُناسب أوضاعها الاقتصادية، وهذا من شأنه وضع عقبات أمام حُرّية التبادل الاقتصادي وحرية تنقل العمل ورأس المال بين الدول.

والدولة الحديثة تنبّهت إلى وجود خصوصية للعلاقات الاقتصادية الدولية بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي حقيقة إقتصادية واقعة، له هيكل قابل للتغيير من وقت لآخر بتغيّر الأوضاع والظروف التي تمر بها عناصرها في مختلف إقتصاديات الدول، ونتيجة للوعي بوجود إقتصاد عالمي ظهرت الرغبة في تنظيمه، وخاصّة بسبب ما حدث من كساد عالمي في الحقبات المعاصرة، مثل ما حدث في أوائل الثلاثينات من القرن السابق، وتلاحق الدول آثار هذا الكساد من أجل الحفاظ على إقتصادياتها الوطنية من خلال وضع حواجز تشريعية، وكذلك الأمر بالنسبة لما سببته الحرب العالمية الثانية من مآسي وخراب لدول العالم فإتضح أهمية الرخاء الاقتصادي العالمي، وخاتمة المآسي بالأمس المنظور والمستمر حتى اليوم والغد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ التي ألحقت بالبشرية خسائر كبيرة وفادحة أبرزت مشاكل البطالة وتوقف النمو الاقتصادي أو تراجعها، والتي تتطلب تنظيماً عالمياً لتنمية الاقتصاد وتدعيمه وتسهيل تبادل السلع والخدمات وتسهيل إجراءات المدفوعات وتنمية الإستثمارات الدولية وإنشاء مجموعات إقتصادية تتألف من عدّة دول.

القانون محور التصرفات الإجتماعية والمالية :

القانون ضرورة إجتماعية قُصوى لوجود الحياة الإنسانية وحفظ المجتمع، ففيه الأنشطة متعدّدة والأعمال مُختلفة تقتضي غالبيتها العظمى تعاون بين الأفراد، وحاجات الأفراد مُتماثلة ومُتقاربة ومُتداخلة، توجد الكثير من التنافس والتضارب، وهذا أكد على ضرورة وجود ما يُنسّق بين حاجات الأفراد وأششطتهم، لذلك ظهرت القواعد القانونية المنظمة لعلاقاتهم وروابطهم المتبادلة، ويُعرّف القانون بأنه مجموعة من القواعد التي تحكم أو تُنظّم الروابط الإجتماعية والتي يُجبر الأفراد على إتباعها بالقوّة عند الإقتضاء، فهو سياج يحمي مصالح الأفراد، والقانون ينشأ بنشوء المجتمع ويوجد بوجوده، ووظيفته

العمل على أن يعيش أفراد المجتمع بسلام، والمجتمع يحتاج إلى نظام إجتماعي يفترض أنه يكفل تماسك المجتمع وتسند سلطه تستطيع أن توقف كل من يخرج على هذا النظام، ويهدف هذا النظام إلى بقاء الجماعة عن طريق إقامة توازن بين المصالح المتعارضة، وهذا النظام دائماً في حالة حركة ويساير ظروف الحياة الاجتماعية، والقانون هو الذي يقيم هذا النظام الاجتماعي ليحقق وظيفته.

والقاعدة القانونية هي مُفردَة القانون لها خواصُّ ثلاث، فهي قاعدة عامة مُجرّدة، ثم هي قاعدة تحكم الروابط الاجتماعية وتوجد في مجموعة من القواعد التي يُطلق عليها القانون، وهذا تعبير أشمل من التشريع لأن التشريع هو مصدر من مصادر القانون، ويُعرّف التشريع بأنه القانون الوضعي. فالمقصود بعموميّة القاعدة وتجريدها وأنها ليست موجّهة لشخص مُعيّن بالذات ولا تخص واقعة بعينها، ولكنها تذكر الأوصاف التي تتوافر في الأشخاص المقصودين بخطاب نص القاعدة القانونية، فكل شخص تتوافر فيه هذه الصفات إنطبقت عليه القاعدة. إذ هي تنطبق على عدد غير مُحدّد أو محصور من الأشخاص أو الأحداث، إلّا أنه من الملاحظ أنه لا يلزم أن تكون القاعدة القانونية مقصوداً بها الكافة أو جميع الأشخاص، فهناك قواعد عامة ومجرّدة لا تنطبق إلّا على فئة محدودة من الأشخاص، كما أن العمومية قد لا تعني وضع القاعدة القانونية لزمان غير مُحدّد، فقد يصدر القانون لينطبق مدة معيّنة تُبيّن في ذات القانون، أضف على ذلك أن العمومية لا تستلزم أن تكون القاعدة القانونية واجبة التطبيق في كل إقليم الدولة، فقد تفرد أجزاء مُعيّنة من الدولة بنظام قانوني خاص.

والخاصيّة الثانية أن القاعدة القانونية تتضمّن الروابط الاجتماعية، لذلك فهي لا تحكم إلا السلوك الظاهر، ولما كان القانون لازم لتنظيم ما ينشأ بين الأفراد من علاقات وروابط في المجتمع، فإنه يستلزم قيام مظهر خارجي لسلوك الفرد في هذه العلاقات والروابط، لذلك فإن القانون لا ينفذ إلى ما في النوايا وما في الصدور ما دامت ليس لها مظهر خارجي بأفعال مادية ظاهرة، فالتبيّة وحدها لا تكفي دائماً بل يجب أن يسندها فعل مادي.

والخاصيّة الثالثة هي أن تفترق القاعدة القانونية بجزء مادي. وهو الأثر المترتب على مخالفة تلك القاعدة، ويُطلق عليها لفظ الجبر والإكراه، لأنها قد ترد على إجبار شخص للقيام بعمل إمتنع عن تنفيذه إختيارياً، أو يُطلق عليه لفظ جزاء في الأحوال التي لا يمكن جبر الشخص القيام بما إلتزم به ولكنه يتحمّل نتائج سلوكه بشكل آخر. فالغرض من الجزاء الضغط على إرادة الأفراد حتى يمتثلوا لأوامر ونواهي القانون. فالجزاء لازم لإقرار النظام في المجتمع، وإن كان الغالب إحترام الأفراد لقواعد القانون عن رضا وطواعية.

والقاعدة القانونية تتميز بأن الجزاء فيها توقّعه السلطه العامة.

خلاصة القول أن الإلتزام بعمل ينص عليه القانون لا يمكن جبر المُلتزم به، والإمتناع عن ذلك يُرتّب الحق في التعويض الجابر للضرر الذي لحق صاحب الحق من عدم الإلتزام بالتنفيذ. وهو جزاء مدني له صور متعدّدة مثل حالات بطلان التصرف والفسخ وعدم النفاذ والتعويض والغرامة التهديدية

وشهر الإفلاس.

والقاعدة القانونية قد تكون قاعدة أمرة أو قاعدة مُكَمَّلة، ولما كانت القواعد القانونية ترمي إلى تنظيم السلوك الاجتماعي حين تتناول المسائل بالتنظيم والتحديد، فتتعرض للمراكز القانونية للأفراد فتفترض وضعاً تقرّر له آثار قانونية محددة، وهو ما يُسمّى حكم القاعدة القانونية، فإذا تحقق الغرض إنطبق الأثر القانوني، وقد لا تحتكر القاعدة القانونية تحديد آثار جميع الحالات فتترك بعضها لإتفاق ذوي الشأن، ولكنها تحتاط لإغفالهم فتضع آثار مُكَمَّلة.

ولكن القاعدة القانونية في حالات أخرى ولأهميّة المراكز القانونية التي تنظمها وتعلقها بكيان المجتمع تحدّد أثرها تحديداً واحداً وأمراً لا يسمح لذوي الشأن بالاتفاق على ما يُخالفه، وهي بذلك تكون قاعدة قانونية أمرة.

كما تُصنّف قواعد القانون أيضاً إلى قانون عام وقانون خاص، وقواعد كلا القانونين لا تنظم كل منهما مجموعة قانونية واحدة، بل أن في كل منهما تتعدّد مجموعات القواعد القانونية المتجانسة داخل كل فرع من فروعها، ولكل منها تسمية خاصّة تُعبّر عن طبيعتها وما تنظمه من معلومات.

ويُقصد بالقانون العام، مجموعة القواعد القانونية التي تُنظّم العلاقات القانونية التي تظهر فيها الدولة أو أحد أجهزتها العامّة باعتبارها صاحبة سُلطة، بينما القانون الخاص يقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين الدولة أو أحد أجهزتها الإدارية لكنها مُجرّدة من السُلطة، وهنا التفرقة بين أشخاص القانون العام والقانون الخاص بأطرافه أو صفة هذه الأطراف، والعلة من هذه التفرقة وفي التمييز بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص ترجع إلى الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، فقواعد القانون العام تهدف إلى تحقيق الصالح العام، الأمر الذي يستوجب منحها الإمتيازات والسلطات لتحقيق ذلك، أمّا هدف القانون الخاص فهو رعاية المصالح الخاصّة والتوثيق بينها، لذلك يقف الأفراد منها على قدم المساواة ولا يتميّز أحدهما عن الآخر. ولكل قانون - عاماً أو خاصاً - فروع، وفروع القانون الخاص هي المدني والتجاري والمرافعات المدنية والتجارية والقانون البحري والعمالي والقانون الجوي، أما فروع القانون العام فهي القانون الدستوري، والقانون الإداري وقوانين مالية الدولة، وقانون الجزاء والقانون الدولي العام باعتباره قانون عام خارجي.

العلاقة بين القانون والحق :

القاعدة القانونية تفرض واجبات على بعض الأفراد يُقابلها حقوق البعض الآخر لإيجاد التوازن بين المصالح، فالمصلحة وثيقة بين القانون والحق، إذ أن القانون الوضعي هو مصدر كل الحقوق، حيث لا يُتصوّر قيام حق لا يستند إلى قانون يكفل احترامه، فالقانون والحق يصدران عن شيء واحد، فالقانون يفرض نظاماً مُعيّناً وهو نفسه يُخوّل الحق بوضع سلطة تُمكن صاحبه من أن يعمل على وجه مُعيّن في علاقته مع الغير. ففكرة الحق فكرة لازمة من الناحية الاجتماعية والقانونية. وفكرة الحق تعني إستئثار الشخص بقيمة مُعيّنة تحت حماية القانون. والحقوق أنواع بعضها مالي وبعضها غير مالي وبعضها حقوق

ذهنية أو معنوية، ويُعرّف الفقه الحق بأنه سُلطة يُقرّها القانون لشخص مُعيّن يستطيع بمقتضاها القيام بأعمال مُعيّنة تحقيقاً لمصلحة يُقرّها القانون.

إذا كان القانون يعتبر مصدر جميع الحقوق فهو يمنحها ويحميها، ولكن مصدر الحق الذي يعني السبب الذي يرتب عليه القانون وجود الحق مختلف، فالقانون سبب غير مباشر لجميع الحقوق، ممّا يُحتم معرفة السبب المباشر، وهي الواقعة التي تحدث فيُرتب عليها القانون أثراً مُعيّناً والتي تسمى واقعة قانونية، وقد تكون وقائع طبيعية أو من فعل إنسان، لذا فالإعتداء على الحق يكون بإنكاره، يحق معها لصاحبه التمكن في أن يلجأ للسلطات العامة طلباً للحماية، فيتجه للقضاء برفع دعوى طالباً رد الإعتداء وإزالة ما نشأ عنه، وتسمى دعوى مدنية، وقد يعتبر القانون الإعتداء على حق من الحقوق إعتداء ليس فقط على صاحب الحق، ولكنه إعتداء على المجتمع، عندئذ يجعل هذا الإعتداء جريمة يعاقب عليها، تلك صور الاعتداء على الحق ووسائل حمايته.

معوّقات تواجه فكرة المركز المالي والتجاري كإستراتيجية :

أولاً: التخلف في التنمية الاقتصادية :

التخلف ظاهرة مُعقّدة مُتعدّدة الأبعاد، وتختلف الدول في درجة التخلف وخصائص التخلف، وظاهرة التخلف متعدّدة الجوانب تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. والتخلف الاقتصادي حالة تكون فيها الدول النامية غير قادرة على إستغلال مواردها المتاحة إستغلالاً كاملاً لأسباب عدّة، مثل حركة رأس المال ومستوى مهارة العمال المتواضعة، والكفاءة الإدارية والفنية المتدنية، والخصائص الاقتصادية للدولة المتخلفة هي نقص رؤوس الأموال بسبب غياب الحافز على الاستثمار وعدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك إعتداد هذه الدول على نشاط إقتصادي أولي فتعتمد على النشاط الاستخراجي والتعديني والتي غالباً ما تقوم بتصدير منتجاتها في صورة مواد أولية، وتقوم هذه الدول بزيادة مواردها الاستخراجية لتقوم بتصديرها، وحصيلة هذه الصادرات تستخدم لإستيراد احتياجاتها من السلع والمواد، الأمر الذي يجعل إقتصادها خاضعاً لتقلّبات الإقتصاد العالمي، وعلى الرغم من حصول الدول المتخلفة على إستقلالها وحرّيتها السياسية إلا أن الدول الكبرى والدول المتقدمة تتحكم في إقتصاديات الدول المتخلفة، ممّا أظهر ما يُسمى الآن الاستعمار الاقتصادي، التي تتمثل في تبعية الدول المتخلفة وإعتتمادها على الدول المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من المنتجات، وبسبب ذلك تبقى تلك الدول في حالة التخلف الاقتصادي لتكون أسوأها إستهلاكية للدول المتقدمة. ولتهيئة الإطار المُلائم للتنمية الاقتصادية يجب إزالة معوّقات التنمية، إنشاء هيكل أساسية للمشروعات المختلفة ورفع إنتاجيتها وإنشاء مشروعات جديدة من رساميل خارجية، وإستثمار المواد البشرية والطبيعية باستغلالها الاستغلال الأمثل، وتنمية الموارد البشرية برفع مستوى التعليم والتدريب وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ثم الإرتفاع بمستوى قطاع الخدمات وزيادة نسبة العاملين فيه، والإرتفاع بمستوى قطاع الخدمات هو إرتفاع بمستوى البنية الأساسية للدولة التي تغيّر البنيان الاقتصادي وتحقق التنمية. إذ أن الدولة التي

ترغب في ترشيد إقتصادها عليها الانطلاق والتخلص من الجمود في مجتمع الاقتصاد التقليدي لتتھياً للدخول في مرحلة التنمية الاقتصادية.

ثانياً : ظاهرة الفساد الإداري :

المقصود بالفساد الإداري إخلال الموظف العام بالواجبات التي تُلقبها عليه وظيفته، سواءً كان ذلك باعتباره موظفاً عاماً أو مواطناً عادياً، في كل ما يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، طالما يؤثر سلباً على مقتضيات وظيفته، وسواءً كان التصرف ينطبق عليه قانون الجزاء باعتباره جريمة أو إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي، والنظام التأديبي لا يُراقب فقط الفساد الإداري، ولكنه يتخلل الجهاز الإداري للدولة وسلوكيات الموظف العام ويتصدى لبحث العوامل والأسباب التي دفعت الموظف إلى الإخلال بمقتضيات الوظيفة لمحاولة الحد منها أو القضاء عليها. فارتكاب الموظف ما يُعدُّ فساداً إدارياً مرجعه إلى حالة التردّي الإداري للمرفق العام.

والموظف العام هو من يُعيّن بصفة مُستمرة للمساهمة في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو الحكومة، فالموظف العام هو موظف الدولة، ولكي يُعدَّ الشخص موظفاً يجب أن تتوافر فيه ثلاثة شروط، الأول أن يُساهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، والمرفق العام مشروع يعمل بانتظام تحت إشراف الدولة وسلطتها أو الهيئات التابعة لها بقصد أداء خدمة للجمهور يخضع موظفوها لضوابط وقواعد قانونية محددة ولوائح تهدف جميعها لتقديم خدمة جيدة ومرنة وسريعة للجمهور.

الثاني أن يكون العمل القائم به الموظف دائماً وليس بصفة عرضية وإلاّ إنتفت العمومية عن الموظف، الأمر الذي يُخضعه لقواعد القانون الإداري واللوائح التنظيمية الإدارية. والثالث أن يكون الموظف مُعيّناً بأداة قانونية سليمة ومن سلطة تملك ذلك، فالعلاقة بين الموظف والدولة ليست تعاقدية بل تنظيمية تحكمها القوانين والقواعد واللوائح فهم مكلفون بأداء الخدمات العامة.

والأعمال الإدارية أو القرار الإداري هو ما يصدر من الإدارة أو الموظف العام تعبيراً للإدارة عن إرادتها في إحداث مركز قانوني مُعيّن، إمّا بإصدار قاعدة تشري أو تعديل أو تلغي حالة قانونية عامة أو موضوعية، أو إنشاء حالة فردية أو تعديلها أو إلغائها لمصلحة فرد أو أفراد مُعيّنين، وسواءً كان القرار تنظيمياً أو فردياً فهو عرضة للإلغاء والتعويض إذا نتج عنه ضرر للغير وشابه عيب الفساد الإداري.

ويتوقف القرار الإداري في سلامته ووجوده على عدّة عناصر، منها السبب الذي هو مُجرّد إشارة تبدو لرجل الإدارة يتبيّن منها أنه لا مانع لديه من مُباشرة سلطاته، أي الحالة الخارجية التي تولد في نفس رجل الإدارة إرادة عمل مُعيّن، فهناك واقعة سابقة على العمل الإداري ألهمت رجل الإدارة أو الموظف العام التي حركت نشاطه. ومنها تعبير الموظف العام عن إرادته في الشكل الذي يفرضه القانون، فالعمل الإداري عمل قانوني يفصح عنه بقصد تحديد أثر قانوني، إلاّ أنه يجب أن يصدر العمل من رجل الإدارة المُختص بإصدار القرار أو العمل الإداري. ومنها أيضاً محل العمل الإداري الذي هو الأثر الذي يتولّد عنه

حالاً ومباشرة، وهو إنشاء أو تعديل أو إلغاء حالة قانونية مُعيّنة، وأخيراً الغاية والغرض من العمل الإداري وهو الهدف والنتيجة التي يسعى رجل الإدارة إلى تحقيقها من إتخاذ القرار.

وصور الفساد الإداري متعددة، فالرشوة صورة منها، وهي عبارة عن إتفاق بين الموظف أو عضو الإدارة، وبين صاحب حاجة وهو الراشي، للقيام بإصدار قرار أو عمل إداري أو الإمتناع عن ذلك مقابل عطية يقدّمها الراشي، والمُشرّع الجزائي حرّم الفعل وعيّن عقوبة لها في محاولة للقضاء على الفساد ومحاربتة، ولكن الملاحظ أن هذه النصوص التجريبية غير كافية للحد من هذه الظاهرة، فتوسّع المُشرّع في مفهوم الموظف العام، وبسط الحماية الكافية للوظيفة لمنع الإتجار فيها بتجريم إستغلال النفوذ. ومن صورها أيضاً التزوير في المحرّرات الرسمية، وتعتبر المحرّرات كذلك كون محرّرها موظف عام مختص بمقتضى وظيفته وأن تكون هذه الصفة قائمة وقت التزوير. وقد يكون التزوير بإحدى الطرق المادية مثل وضع الإمضاءات أو أختام مُزوّرة أو بتغيير محرّرات أو زيادة كلمات في متن المحرّر أو وضع صور وأسماء لأشخاص آخرين، وهي صورة شائعة، وقد يكون التزوير معنوي لا يستخدم فيها الموظف طرق مادية في التزوير وذلك بجعل واقعة مُزوّرة في صورة واقعة صحيحة، أو واقعة غير مُعترف بها في صورة واقعة مُعترف بها، ومن صور الفساد الإداري أيضاً إختلاس المال العام، أي يتم الإختلاس من أموال الدولة، وهو عدوان وغدر، وهي جرائم خاصّة تصدر من موظف عام.

والأموال العامة محل الإختلاس مال منقول له قيمة مادية أو إعتبارية، لذا يمكن أن تكون الخطابات الرسمية محلاً للإختلاس، مع ملاحظة أنه يستوي أن يكون المال مملوكاً للدولة أو خاضعاً لإشرافها. وأيضاً من صور الفساد الإداري إنتشار وسائل المحسوبيية والوساطة وإستغلال النفوذ، وهي ظاهرة تنتشر في دول العالم الثالث أو الدول النامية، وإهدار المال العام بإساءة إستخدام المال العام على نحو يُؤدّي إلى إهلاكه أو إستهلاكه. وأخيراً صورة التريّج من الوظيفة العامة، وذلك بقيام الموظف بطلب أو أخذ أو قبول عطية أو فائدة أو ميزة أو منفعة مقابل أداء عمل أو إمتناع عن عمل أو الإخلال بواجبات الوظيفة، لذلك فتانون الخدمة المدنية يحظر على الموظفين في الدولة مزاولة أعمال تجارية من أي نوع تتصل بأعمال وظيفته.

ولا تتوقّف صور الفساد الإداري عند هذا الحد بل تمتد إلى الصبغة الإدارية، بمعنى أن الموظف العام يتمتع بسلطة تقديرية في القيام بالأعمال أو القرارات الإدارية، ويراعى الشكل الذي فرضه القانون بالإضافة إلى توافر إختصاصه بالعمل الإداري أو بالقرار الإداري ولكنه يستهدف تحقيق أغراض وأهداف أخرى غير تلك التي منح من أجلها تلك السلطة التقديرية، ويكون الفساد إمّا في صورة الإنحراف في إستعمال السلطة بأن تكون قراراته خارج إطار الأغراض والحالات المُحدّدة ومُخالفة للصالح العام وتبتعد عن الغايات العامة، وصورة الإنحراف في إستعمال السلطة، حيث يحدّد القانون إختصاص الموظف بهدف أو غرض محدّد يجب أن يقتصر عليه وهو ثابت لا يتغيّر، فإذا خالف رجل الإدارة هذا الهدف أو الغرض المُقرّر لإختصاصه فإن مفهوم ذلك أنه مُنساق وراء دوافع وبواعث قد تكون غير مشروعة، فيحدث عدم توافق بين الهدف الذي حدّده القانون وبين الغرض الذي يسعى إليه الموظف، وقد تكون حالات الإنحراف هذه أغراضها مُخالفة للمصلحة العامة وقد تكون مُخالفة لقواعد الإختصاص .

ثالثاً : عشرات تطبيق القانون :

يُثير تطبيق القانون العديد من المسائل، من حيث هل أن القانون المطلوب تطبيقه قانون صحيح ومشروع ؟ وهل للمحكمة سلطة الرقابة على صحة القانون وشرعيته ؟ وهل القانون صالح للتطبيق مع عدم قبول الإعتذار بالجهل بالقانون ؟ وهل تطبيق القانون على الجميع يعني إطلاق تطبيقه من حيث الزمان والمكان ؟ وهل للقاضي تفسير القانون بعد الوصول إلى حقيقة الحكم القانوني الواجب إعماله وإمكان تطبيقه على النزاع ؟

وتدرج التشريعات إلى تشريعات دستورية وتشريعات قانونية وتشريعات فرعية من قرارات ولوائح، ويجب أن يقيّد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى فإذا خالف تشريع أدنى تشريعاً أعلى وجب تغليب الأعلى وإغفال الأدنى، إذ سيكون تشريع غير شرعي، وبطبيعة الحال يجب قبل ذلك أن يكون القانون صحيحاً وشرعياً، بمعنى أن تتوافر فيه شروط وإجراءات تكوينه ومن بينها صدوره من الجهة المختصة بإصداره. وللمحاكم سلطة في الرقابة على القرارات واللوائح، وينعقد هذا الإختصاص للقضاء الإداري، فله قضاء الإلغاء والتعويض عن تطبيق القرار الإداري المعيب، فللمحكمة الإدارية سلطة الرقابة على مشروعية اللوائح والقرارات. أمّا الرقابة على دستورية القوانين العادية واللوائح والقرارات فإن الرقابة فيها تكون للمحكمة الدستورية، فقد ناط القانون بالمحكمة الدستورية دون غيرها ولاية الفصل في دستورية القوانين واللوائح والقرارات.

الأصل أن الشخص لا يُسأل عما يفرض عليه من واجبات يُنفّذها أو سلوك يجب عليه إتباعه، إلا إذا كان يعلم بتلك الواجبات أو السلوك وفرضه، فلا يُتصور أن يطلب من شخص تنفيذ ما لا يعلم، وبالتالي فإن الشخص الذي لا يعلم بقانون صدر لا يُطبّق عليه، إلا أن الإعتبارات القانونية والعملية تقف حائلاً دون اشتراط علم الأفراد بالقوانين علماً فعلياً، لذا وجد مبدأ عدم جواز الإعتذار بالجهل بالقانون، وهذا المبدأ يستند إلى قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس مفادها إفتراض علم الجميع بالقانون بمجرد نشره ونفاذه. إذ أن القوانين تحاط بإجراءات من شأنها إعلام الجميع بمضمونها، فإذا تمّت أصبح القانون نافذاً - علم به الأفراد أو لم يعلموا - وهذا المبدأ يسري بالنسبة لجميع القوانين أيّاً كانت طبيعتها آمرة أو مكمّلة ولجميع فروع القانون وعلى جميع الأفراد المُوجّه إليهم داخل بلادهم أو خارجها، الأمي والمريض، ويلتزم القاضي بتطبيقه ولا يُعذر أي شخص بعدم علمه بالقانون.

كما يواجه القانون أيضاً مسائل متشابهة في تطبيقه من حيث الزمان والمكان، إذ يُطبّق القانون من حيث الزمان على الوقائع التي يواجهها وقت صيرورته نافذاً، ويبقى نافذاً إلى حين إلغائه، ويكون إلغاء القانون نتيجة لصدور قانون آخر إمّا بالإستبدال أو النص فيه على الإلغاء، أمّا تطبيق القانون من حيث المكان فإنه يكون إمّا وفق مبدأ إقليمية القوانين، حيث أن القانون يُطبّق على جميع الأشخاص الذين

يُقيمون على إقليم الدولة ووطنيين أو أجنب، سواءً كانت إقامتهم دائمة أو مؤقتة، ويسري القانون أيضاً على الأموال والأشياء ولا تمتد إلى أقاليم الدول الأخرى، وهذا المبدأ نابع من حق كل دولة في سيادتها الكاملة على إقليمها وبالتالي لا تزامنها قوانين أي دولة أخرى.

من جانب آخر هناك تطبيق القانون يقوم على مبدأ شخصية القوانين، حيث أنها قوانين تنطبق على مواطنيها المقيمين داخل إقليم الدولة وتمتد إلى المواطنين خارج إقليم الدولة أيضاً، ولكنها لا تنطبق على مواطني الدول الأخرى داخل إقليم الدولة، ولعدم المساس بسيادة الدول يقوم المُشرع بالتوفيق بين المبدأين بحيث لا ينطبق مبدأ شخصية القوانين إلا في حالات إستثنائية مُحددة.

إن الحديث عن مُعوقات جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً متداخلة ومعقدة وتفترض كل الإفتراضات التي سبق ذكرها، وهي مُعوقات تحتاج إلى زمن كاف وجهود عظيمة لتدارك أضرارها، فالتخلف في التنمية الاقتصادية يضرب أطنابه في جل النشاط الاقتصادي، والفساد الإداري يعمل على تآكل المنجزات والأعمال ويُثير حالة الإحباط، ثم العثرات التي يواجهها القانون تطبيقياً يقصر عن مواجهة التطور المُتسارع لمسيرة العالم، خاصّة في حركاته الاقتصادية لتبقى معظم دولنا في آخر الصف.

ماهية الشفافية القانونية والإجراءات اتية في عمليات التجارة والاستثمار :

إن تحرير الأسواق المالية وسهولة تنقل رأس المال أوجد تقلبات في الأسواق المالية، لذا تكون للمعلومات أهمية كبرى للإستقرار المالي، لذلك أبداع مفكرو الإقتصاد - تحت ضغوط تحسين جدوى وفائدة المعلومات عن القطاع المالي - إلى صياغة متطلبات لحد أدنى للمعلومات باشتراط جودة وكمية المعلومات، لذلك أعطت التشريعات أولوية لتوفير المعلومات وشفافيتها.

ويُقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات والبيانات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال مُتاحة ومتطورة ومفهومة لكل المشاركين في العملية الاقتصادية أو السوق، من خلال منهج توفير المعلومات يجعل القرارات المتصلة بالسياسة الاقتصادية المُتبعة معروفة بنشرها في أوقات مناسبة، ولأن الشفافية شرط أساسي للمسائلة في عالم الإقتصاد، وقد طرحت كثيراً مسائل الشفافية والمسائلة للبحث كجزء هام من السياسات الإقتصادية، والإنتفاح العالمي والتدفقات المالية دفعت إلى الإدراك المُتزايد من جانب الحكومات الوطنية بأهمية الشفافية وإنها تحسّن إمكانية التنبؤ بكافة التشريعات المتصلة بالسياسة الاقتصادية، وتجبر المؤسسات الاقتصادية على إتخاذ موقف مسئول أو أكثر إحكاماً، وعلى القطاع الخاص أن يتقبل القرارات السياسية المبنية على الشفافية والمؤثرة في سلوكهم، فهي وسيلة لتدعيم الإنضباط لديهم.

الهدف من الشفافية والمسائلة هو المساعدة في رفع الأداء الإقتصادي وتحسين عمل الأسواق المالية، وتساعد على توقع وتقييم المعلومات السلبية وتجعل إستجابة المشاركين في الأسواق أكثر إعتدالاً في مواجهة الأزمات.

ولكن الإفصاح عن المعلومات والبيانات قد تمكّن المنافسين من الاستفادة منها على حساب المَفْصَح فيُحْجَم عن الإفصاح، فإذا كانت الشفافية وفق نظام وعلى معايير تحفظ أرباب السوق من سوء إستخدام معلوماتهم بما يعود بالنفع لعموم المشاركين في السوق.

قوانين وإجراءات كويتية تفتقد الشفافية :

حاول ويُحاول المُشرِّع الكويتي إضفاء الشفافية على بعض القوانين والإجراءات المرتبطة بالأنشطة الإقتصادية، وبهذه التشريعات مُحاولات لإضفاء الشفافية على بعض الأوضاع التي يتطلَّب فيها شفافية المعلومات، بحيث يمكن المتعاملون في المجالات المالية والإقتصادية من التوصل للمعلومة المفيدة في إتخاذ تصرُّف مالي أو إقتصادي، وفي ظل العولة وتحزُّر التجارة وما يتبعها من سياسات الخصخصة تقدم الكويت على وضع تشريعات من شأنها دعم الشفافية وتوسيع دور القطاع الخاص، وتوفير فرص الإستثمار لها وللحفاظ على الرساميل الوطنية من الهجرة، بالإضافة إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للإستثمار في البلاد بهدف التنمية وتوسيع قاعدة الإستثمار، والحصول على الخبرات الإستثمارية والإدارية والتسويقية كما تقول المذكرات التفسيرية للقوانين. ولكن هل سارت التشريعات الكويتية بقوة على هذا المنوال ؟ وهل ساهم المُشرِّع في خلق جو الثقة والأمان للإستثمارات المالية والإقتصادية من خلال تعميم مفاهيم الشفافية والإفصاح بالمعلومات الدقيقة والصحية في الوقت المناسب ؟ ولعل الباحث في هذا الإطار يجد للمُشرِّع الكويتي مُحاولات متعدِّدة لكنها ما زالت تثقلها قيود تقليدية تتم عن تردد، والدعوة للشفافية لا تأخذ مداها في الهيكل الاقتصادي في الكويت، وما زالت التشريعات والمُشرِّع من قبلهم يبحثون عن شفافية تناسب الوضع والواقع، بينما المفروض أن يتم البحث على أسلوب الشفافية كقاعدة منظمة يسَلُط عليها إنتباه وإهتمام العاملين في الإقتصاد، وإيضاح ذلك نتطرَّق لبعض التشريعات على النحو التالي :

أولاً : قانون تنظيم الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي :

بصدور القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠١م في شأن تنظيم الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي أراد المُشرِّع الكويتي الدخول إلى عالم العولة والتجارة العالمية، سائراً على نهج الدول المتقدمة في إستقطاب رأس المال من ناحية والحفاظ عليه داخل البلاد من ناحية أخرى، لذا نص هذا القانون على كيفية ووسيلة إستثمار رأس المال الأجنبي، وشكّل لهذا الأمر لجنة تختص بأمر هذا الإستثمار، كما بيّن الضمانات التي يكتفلها للإستثمار الأجنبي وما يقدمه من مزايا وما يضعه من إلتزامات عليها. وتقتضي شفافية التشريع أن تكون الأوضاع فيه مباشرة يمكن التعامل معها باعتبارها قواعد قانونية تشكل وتنتج مراكز قانونية. إلا أن الملاحظ في بداية هذا التشريع وبالتحديد في المادة الثانية أن القانون لم يضع قواعد عامة وواضحة ومفهومة للإستثمار في الأنشطة التي يجوز للمستثمر الأجنبي مزاولتها داخل البلاد، ولكنه ترك هذا الأمر لمجلس الوزراء يحدّد الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي يمكن أن يُزاولها الأجنبي،

بمعنى أن القانون لم يُعَنَّ بتحديد النشاطات ولو بشكل عام، والرساميل لا تنتظر بل تتجه بشكل تلقائي نحو الاستثمارات المطروحة والمحددة والمحمية تشريعياً.

كما لا توجد قاعدة قانونية واضحة في تأسيس الشركات الأجنبية المملوكة للأجانب ١٠٠٪ من رأس المال، فقد أنشأ هذا القانون مكتب يُسمى مكتب إستثمار رأس المال الأجنبي الذي يتلقى طلبات المستثمر الأجنبي في مزاولة الأنشطة، ليعرضها على لجنة الإستثمار التي شكلها أيضاً بموجب هذا القانون، ولهذه اللجنة أن تبت في طلب الترخيص في مهلة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، بينما الدول المتقدمة المُستقطبة للرساميل الأجنبية تنهي إجراءات التراخيص وتأسيس الشركات في ساعات وليس أيام. كما أجازت المادة ١٥ من هذا القانون للجنة الإستثمار أن توقع جزاءات إدارية على المستثمر الأجنبي دون ترك هذا الأمر للقضاء باعتباره جهة الإختصاص الأصلي التي تدعم الثقة بالقواعد القانونية الوطنية وبالقضاء الوطني. الأمر الذي يضيف على القانون غموضاً وتوجساً من قِبَل الأجنبي المُقبل على الإستثمار فلا تتحقق الشفافية ولا يتحقق مقصود المُشرِّع.

ثانياً : قانون حماية المنافسة :

يكفل الدستور الكويتي حرّية المنافسة وحرّية ممارسة النشاط الاقتصادي، وفي خضم تزايد دور القطاع الخاص والتحرّر الاقتصادي أرادت الكويت أن تُضَمِّن تشريعاتها بما يتوافق مع هذا التوجّه العالمي، فأصدرت هذا القانون بقصد التصدي للمنافسة غير المشروعة والتصرفات الضارة بالأنشطة الاقتصادية، وقفل الثغرات التي ينفذ إليها المتلاعبون، لذا أعد المُشرِّع هذا القانون المُستقل لحماية المنافسة مستهدياً بالتشريعات في الدول الأخرى المختلفة ويستهدف ضبط آليات السوق ورفع كفاءته وضمان وجود منافسة شريفة وعادلة وتحقيق الحماية أيضاً للمستهلكين، ولتحفيز الشركات العالمية على الإستثمار في دولة الكويت، وتوفير الإستحقاقات المطلوبة لتعاملات الكويت مع التكتلات الإقتصادية الدولية. فهل يفسح هذا القانون المجال لإضفاء الشفافية على كل التعاملات والتصرفات لتحقيق حماية للمنافسة ٩.

إن جهاز حماية المنافسة أنشئ بموجب هذا القانون، وهذا الجهاز هو الذي يقرّر السماح من عدمه للممارسات أو الإتفاقات أو العقود، حتى لو كان هذا السماح يحد من حرّية المنافسة الداخلي، وهذه قواعد توجد غموض وعدم معرفة مسبقة لتوجهات هذه الإدارة، وتتحمل الشركات والأنشطة الاقتصادية مخاطر مزاجية هذه الإدارة ممّا يدفعها إلى عدم الإطمئنان لمصائر أعمالهم وتصرفاتهم في ظل هذا الوضع. الأمر الذي يقتضي أن تضع هذه اللجنة قواعد عامّة مسبقة تنظّم المنافسة والأوضاع التي تؤثر عليها، فالنظام المُعدّ مسبقاً للأوضاع التي يعلمها الجميع تخلق إستقراراً يساهم مساهمة كبيرة في حماية المنافسة. والغريب أن تنص المادة ٧ من هذا القانون على سريانه على إساءة إستعمال حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والنشر، إذا أدّى ذلك إلى آثار ضارة بالمنافسة

وحماية التجارة الحرّة، والمعلوم أن حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والنشر هي حقوق أساسية تتطلّب دائماً الحماية القانونية، ولكن مفهوم هذا النص يوحي بأن هذا القانون لا يسري على تلك الحقوق إذا لم تؤدّ إلى آثار ضارّة بالمنافسة وحماية التجارة الحرّة، ومعلوم أنه يجب أن تتضافر جميع التشريعات لحماية الحقوق - وعلى وجه الخصوص الحقوق المذكورة التي هي علامة من علامات تقدم المجتمعات - والمستغرب أيضاً أن هذا القانون قفل باب الدعوى الجزائية بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه، فلا يُجيز القانون للأفراد التقدّم بشكوى ورفع دعوى جزائية إلاّ بطلب كتابي من رئيس مجلس إدارة الجهاز المنشأ بموجب هذا القانون بناءً على موافقة مجلس إدارته، مع أن بعض هذه الجرائم تقع على أفراد وأشخاص وليس على إختصاصات الجهاز، فالحظر الوارد في المادة ١٤ بشأن إفشاء المعلومات يمكن أن تقدم الشكاوى من الأفراد المتضرّرين ضد العاملين بالجهاز، لأن عند إطلاعهم على دفاتر ومستندات جهات غير حكومية يُسرّبون المعلومات للغير إضراراً بهم. وليس أمام الأشخاص إلاّ إبلاغ الجهاز بالممارسات المحظورة كما تنص المادة ١٧ من هذا القانون، الأمر الذي يعتبر مصادرة لحق الشكوى في مخالفة النصوص الجزائية. وهذا لا يمت بصِلّة إلى الشفافية المطلوبة في التشريعات.

قانون الإعلان عن المصالح في أسهم الشركات المساهمة :

إستأثرت الشركات المساهمة بالدور الأساسي والفعال في تسيير النشاط الاقتصادي في الكويت نظراً لاحتياج المشروعات لرؤوس أموال كبيرة، وتوّعت الأنشطة الاقتصادية لهذا الشركات واستخدمت الكثير من علوم الاتصال والتكنولوجيا وتعدّدت إستعمالاتها، ولكن في بعضها خرج هذا الاستخدام عن نطاق ضمانات وسلامة وثقة وأمان وحرية التعامل. وظهرت مخالفات مقلقة، فتعددت الوسائل التشريعية التي أخذت بها الدول من أهمها أحكام تقضي بضرورة إعلان ذوي الشأن عن المصالح الحقيقية ذات الصلة بأسهم شركات مساهمة، وعلى هذا النهج سارت الكويت بإصدار قانون بشأن الإعلان عن المصالح في أسهم الشركات المساهمة، فتناول بيان المصالح المقصودة والمطلوب الإفصاح عنها، وكيفية هذا الإفصاح، ثم نصوص الجزاءات التي توقع على مُخالفة أحكام هذا القانون ومن أهم الجزاءات إستبعاد الأسهم محل المخالفة من النصاب اللازم لصحة إنعقاد الجمعية العمومية للشركة ومن التصويت على قراراتها.

وهذا القانون هو أوضح صور التشريع الذي يستهدف الشفافية، ولكن هل حقق حماية مصالح المساهمين في الشركات، وهل حقق الإفصاح الشفافية التي يهدف إليها المُشرّع ؟ لقد أثبتت التجربة العملية قصور هذا التشريع في دفع حالات الشفافية نحو حماية صغار المساهمين. وقصور هذا التشريع يكمن في إعطاء صلاحية للسوق في التحقق من صحة البيانات التي يتلقاها من الشركات وأصحاب المصلحة والغير، لتُعَرّض على لجنة السوق، فإذا أسفرت تحقيقات الإدارة عن مُخالفة عرضها السوق على لجنة السوق لإتخاذ ما تراه، فإذا قرّرت أنها مُخالفة لأحكام هذا القانون، قامت الإدارة بإستبعاد الأسهم

محل المخالفة من النصاب اللازم للجمعية العامة والتصويت، فإدارة السوق هي جهة تحقيق وجهة إدانة وجهة منفذة لقرار الإستبعاد، مما يُشكّل منها خصماً وحكماً في آن، فإذا كان هذا التشريع يستهدف الشفافية في فكرته وإصداره فإنه يكون قد فقدتها مع نصوص إصطدمت بواقع الشركات، مما حمل بعض المساهمين عقوبات لفضل لم يرتكبوها، مثل إستبعاد أسهم شركات في شركات أخرى ترتب عليها إضراراً بالمساهمين لخطأ قد تكون إدارة الشركة إرتكبته وليس المساهمين فيها.

الخلاصة:

الشفافية القانونية، لا تعني تقديم معلومة قانونية صحيحة فقط، ولا هي فقط تكوين بيئة تحوي المعلومات والبيانات والظروف المحيطة بصدور القانون، ولكن شفافية القانون تعني صياغته صياغة جيدة واضحة ومباشرة تقلل خضوعها للتأويل، وتتقلص الإختلافات في معناها، ويقل التفاوت في تفسيراته، بحيث يكون النص بقدر المستطاع جامعاً مانعاً للحكم في موضوعه.

إذاً فالشفافية في التشريع تعني كشف الغموض عن النص بإبراز المطلب المباشر من النص، وصياغته بحيث تقل جوانب الإجتهد في معناه، بالإضافة إلى تكامل المقصد والمعنى لقواعده، بأن يكون النص القانوني متكامل مع النصوص الأخرى ويؤدّي إلى مقصد المُشرّع في مجمل المعنى القانوني الذي إبتغاه المُشرّع والإخلال بهذا المبدأ إخلالٌ فادح بالشفافية، إذ سيملي على المقصودين بتطبيق هذا القانون وحتى على الشُّراح، حيث سيختلفون في تفسيراتهم إلى حد التناقض، وهذا يقلل ويضعف هيبة القانون في مواجهة الهيئة الإجتماعية.

أمّا الإجراءات فهي نتاج التشريع، فالقانون ينص على وجودها وإلزاميتها ومهامها والقيام بها. فهي ليست عملاً مادياً يؤدّيه موظف أو جهة إدارية، وإلضفاء الشفافية على الإجراءات يجب الرجوع إلى القانون المنشئ لها، فإذا توافرت الشفافية القانونية أضفت على الإجراءات الإدارية شفافيته وشرعيتها، لذا لا وجود لإجراء مُلزم لم ينص عليه القانون، ويتطلّب حسن الأداء الإداري شفافية تنفيذ، فالعملية التنفيذية للقانون أكثر تأثراً بالفساد الإداري، فالإجراءات التنفيذية للقانون تُعطي سلطة تقديرية للمُهيّمين على التنفيذ، والحماية من الفساد تكمن في الأصل التشريعي للإجراء، وفي الرقابة الإدارية، في واقع من الشفافية التي توضح قصد المُشرّع وتراقب أداء رجل الإدارة في إطار سلطته التقديرية.

المراجع :

- د. حسين طه الفقير
- د. محمد علي عمر الفراهيدي
- د. عبد الرضا علي أسيري
- د. أحمد جامع
- د. إبراهيم أبو الليل ود. محمد الألفي
- د. عبد المنعم البدر اوي
- د. إبراهيم أبو الليل
- د. خالد سعد زغلول حلمي
- د. جلال أمين زين الدين
- الاقتصاد الكويتي والأموال العربية
- التنمية الاقتصادية في دولة الكويت
- الكويت في السياسة الدولية المعاصرة
- العلاقات الاقتصادية الدولية
- نظرية القانون ونظرية الحق
- مبادئ القانون
- نظرية القانون
- مبادئ الاقتصاد السياسي
- ظاهرة الفساد الإداري

نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي

د. أنور أحمد راشد الفزيع

أستاذ القانون العام - جامعة الكويت

لكل اقتصاد وطني طابع يتميز به عن غيره وفقاً للإمكانيات الاقتصادية المتاحة فيه، فنجد اقتصاداً زراعياً وآخر صناعياً وآخر خدماتي، وإذا جاز التعبير فإن الاقتصاد الكويتي هو من النوع الأخير، ذلك أنه من الصعوبة بمكان وصف الاقتصاد الكويتي بأنه صناعي أو زراعي كما أنه لا توجد الإمكانيات اللازمة لتحويله إلى اقتصاد صناعي أو زراعي، ولذا فإن أفضل ما يمكن عمله في الكويت هو تفعيل قطاع الخدمات فيه من شركات مصرفية واستثمارية وتأمين ونقل وتخزين مع علمنا بأن الأنشطة الخدمية تصعب في الكويت وعلى رأسها النشاط السياحي، وإذا أعنا النظر في النشاطات الخدمية نجد على رأسها النشاط المصرفي، ذلك أن المصارف الكويتية من أقدم المصارف في الكويت وتتمتع بملاءة عالية وسمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي كما أن لدى الدولة احتياطات ضخمة مستثمرة في أنشطة مصرفية، إن هذا الواقع يخدم كثيراً الرغبة السامية لصاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله بتحويل الكويت إلى مركز مالي.

بيد أن تحقيق هذه الرغبة تستدعي تضافر جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص من جهة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من جهة أخرى، فهناك نقص تشريعي يحول دون صيرورة الكويت مركزاً مالياً، ذلك أن الأسواق المالية في العالم أصبحت متخصصة ومتطورة وتستخدم أدوات على درجة كبيرة من التعقيد، ولذا فإنه من الضرورة بمكان الإسراع لتلافي هذا النقص التشريعي ويمكن ملاحظة هذا النقص التشريعي على:

أولاً: التشريعات الخاصة:

(1) التشريعات الخاصة ذات الصلة بالنشاط المصرفي:

يفتقر السوق الكويتي إلى تنظيم تشريع للعديد من الأدوات المالية ومن ذلك:

- ١ - عدم وجود تنظيم تشريعي لعقد الليزنج Leasing وهو من أهم أدوات التمويل العقاري والصناعي ومما يؤسف له فإنه في كثير من الأحيان يتم إعمال قواعد تشريعية لا تتلاءم وطبيعة هذا العقد كالقواعد الخاصة بإيجار العقارات.
- ٢ - عدم وجود تنظيم تشريعي لعقد فاكترنج Factoring وهو من العقود المهمة التي تهدف على المساعدة في تحصيل الديون.

٢ - عدم وجود تنظيم تشريعي للصكوك الإسلامية، فهذا النوع من أدوات التمويل الإسلامي آخذة في الانتشار، والمؤسسات المالية الإسلامية مأذون لها في موازلة هذا النشاط وتأسست شركات متخصصة في هذا المجال في حين لا توجد قواعد تشريعية تنظمه وبالأخص قواعد تحفظ حقوق حاملي الصكوك وحقوق المصارف الإسلامية.

٤ - وعلى المنوال نفسه تفتقر التشريعات الوطنية لتنظيم العديد من العمليات المصرفية الإسلامية فلا يجد المتعاملون بديلاً عن إعمال قواعد القانون المدني القريبة من العقد المبرم ونعطي مثلاً على ذلك عقد الاستصناع حيث تطبق بشأنه القواعد الخاصة بعقد المقاولة في حين أن هناك فروقاً بين العقدين يعرفها المتخصصون.

٥ - كما أن الصناعة المالية أصبحت متطورة وتستخدم هياكل عمليات معقدة يحتاج فيها على شركات ذات غرض خاص S.P.V. أو تحتاج إلى ترست Trust ولا توجد عندنا تشريعات منظمة لهذه العمليات، فشركات الغرض الخاص S.P.V. يستعاض عنها بشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تحتاج وقت طويل على تأسيسها وتسجيلها ولا توجد مرونة في تأسيسها أو إدارتها، أما بالنسبة للترست فلا يوجد تشريع وطني مقارب له في حين أصدرت مملكة البحرين قانوناً رقم ٢٣/٢٠٠٦ في شأن العهدة المالية وهو قانون متقدم ويخدم العمليات المصرفية المعقدة.

(2) التشريعات الخاصة ذات الصلة بالتأمين:

١ - يعاني القطاع التأميني من عدم تعديل قانون شركات ووكلاء التأمين رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١، علماً بأن هناك العديد من الإصلاحات التي يمكن إدخالها على القانون للنهوض بالقطاع التأميني.

٢ - عدم تنظيم أنواع خاصة من التأمين وبالأخص تأمين الائتمان وتأمين المخاطر الإلكترونية والتأمين على الحياة وغيرها.

٣ - عدم تنظيم التأمين التكافلي بشكل صحيح وعدم وجود قواعد تشريعية تنظم العلاقة بين المؤمن له وشركة التأمين التكافلي.

٤ - عدم وجود قطاع رقابي متخصص على غرار بنك الكويت المركزي بالنسبة للرقابة على المصارف، ذلك أن إدارة التأمين في وزارة التجارة ليس لديها عدداً كافياً من الكفاءات المتخصصة في مجال التأمين.

ثانياً: التشريعات العامة:

- ١ - ضرورة تعديل قانون الشركات بأسرع وقت ممكن لتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتعديل أنظمتها وتنظيم شركات الشخص الواحد وتنظيم الأسهم الممتازة.
- ٢ - تنظيم المحافظ الاستثمارية وفق أطر تشريعية وعدم الاكتفاء بالتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي.
- ٣ - تدعيم التحكيم التجاري في دولة الكويت حتى تنشأ هيئات متخصصة في الأمور المالية المستحدثة والإسراع في البت في منازعات البنوك وشركات التأمين وهذا يستوجب تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بحيث توفر حماية أكبر لشرط التحكيم ويكون شرطاً مستقلاً عن العقد، فإذا قضى بفسخ أو بطلان العقد فإن هذا لا يؤثر على اختصاص المحكم الذي يكون له الحق في النظر في اختصاصه.
- ٤ - ضرورة تعديل قانون المحاماة بحيث يسمح لبعض مكاتب المحاماة العالمية لممارسة نشاطها في الكويت، ذلك أن العقود المالية الكبيرة يتم تحضيرها من قبل هذه المكاتب بطلب من البنوك أو شركات التأمين المحلية وهي توفر حماية أكبر لها.
- ٥ - إنشاء محاكم متخصصة لمنازعات البنوك على غرار المحاكم العمالية أو محاكم الأحوال الشخصية.
- ٦ - تعديل قانون صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية بحيث يسمح للقطاع الخاص المساهمة في عمليات التمويل إلى جانب الصندوق بحيث تكون عملياته مشروطة باستكمال التمويل من مصارف كويتية.

■ الخلاصة:

السوق الكويتي مؤهل لأن يصبح مركزاً مالياً بعد استكمال التشريعات السابقة والسماح بإنشاء مصارف أخرى وشركات تأمين أخرى مع مراعاة الضوابط التي تقرها الجهات الرقابية.

أهمية تدريب وتأهيل العمالة في استدامة وتوازن التنمية

إعداد: السيد / زيد خالد النوييف

الوكيل المساعد لشؤون التطوير والإدارة

ديوان الخدمة المدنية

مقدمة:

منذ أن ظهرت الإدارة بصورة عامة كعلم مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على أيادي مجموعة من الفلاسفة والممارسين والباحثين والمديرين المتميزين، ومع توالي النظريات والمداخل الإدارية والفنية إلا أن الإدارة ككل لم تتوقف لتتوخى لمراحل دقيقة في مسيرتها وقد توقفت عند عمليات التدريب والتنمية الإدارية لتصبح تلك العمليات وما يرتبط بها محطات لإنطلاق الإدارة بشقيها العام والخاص إلى مجالات جديدة لم يسبق للإدارة أن وصلت لها . وقد ساهرت الدول العربية هذا الإتجاه وأكدت على أهمية عمليات أو برامج التنمية الإدارية والتدريب من خلال إعلان جامعة الدول العربية عقد الثمانينيات من القرن الماضي كعقد للتنمية الإدارية في الدول العربية كافة وقد كانت أداة خدمة إدارة جامعة الدول العربية في التأكيد على هذا التوجه الحضاري المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وقد واكبت دولة الكويت هذا التطور وساهرت كافة التغيرات الحادثة في مداخل وأنظمة وأساليب وأدوات الإدارة العامة، وكان لديوان الخدمة المدنية الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم شؤون الوظيفة العامة والموظفين الحكوميين بالجهاز الإداري للدولة، وبذلت الكويت جهوداً عديدة ومتنوعة في مجال التدريب والتنمية ليس عن طريق الديوان فحسب بل من خلال كافة الجهات المعنية والمتخصصة.

وبعيداً عن النتائج الفعلية التي حققتها كافة الدول العربية على مستوى التنمية الإدارية والتدريب، وبغض النظر عن تفاوت مستويات الإهتمام والصرف على عمليات وبرامج التنمية الإدارية والتدريب في العالم العربي مقارنة بدول العالم المتقدم وبلغ مجموع ما رصدته الولايات المتحدة الأمريكية لأنشطة وبرامج التدريب والتنمية الإدارية في عقد التسعينيات فقط 215 بليون دولار، وهذا المبلغ لا يتضمن موازنات الجامعات ومراكز التدريب والتنمية المتخصصة.

ولعل مجرد الإعتراف بأهمية التنمية والتدريب في العالم العربي وإيجاد إطار قومي مؤسسي مسئول عن دعم وإدارة توجيه عمليات البرامج والتدريب، يعتبر عاملاً إيجابياً بحد ذاته، لاسيما الإصدارات والفعاليات والاستشارات التي تقدمها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتنسيق والتعاون مع معاهد الإدارة العامة ودواوين الخدمة المدنية والقطاعات المختصة فيها في مختلف الدول العربية .

ولقد تجاوزت الحاجة لبرامج التدريب والتنمية الإدارية لكافة الإحتياجات التقليدية وأصبحت

داعمة لمواكبة التوجهات العالمية الحديثة والتي يأتي في مقدمتها :

- أ - تحديد الرؤى وتصميم الاستراتيجيات .
- ب - الإدارة الرشيدة للمنظمات والدول .
- ج - الاستثمار الفعال لتكنولوجيا المعلومات .
- د - التعامل الأخلاقي والإنساني مع جمهور الإدارة .
- هـ - رفع مستويات الشفافية والنزاهة الشخصية والمهنية .
- و - الإحساس بالمسئولية الذاتية والاجتماعية .
- ز - القدرة على استثمار فرص العولمة واتجاهاتها .

وعموماً فإننا نسعى من خلال هذه الورقة للتأكيد على مجموعة عناصر أساسية تسعى لترسيخ دور التدريب والتنمية الإدارية، وتوضيح أهمية كل منهما في استدامة وتوازن التنمية ودورها في تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وذلك من خلال تناول المحاور التالية :

أولاً : مفهوم ومجال عمليات التدريب والتنمية الإدارية.

ثانياً : دور وأهمية التنمية الإدارية والتدريب .

ثالثاً : التنمية الإدارية والتدريب وإعادة إختراع الحكومة في عصر الشفافية والنزاهة

رابعاً : التنمية الإدارية والتدريب والإدارة بالقيم Management By Values .

خامساً : التدريب والتنمية الإدارية في الجهاز التنفيذي للدولة.

سادساً : دور ديوان الخدمة المدنية في التدريب والتنمية الإدارية.

أولاً : مفهوم ومجال عمليات التدريب والتنمية الإدارية :

لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد جامع أو شامل لعمليات التدريب والتنمية الإدارية، لذلك تنوعت المفاهيم التي تناولت بالشرح والتحليل مفهومي التنمية الإدارية والتدريب .

بل أكد بعض الباحثين على أن التدريب بالذات من المصطلحات الغامضة نتيجة لتفاعلها وتداخلها مع مجموعة من العمليات والمفاهيم الساعية لرفع مستويات الأداء والكفاءة والفعالية ولكن يمكن تحديد إطار محدد للتدريب من خلال تسليط الضوء على أهدافه النهائية وطبيعته الفنية . فالتدريب في النهاية يعني :

تلك العملية الموجهة خلال فترة زمنية محددة لمعالجة إتجاهات أو نقص في مهارات أو معلومات

سبق تشخيصها وتحديد أساليب التعامل معها من خلال تدخلات فنية ومهنية خبيرة ومجربة .

أما التنمية الإدارية فقد رأى البعض أنها مفهوم يعني: تنمية الجهاز الإداري لدفع قدرته على التطور والتغيير وهذا المفهوم يصلح أيضاً للتعبير عن التحديث الإداري وعن التغيير الإداري وعن التطوير الإداري لذلك نميل في هذه الورقة للتعامل مع التنمية الإدارية باعتبارها:

عملية مستمرة تسعى لرفع مستوى معلومات ومهارات وقيم واتجاهات القيادات الإدارية الحالية والمستقبلية بصورة تضمن قدرة التنظيم على مواجهة مشاكل وتحديات الحاضر وتطلعات ومتطلبات المستقبل .

ووفقاً للمفهوم السابق للتدريب وللتنمية الإدارية يمكن تحديد أوجه الفرق فيما بينهما بالآتي :

- ١ - التدريب عملية محددة الهدف والمدة .
- ٢ - التدريب غالباً ما يعمل على تهيئة جديدة أو معالجة أمر أو مشكلة .
- ٣ - التدريب محدود التكاليف .
- ٤ - غالباً ما يوجه التدريب للأفراد أو المستويات التنفيذية .
- ٥ - التنمية الإدارية ذات أبعاد مستقبلية أعلى .
- ٦ - تتعامل غالباً مع قضايا تنموية كعملية اتخاذ القرارات والإبداع ووضع الإستراتيجيات ورفع كفاءة عمليات التحفيز والتوجيه والتقييم .
- ٧ - توجه التنمية الإداري لخدمة وتطوير قدرات القيادات الإدارية المالية أو المستقبلية على مختلف أنواعها .
- ٨ - التنمية الإدارية تعتبر استثمار متوسط وطويل الأجل لذلك فإن تكلفتها المالية تكون ما بين المتوسط والعالي .

والفروق ما بين التدريب والتنمية الإدارية رغم أهميتها إلا أنها لا تلغي حقيقة تداخل وتفاعل المفهومين مع بعضهما البعض لخدمة مفاهيم وقضايا أوسع كالإصلاح الإداري أو إحداث التغيير التنظيمي المطلوب،

لذلك يمكن تلخيص أبرز المجالات التي تغطيها أنشطة وفعاليات التدريب والتنمية الإدارية في المجالات التالية :

- ١- المعلومات الفنية والإدارية اللازمة .
- ٢- الأنماط السلوكية والأخلاقيات المهنية المطلوبة .
- ٣- المهارات الأساسية للتعامل مع متطلبات التنظيم في بيئة متغيرة ومتطورة .
- ٤- القدرة على قراءة وفهم واستيعاب اتجاهات المتغيرات البيئية .

ثانياً : دور وأهمية التدريب والتنمية الإدارية:

التدريب والتنمية الإدارية يعتبران من أهم الاستثمارات التي تقدم عليها مختلف أنواع الجهات والمنظمات الحكومية أو الخاصة كانت حيث تلعب عمليات التنمية الإدارية وأنشطة التدريب المتنوعة أدواراً أساسية على مستوى إعداد وتجهيز الموظف المعاصر ومدير المستقبل.

وقد زادت تحديات المستقبل النوعية ومشاكل الحاضر المعقدة برامج التنمية الإدارية والتدريب أهمية خاصة لاتتقف عند حدود تنظيم متقدم وتنظيم أقل تقدماً، أو عند حدود الدول النامية أو المتقدمة، بل أصبحت برامج التنمية الإدارية والتدريب الفعالة المدخل الأساسي والمنطقي لمواجهة مجموعة العوامل التي أدت مجتمعة إلى تواضع أداء منظمات دول العالم الثالث وتردي نتائجها وضعف إدارتها الحكومية على تلبية احتياجات وطموحات مواطنيها فضلاً عن مواجهة متطلبات التغيير والتطور .

ومن أبرز ملامح الضعف أو التردي الإداري في العالم الثالث الملامح أو المظاهر التالية :

- ١ - ضبابية أدوار القيادة الإدارية .
- ٢ - غموض القيم التنظيمية المرشدة للأداء .
- ٣ - عدم تحليل ودراسة العوامل البيئية وآثارها على الإدارة بصورة كافية.
- ٤ - تواضع العمل الجماعي وبروز الاتجاهات الفردية في الأعمال .
- ٥ - غياب المعايير الموضوعية والعلمية في عمليات الاختيار والتعيين .
- ٦ - ضعف التركيبات والهياكل التنظيمية .
- ٧ - تواضع القدرة على التحفيز الذاتي للأفراد(تراجع الإحساس بالمسئولية الذاتية).
- ٨ - تواضع عمليات وأنشطة التنمية الإدارية .
- ٩ - ضعف عمليات التخطيط الوظيفي .
- ١٠ - عدم قدرة أو ضعف استعداد البيئات التنظيمية للتعامل مع أو استيعاب التقنية الفنية والإدارية الحديثة.
- ١١ - ضعف برامج وخطط إعداد القيادات الإدارية خاصة على مستوى تحديد الإستراتيجيات وتصميم الأهداف وبرمجتها إلى سياسات واقعية .

ومظاهر ضعف الأداء الإداري السابقة وسواها تعتبر الحافز الأساسي الدافع لضرورة الاهتمام بعمليات وبرامج التنمية والتدريب ليس باعتبارها الأداة أو العصا السحرية، ولكنها الوسيلة الوحيدة لمعالجة شتى أنواع الخلل من جهة، وصناعة الموظف والقيادي المعاصر أو الإستراتيجي من جهة أخرى كما يرغب البعض من الباحثين بالتأكيد عليه باعتبار أن الموظف أو المدير الإستراتيجي هو المطلوب لإدارة وتنفيذ أعمال وطموحات المؤسسة أو المنظمة المعاصرة سواء كانت عامة أو خاصة. ويجب أن

تتوجه عمليات التنمية والتدريب عند هذا المستوى بالذات ناحية تنمية وتطوير قدرات الموظف والقيادي الإستراتيجي لتغطية القدرات والمجالات التالية :

- ١ - فهم آليات وطبيعة التفكير وضروراته .
- ٢ - التحليل العلمي المنطقي واستثمار الذكاء الفطري .
- ٣ - القدرة على الخلق والابتكار .
- ٤ - تحمل المسؤولية الذاتية، والاستعداد لتحمل المزيد منها .
- ٥ - جودة التعامل مع الغير والتأثير الإيجابي بهم .
- ٦ - حسن الظن والثقة بذاته وبالأخرين ممن يتعاملون أو يعملون معه .
- ٧ - قراءة المستقبل بموضوعية وتوقع نوعية المشاكل والتحديات والتعامل معها بفعالية .
- ٨ - إدارة الوقت بكفاءة وفعالية .
- ٩ - الإيمان بأهمية ومحورية دور العناصر البشرية في التنظيم .
- ١٠ - النظرة الشمولية أو الكلية للأمر .
- ١١ - دعم وتشجيع والمساهمة في حركة التنمية والتغيير .
- ١٢ - فهم واستيعاب الاتجاهات والأنماط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع .
- ١٣ - القدرة على وضع أو المساهمة في وضع وتصميم الرؤى والتطلعات المستقبلية للوظيفة أو التنظيم .
- ١٤ - القدرة على التصرف في المواقف واتخاذ القرارات الأكثر دقة .

ثالثاً: التنمية الإدارية والتدريب وإعادة اختراع الحكومة في عصر الشفافية والنزاهة :

حدد كل من Gaebler و Osborne عشر ركائز أساسية تدعم مفهوم أو فكرة إعادة اختراع الحكومة هي كالتالي :

- ١ - إنتقال الحكومة من دور التجديف (تقديم الخدمة) إلى دور القيادة (سن القواعد والقوانين) .
- ٢ - إنتقال الحكومة من مرحلة خدمة المجتمع إلى مرحلة تمكين المجتمع .
- ٣ - دعم المنافسة في مجال الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة .
- ٤ - قيادة المنظمات من خلال الأهداف بدلاً من القوانين .

- ٥ - الإنتقال إلى التركيز على النتائج .
- ٦ - التركيز على توفير احتياجات العميل والبحث عن كسب رضاه بدلاً من البيروقراطية.
- ٧ - التفكير بعقلية الباحث عن الربح أو المستثمر .
- ٨ - الاهتمام بأساليب الوقاية بدلاً من أساليب العلاج .
- ٩ - العمل من خلال فرق العمل والمشاركة بدلاً من أساليب البيروقراطية التقليدية .
- ١٠ - فعالية التغيير من خلال التركيز على سوق العمل .

ويلاحظ من الركائز العشر السابقة أنها تركز بصورة أساسية في تطوير ورفع جودة أداء الجهاز الإداري للدولة على خلق ثقافة إدارية وقيم تنظيمية جديدة وغير تقليدية تعتمد بصورة أساسية على مجموعة من الخصائص أهمها الآتي:

- ١ - حرية وإستقلالية التفكير .
- ٢ - المرونة العالية على التحرك والتغيير .
- ٣ - الاعتماد على مجموع جهد الفريق وتعاون الجماعة .
- ٤ - الشفافية على مستوى تحديد الأهداف والنتائج .
- ٥ - دعم روح المنافسة وبيئة الخلق والإبداع .
- ٦ - الإعتماد على وقاية وصيانة أداء وقيم واتجاهات الموظف والقيادي بدلاً من الإعتماد على أسلوب العلاج أو ردود الفعل .

ويلاحظ أن كل من الخصائص السابقة تمثل مجالاً ثرياً لأنشطة وبرامج التدريب والتنمية الإدارية المسئولة عن المشاركة بفعالية بالتحول نحو الشكل الجديد للحكومة أو الإدارة الحكومية المعاصرة، ذلك الشكل الذي لم يعد خياراً بل لابد من الإلتزام بمكوناته ومتطلباته.

رابعاً: التنمية الإدارية والتدريب والإدارة بالقيم :

الإدارة بالقيم (Management By Values) مفهوم إداري حديث يركز على تطوير وتحديد القيم والاتجاهات الإيجابية وتدريب الأفراد على الإلتزام بها لتكون بمثابة الدافع والمحرك للفرد والمدير والمنظمة أو الجهة الحكومية أو المؤسسة العامة أو الخاصة.

وحدد بعض الباحثين عشر قيم أساسية لتكون بمثابة المرشد لأعمال الأفراد والقيادات والتنظيم بدلاً من التركيز على جوانب مادية أو أهداف غامضة أو غير واضحة المعالم .

وتلك القيم العشر هي التالية :

١ - الإيمان بقيمة وأهمية العمل ذاته :

لا يمكن تصور قيمة اجتماعية أو إنسانية أو وزن حقيقي في مجتمع حضاري وموضوعي لفرد بلا عمل أيا كان هذا العمل، عمل يحقق من خلال ذاته، ويساهم من خلاله بخدمة و تطوير قدراته وقدرات أسرته ومجتمعه.

٢ - إتقان العمل :

من الأقوال المعروفة عن الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم قوله إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه“.

و لكن هذه القيمة و سواها من القيم الإسلامية و العربية النبيلة انتظرنا طويلاً حتى دخلت الإدارة من بوابة مدخل إداري حديث يؤكد على أن الفعالية الإدارية وجودة الأداء وصيانة أموال وممتلكات التنظيم لا يمكن تحقيقها دون وجود فرد و قيادة و تنظيم يؤمنون حقيقة بجوهر مفهوم و أهمية نتائج إتقان العمل بغض النظر عن موقعه أو مستواه.

٣ - القدوة الحسنة :

يجب أن يحرص التنظيم على تدعيم مفهوم القيادة الحسنة سواء على مستوى تعامل القيادات التنظيمية مع العاملين داخل التنظيم أو تعامل القيادات و الأفراد مع جمهور العملاء أو من خلال إدارة التنظيم و استثماره للأموال و الإمكانيات العامة بحيث يكون الفرد والمسئول والتنظيم قدوة - كل من موقعه- وعلى مستواه، وبالطبع فإن ذلك وغيره من القيم بحاجة إلى منظومة متقدمة من برامج التدريب والتنمية الإدارية.

٤ - تحقيق الذات :

يجب أن لا يكون العمل أو الوظيفة مجرد وسيلة لكسب الرزق و توفير لقمة العيش، بل يجب تطوير المنظمات و أساليب الإدارة فيها و تصميم الوظائف و المهام بصورة تدعم إشباع تحقيق الذات لدى الأفراد و القيادات خاصة و أن هذه القيمة أو الحاجة هي تعتبر الأسمى كما ورد في سلم الاحتياجات الإنسانية لدى العالم المعروف (إبراهيم ماسلو).

٥ - الولاء المؤسسي أو التنظيمي :

لا يمكن الحديث عن قيمة الولاء المؤسسي أو التنظيمي دون وجود فهم و استيعاب و احترام من قبل الفرد لمنظومة أهداف و قيم المنظمة من جهة و عمل المنظمة على إحترام أهداف الفرد و قيمه و

العمل على خلق درجة من درجات الإنسجام ما بين المنظومتين بما يضمن إحترام و تضاني الفرد لخدمة أهداف و قيم التنظيم عن فناعة تامة وذلك بالطبع يحتاج أيضا إلى نظام حوافز و تقدير متقدم يتم تعميمه لدعم قيمة الولاء المؤسسي والحفاظ على الكفاءات.

٦ - الشفافية و تقبل الرأي الآخر :

يجب تنمية و تدريب و توعية الأفراد و القيادات في التنظيم على قيمة الشفافية و تقبل النقد و تحمل الرأي الآخر. و استخدام هذه القيمة لرفع جودة التواصل ما بين أعضاء التنظيم و بعضهم البعض من جهة و بين أعضاء التنظيم والجمهور من جهة أخرى بعيداً عن أي شكل من أشكال التعصب أو الإنغلاق أو عقدة عدم القابلية للوقوع بالخطأ وبالطبع يأتي كل ذلك في إطار تنظيمي يحمي الفرد من التجريح و النقد غير البناء أو الظالم المتجني.

٧ - الإبداع والإيمان بالتغيير :

لا توجد قيمة اتفق كل من الباحث و الممارس على أهميتها للمنظمات المعاصرة كقيمة الإبداع، والإيمان بالتغيير خاصة وأنه لا يمكن الحديث عن التقدم أو التطور دون الإيمان بحتمية التغيير ولا يمكن التحكم أو الإستثمار في إتجاهات و فرص التغيير دون وجود بيئة تؤمن بالإبداع وتصب عليه و تعتبره قيمة أصيلة من قيم الإدارة و التنظيم .

٨ - الإيمان بقيمة و أهمية الوقت :

الوقت هو المورد الذي إذا لم يستغل بصورة جيدة لا يمكن إستعادته. و الوقت لا يعمل لمصلحة من لا يعرف مصلحته و يحدد أهدافه و غاياته. و الوقت متاح للجميع و لكن يتميز وسط هذا الجمع من آمن بأهمية استثمار الوقت الإستثمار الصحيح و وضع كل دقيقة أو ساعة عمل في موقعها الصحيح. و بالطبع هذا الأمر لا يتناسب مع المنظمات التي تعاني من غياب الرؤيه و تكدرس العمالة و تراجع الحوافز و ضعف أنظمة الثواب و العقاب.

٩ - الإيمان بأن المعلومات قوة و استثمار :

صدقت حالياً مقولة من يملك المعلومة المناسبة في الوقت المناسب يملك مفتاح الكنز. و الكنز هنا هو الفعلية و الكفاءة. و قد أصبحت المعلومة و إدارتها من أهم ركائز نجاحات المنظمات المميزة. و بالطبع الإيمان بقيمة المعلومات أمر لا يتوافق مع المنظمات التقليدية التي تتراجع فيها مستويات الشفافية و النزاهة و التي تعتمد مبادئ السرية أو تلك التي مازالت تعتمد على الآليات القديمة على مستوى الحصول على و تحليل و توزيع المعلومة.

١٠ - قيمة الطموح :

لا يمكن الحديث عن منظمة طموحة قبل الحديث عن فرد و قيادي طموح، لذلك على المنظمات الحديثة العمل على دعم و تشجيع و رفع سقف طموحات موظفيها و بالذات الكفاءات المميزة و القدرة على إثبات ذاتها و إحداث تغيير.

خامساً : التدريب والتنمية الإدارية في الجهاز التنفيذي بالكويت :

يمكن القول بأن عناصر الانتاج ومنظومة الأداء الحكومي تتمحور حول الركائز الثلاث الأساسية المتكاملة والمتداخلة (الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، الموارد المصنوعة) وحرصاً من دولة الكويت على ترسيخ المبادئ والمفاهيم وتدعيم قنوات الانجاز في أجهزة الإدارة العامة، فقد صدرت تشريعات عديدة لتنظيم هذه الأعمال والاعتناء بها على مستوى الجهاز التنفيذي للدولة، لعل من أهمها وأبرزها ما يلي

أ - التشريعات الداعمة لجوانب التنمية الإدارية والتدريب من واقع الدستور:

■ لقد عُني الدستور الكويتي بالعمل والتدريب والتنمية وأولاهها اهتماماً مميّزاً من خلال ماورد بالمواد التالية:

- مادة (١٣) التي نصت على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه.
- مادة (٢٠) التي تنص على أن الإقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعي، وقوامه التعاون العادل بين النشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.
- مادة (٢٦) والتي تنص على أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.

من واقع قانون ونظام الخدمة المدنية:

■ تنص المادة رقم (8) من قانون الخدمة المدنية على أن تنشأ في كل وزارة لجنة للتخطيط تختص بما يأتي :

- إقتراح الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها.
- دراسة الأوضاع التنظيمية والإدارية وإقتراح الإجراءات اللازمة لتطوير أساليب العمل ورفع كفاءة الأداء.
- إعداد خطط التدريب والإيفاد في بعثات وإجازات دراسية بما يكفل التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.

■ تنص المادة (5) من قانون الخدمة المدنية على إختصاص المجلس بمهام عديدة تذكر منها:

١ - وضع السياسات العامة المتعلقة بالتطوير الإداري في الجهات الحكومية بما يكفل تنظيمها وتخطيط القوى العاملة فيها وتنميتها وكذلك تطوير نظم التوظيف وغيرها من مجالات الخدمة المدنية.

٢ - وضع سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية في الجهات المختلفة ومتابعة تنفيذها بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

٣ - إتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تنسيق مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية وفرص العمل المتاحة في الجهات الحكومية.

من واقع إختصاصات ديوان الخدمة المدنية:

- من أهم وأبرز ما يختص به الديوان في مجالات التدريب والتنمية ما يلي :
- وضع النظم الخاصة بإختيار أصلح المرشحين لشغل الوظائف الشاغرة وتحديد المؤهلات اللازمة لها .
- وضع النظم الخاصة بتدريب الموظفين والإشراف على تنفيذها .
- رسم سياسات التطوير الإداري وخططه وإقتراح الوسائل اللازمة لتنفيذها وتقديم المعونة الفنية بما يكفل رفع كفاءة الأداء والإرتقاء بمستوى الخدمات العامة للمواطنين في إطار السياسة العامة للدولة.
- النظر في رفع مستوى الخدمة العامة وضمان سير العمل الحكومي على وجه مرض.

ب- استحداث قطاع التطوير الإداري بديوان الخدمة المدنية:

■ صدر قرار ديوان الخدمة المدنية رقم (378) لسنة 1989م بتعديل الهيكل التنظيمي للديوان متضمناً في مادته الأولى ما يلي:

ينشأ ضمن الهيكل التنظيمي للديوان قطاع للتطوير الإداري يتبع وكيل الديوان المساعد لشئون التطوير الإداري - ويكون له الاختصاصات العامة الآتية:

١ - إعداد الدراسات اللازمة لوضع السياسات العامة للتطوير الإداري وعرضها على الجهات المختصة ومتابعة ما تصدره تلك الجهات من قرارات فيما يتعلق بالتطوير الإداري.

٢ - اقتراح خطط التطوير الإداري بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والاشتراك في الإشراف على تنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها، وعمل التقارير اللازمة عنها .

٣ - إجراء الدراسات الاستشارية المتخصصة المتعلقة بالتطوير الإداري، بما في ذلك تطوير الهياكل والإجراءات وأساليب العمل وتنمية القوى العاملة والنظم الإدارية وتصنيف الوظائف ووصفها ومعدلات الأداء، وغيرها من مجالات التطوير الإداري.

- ٤ - تقديم المشورة الفنية للجهات في مجالات التطوير الإداري والاستجابة لاحتياجاتها ضمن الإمكانيات المتاحة، والمشاركة معها عند الحاجة في عمليات التطوير المطلوبة.
- ٥ - اقتراح مشروعات النظم الخاصة بتدريب الموظفين بالاشتراك مع إدارة البعثات، والمشاركة في إجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الاحتياجات التدريبية وترجمتها إلى مشاريع خطط وبرامج تدريبية والمساهمة في التنفيذ، والمتابعة والتقييم لأنشطة التدريب ضمن نطاق الاختصاص.
- ٦ - دراسة المشاكل التي تعيق الأداء واقتراح الوسائل اللازمة للتغلب عليها.
- ٧ - إعداد الدليل التنظيمي العام لأجهزة الدولة ومساعدة الجهات المعنية في إعداد أدلتها الإدارية.
- ٨ - إعداد الدراسات المتعلقة باقتراح إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة.
- ٩ - تقديم الرأي والمشورة بخصوص الاستعانة بالبيوت الاستشارية المتخصصة في مجالات التنظيم والإدارة، والاتصال بالهيئات العلمية والمهنية المحلية والعالمية ذات الصلة بالتطوير الإداري وذلك وفقاً للقواعد المقررة.

ج - إنشاء إدارات التطوير الإداري والتدريب بالجهات الحكومية :

فلسفة وأهداف الإدارات :

تتمثل الفلسفة الأساسية لإدارات التطوير والتدريب في الجهات الحكومية الكويتية برفع مستوى كفاءة وجودة كافة الأنشطة والعمليات الخاصة بفعاليات التدريب والتنمية الإدارية والتطوير الإداري وجهود إصلاح الإدارة الوطنية بصورة تواكب الاحتياجات العصرية للدولة وتتسجم مع الاتجاهات العالمية الحديثة فيما يختص بشتى جوانب الإدارة الحكومية، وتسعى تلك الإدارات إلى خدمة هذه الفلسفة من خلال توفير كافة الظروف والأجواء المناسبة لتحويل سلسلة الأهداف التالية إلى برامج واقعية:

- ١ - إيجاد أطر وكيانات تنظيمية تعمل على أسس وقواعد مهنية متخصصة لخدمة كافة استراتيجيات وأهداف التدريب والتنمية الإدارية والتطوير والإصلاح الإداري في مختلف الجهات الحكومية في الدولة.
- ٢ - تدعيم أسلوب لامركزية تنفيذ كافة فعاليات التنمية والتطوير والإصلاح الإداري في مختلف الجهات الحكومية في الدولة.
- ٣ - رفع مستويات التنسيق والتفاعل ما بين ديوان الخدمة المدنية ومختلف الجهات الحكومية في الجهاز الإداري للدولة خاصة فيما يتعلق بطبيعة مهامها.

- ٤ - تطوير ورفع مستوى مختلف الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمساهمة الفعالة بتصميم البرامج التطويرية والتنموية وتدعيم عمليات التنفيذ في إطار الخطط العامة .
- ٥ - الحفاظ على وحدة المفاهيم التنموية وانسجام الفعاليات والأنشطة التنفيذية في صورة ترفع من درجات التكامل الخاصة بخطط تنمية وتطوير الإدارة الحكومية على مستوى الدولة ككل.
- ٦ - المساهمة بترشيد وضبط الممارسات الإدارية والفنية في مختلف الجهات الحكومية من خلال رفع مستويات الوعي الإداري والمهني
- ولقد جاءت تفاصيل الاختصاصات العامة للإدارات المعنية بالتطوير والتدريب والمراقبات التابعة لها في الجهات الحكومية منسجمة مع الفلسفة والأهداف السابقة وذلك في إطار التفاصيل التالية:

الاختصاصات العامة للإدارات :

- ١ - إعداد الدراسات التنظيمية وتطوير الهياكل الإدارية والوظيفية.
- ٢ - إجراء البحوث المتعلقة بأساليب وطرق العمل وتبسيط الإجراءات .
- ٣ - دراسة الإجراءات والنماذج وتطوير الخدمة.
- ٤ - حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج التأهيل والتدريب.
- ٥ - تنفيذ النظم الخاصة بتصنيف وترتيب ووصف الوظائف .
- ٦ - حصر وتسجيل كافة البيانات ذات الصلة وإنشاء قواعد المعلومات الإدارية.
- ٧ - إجراء البحوث الإدارية ومتابعة نتائج الدراسات المتعلقة بالتطوير الإداري والتدريب.
- ٨ - إجراء الدراسات الاستشارية وتقديم المعونة الفنية للوحدات الإدارية بالجهة الحكومية بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية في كل ما يطلب من أعمال وتنفيذ ما يصدره من تعليمات.

سادساً : دور ديوان الخدمة المدنية في التدريب والتنمية الإدارية :

يلعب الديوان دوراً أساسياً في عمليات التأهيل والتدريب والتنمية الإدارية لموظفي الدولة، كما يشارك الديوان في تخطيط وإنجاز برامج عديدة ومتنوعة من التدريب الإداري والتنمية البشرية والإدارية، بالإضافة لذلك فإن الديوان يساهم بفاعلية في إعداد وبلورة خطط التطوير الإداري والتنمية على مستوى برامج عمل الحكومة والخطط الخمسية للدولة.

إلى جانب ذلك يعمل الديوان - بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بالتدريب- على تنفيذ مجموعات متكاملة من البرامج والدورات التدريبية والتنموية المتخصصة سواء للمعينين الجدد أو

للموظفين الحاليين أو القيادات الإدارية المستقبلية، فضلاً عن تقديم كافة أنواع الدعم للجهات الحكومية في سبيل دعم كافة الجهود المبذولة نحو الإرتقاء بمستوى مهارات ومعارف وخبرات القوى العاملة وتنمية قدراتها لكي تستطيع القيام بمهام أعمالها بكفاءة وإقتدار وجودة عالية.

يقوم الديوان بدور مركزي في التدريب الإداري للقوى العاملة بالجهاز التنفيذي للدولة، بالتعاون مع الجهات الأخرى المتخصصة في هذا المجال سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، كما يدعم الديوان قنوات الاستعانة ببيوت الخبرة والمنظمات والمؤسسات المهنية العالمية التي تعمل في كافة مجالات التدريب والتنمية الإدارية.

ونعرض فيما يلي بعض الإحصائيات التي تبين المجهودات والانجازات المتحققة خلال عام ميلادي واحد 2008 لكي تكون مؤشراً عن قدر الاهتمام والعناية بالتدريب والتنمية على مستوى الجهات الحكومية:

أ- البرامج العامة :

استهدفت البرامج التدريبية المدرجة في الخطة التدريبية للمركز إلى تنمية المهارات والخبرات الإدارية والتخصصية والفنية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وذلك على مختلف مستويات الإدارة (العلی، والوسطی، والإشرافية، والتنفيذية).

ولقد كانت البرامج التدريبية خلال الفترة (من 1/1 / حتى 2008/12/31) على النحو الآتي :

الفئة العليا :

وهي التي تشمل الندوات والحلقات النقاشية الموجهة إلى الفئة الإدارية العليا والتي تعادل (وكيل وزارة أو وكيل مساعد ومن في مستواهم).

تم تنفيذ عدد (4) دورات، وقد شارك فيها (83) قيادياً .

الفئة الوسطى :

وهي البرامج التدريبية الموجهة إلى (المدراء والمدراء المساعدين والمراقبين ومن في مستواهم)

تم تنفيذ عدد (12) برامج تدريبية وقد شارك فيها (162) متدرباً .

الفئة الإشرافية :

وهي البرامج التدريبية الموجهة إلى (رؤساء الأقسام ورؤساء الشعب والوحدات ومن في مستواهم)

وقد تم تنفيذ عدد (10) برنامج تدريبي وقد شارك فيها (300) متدرباً .

الفئة التنفيذية :

وهي البرامج التدريبية الموجهة لكافة الموظفين التنفيذيين في الجهات الحكومية وقد تم تنفيذ عدد(20) برنامج تدريبي وقد شارك فيها (518) متدرباً.

(ب) البرامج التخصصية :

وهي برامج لتأهيل وتدريب فئات وظيفية تعمل في مجال التطوير الإداري لدى مختلف الجهات الحكومية - من حملة المؤهلات الجامعية - وقد تم تنفيذ عدد (62) برامج تدريبية بمشاركة (1328) متدرباً من مختلف الجهات الحكومية وذلك في المجالات التالية :

- إعداد مدراء التطوير الإداري.
- تطوير التنظيم وتوصيف الوظائف.
- المدرب المتميز - أساليبه وفنونه.
- إعداد باحثي التطوير الإداري.
- تبسيط إجراءات العمل (متقدم).
- تحديد الاحتياجات التدريبية (متقدم).
- تطوير الخدمة (متقدم) .
- توصيف وتقييم الوظائف (متقدم) .

ج - برامج المعينين الجدد :

إعداد وتأهيل المعينين الجدد لكافة وزارات الدولة وقد تم تنفيذ برنامج تدريبي وقد شارك فيه (50) متدرباً من حملة الدبلوم فما فوق بشرط ألا يكون قد مضى على تعيينهم سنة داخل جهات العمل الحكومية الخاضعة لأحكام قانون ونظام الخدمة المدنية.

د - برامج التعاقد والإيفاد (الخاصة) :

يقصد بالبرامج التدريبية الخاصة هي البرامج التي تعقدتها الجهات الحكومية عن طريق المؤسسات التدريبية لموظفين لدى الجهات الحكومية، حيث يتم دراسة طلبات الترشيح في الديوان وإعداد الموافقات عليها سواء كانت برامج تعاقدية أو إيفاد لدورات.

وقد تم التنسيق مع (27) جهة حكومية لتنفيذ (2115) برنامج تدريبي بمشاركة (10209) موظفاً في مختلف التخصصات الإدارية والفنية.

هـ- البرامج الفنية :

لقد كان الديوان يقوم بدوراً رئيسياً في هذا الشأن إلا أن تم استحداث الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وانتقال إدارة التدريب الفني إليه لتتولى الإشراف على تنظيم ومتابعة تنفيذ هذا النوع من التدريب لموظفي الدولة بالتنسيق مع الديوان.

و- التدريب عن بُعد :

يهدف مشروع التدريب عن بعد على الارتقاء بالكوادر العاملة وتزويدهم بأحدث الخبرات و المهارات اللازمة لأداء أعمالهم بكفاءة، وكذلك يهدف إلى إمكانية ممارسة التدريب بأوقات مختلفة ومن مواقع مختلفة، والتدريب عن بعد يسهل العلاقات بين الجهات والاتصال المباشر سواء داخل الكويت أو خارجها، وتم استلام نتائج المشروع ويتم تجريبه وتطبيقه الآن ومن المحتمل أن يكون هذا المشروع دائم التطبيق وثابت.

يهدف هذا المشروع هذا المشروع فضلاً عن مساندة ركب الحضارة التكنولوجية إلى ما يلي :

- تمكين المتدرب من التدريب بأقل تكلفة وجهد ووقت.
- استمرار وصول المتدرب إلى الموارد التدريبية من خلال الدخول على شبكة التدريب عن بعد.
- تمكين الجهات المعنية من البث الآني للفعاليات.
- التنفيذ المشترك للدورات التدريبية.
- تمكين المديرين من تنفيذ التدريب لجهات أخرى بهدف تحقيق تبادل الخبرات.
- تبادل الخبرات بالتخاطب الإلكتروني بين فئات المعنيين من إداريين وأكاديميين.
- وضع دليل شامل للبرامج التدريبية لجميع الجهات المشاركة.
- مواكبة الجهات المعنية للتطورات في مجال التدريب.
- تحقيق التنمية الإدارية من خلال إتاحة المواد العلمية للمهتمين.
- توسيع قاعدة المشاركة في برامج التدريب.

ز- الدورات الخارجية والبعثات والاجازات الدراسية :

ونعرض فيما يلي جداول لبيان أعداد الموفدين في دورات خارجية وبعثات وإجازات دراسية خلال عام 2008م:

١ - بيان الموفدين في دورات تدريبية خارجية

خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١

النسبة المئوية	العدد	التخصص الدراسي
19%	109	● المجالات الطبية
14%	80	● المجالات التربوية
28%	162	● المجالات الهندسية والاتصالات والطيران المدني وإدارة المشاريع
19%	109	● الحاسب الآلي ونظم المعلومات والحكومة المركزية
11%	64	● تخصصية (المجال المالي - التجاري - القانوني - الاجتماعي)
9%	53	● دورات متنوعة أخرى
100%	577	الإجمالي

٢ - بيان الموفدين في إجازات دراسية خلال الفترة

من ١/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	التخصص الدراسي
43%	211	● هندسة
24%	117	● أكاديمية (نظم معلومات - رياضيات - علوم - آداب)
26%	129	● محاسبة - حقوق - إدارة أعمال
6%	30	● طب مساعد
1%	4	● تخصصات أخرى
100%	491	الإجمالي

٣ - بيان الموفدين في بعثات دراسية خلال الفترة

من ١/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ موزعين حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	تخصص الدورات
43%	129	• دراسات البورد والزمالة والدكتوراه والماجستير في المجالات الطبية والعلوم الطبية المساعدة
57%	171	• الدراسات التربوية (دبلوم عالي/ ماجستير)
100%	300	الإجمالي

الخاتمة:

لاشك في أهمية وفاعلية أدوار كل من عمليات التدريب و التنمية الإدارية في مجالات الإدارة المختلفة، إلا أنها - من وجهة نظرنا- تظل عوامل مرتبطة وتابعة لمجموعة من العناصر الأخرى أو المتغيرات المستقلة المؤثرة بها، ومنها الآتي:

- ١ - درجة نضج و موضوعية البيئة العامة.
- ٢ - درجة نضج و موضوعية التنظيم.
- ٣ - درجة تقدير واحترام قواعد و نظم الإختيار و التعيين و الترقية و مكافأة التميز.
- ٤ - كفاءة العمليات الإدارية الأساسية و درجة التعامل الموضوعي معها على مستوى الدولة و التنظيم (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق، الرقابة).
- ٥ - وجود قيم ضابطة و حاکمة لأداء الإدارة أو التنظيم.
- ٦ - إيمان القياديين بأهمية برامج التدريب و التنمية الإدارية و توفير الدعم التشريعي والمادي و المعنوي لها.

و لكن على الرغم مما سبق إلا أن المنظمات الحديثة ما زالت تراهن عند أي تحول إستراتيجي أو لخدمة طموح أو توجه جديد، أو لمعالجة أوضاع حالية غير مناسبة أو لا تنال الرضا التام على برامج التدريب و التنمية الإدارية، كما لا يمكن إغفال أهمية و دور برامج التدريب و التنمية على مستوى دعم المفهوم الإداري الحديث و المتمثل بالإدارة بالقيم و الذي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الآتي:

١ - رفع مستوى سقف النزاهة و الشفافية.

٢ - خفض مستويات الفساد والتسيب الإداري.

ومن هذا المنطلق فإن ديوان الخدمة المدنية ويسعى بخطى حثيثة لإنشاء مركز لإعداد القيادات الإدارية ليكون نواة لمعهد الإدارة العامة أو التنمية الإدارية يتولى بشكل مؤسسي عمليات التدريب والتأهيل والتنمية البشرية للقوى العاملة الوطنية وبخاصة شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية.

وأخيراً فإننا نؤكد على الأهمية الإستراتيجية لعمليات التدريب والتنمية في إعداد وتأهيل وتطوير العمالة الوطنية التي هي أداة وغاية التنمية، وينبغي منح المزيد من الإهتمام لمصادر ومدخلات ومؤسسات التدريب والتنمية الإدارية حتى تساهم بفاعلية في رفع درجة ومستوى ونوعية القوى العاملة حتى تصبح قادرة على جودة الأداء الفردي والمؤسسي وبالتالي الإرتقاء بمستويات الأجهزة الحكومية ومنظمات الأعمال سواء بالقطاع العام أو الخاص وكذلك قطاع الأعمال، وتدعيم قدراتها وكفاءتها على إدارة عمليات التنمية بجودة وتميز، تحقيقاً لرؤية وطموح حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، ووصولاً لتوازن وإستدامة التنمية الشاملة بدولة الكويت.

الفهرس

٣ برنامج المنتدى
٩ كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد راعي المنتدى في حفل الافتتاح
١١ كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية في حفل الافتتاح
١٥ الجلسة الأولى: استراتيجية الدولة
١٧ أ.د. / رمضان علي الشراح
٢٠ السيد / أحمد يعقوب باقر
٢٦ د. / عادل عبدالله الوقيان
٣٠ السيد / ماجد بدر جمال الدين
٣٨ د. / رضوان علي شعبان
٤٣ الجلسة الثانية: قدرة القطاع المالي
٤٥ السيد / عبدالمجيد حاجي الشطي
٤٩ السيد / أيمن عبد الله بودي
٥٣ السيد / عبدالعزيز محمد الرشيد البدر
٥٨ السيد / يوسف جاسم العبيد
٦٣ الجلسة الثالثة: بيئة الأعمال التجارية
٦٥ السيد / توفيق أحمد الجراح
٦٨ السيد / فيصل علي عبد الوهاب المطوع
٧٩ السيد / عبدالإله محمد رفيع معرفي
٨٣ د. خالد محمد السعد
٩٥ الجلسة الرابعة: البيئة التشريعية والإدارية
٩٧ السيد / عبدالرحمن الحميدان
٩٩ المحامي / عبدالعزيز طاهر الخطيب
١١٤ د. / أنور أحمد راشد الفزيع
١١٧ السيد / زيد خالد النوف



العنوان: دولة الكويت - اليرموك قطعة ٤ ، مقابل طريق المطار ، فيلا ٢٦

تلفون: +٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠١/٢ تلفون: +٩٦٥ ٢٥٣٥٨٩٠٣

ص.ب: الكويت ٦٥٥ اليرموك

الموقع الإلكتروني: www.shafafeyah.org أو www.tranapaarency-kuwait.org
البريد الإلكتروني: info@shafafeyah.org أو info@tranapaarency-kuwait.org